المحتوى

- **القسم الأول: دعوة بنك الاستثمار للاكتتاب.**
- **القسم الثاني: وثيقة معلومات المساهم.**

القسم الأول: دعوة بنك الاستثمار للاكتتاب

إذا كانت تساوركم أية شكوك فيما يتعلق بالإجراء الذي يجب عليكم اتخاذه، فمن المستحسن طلب الحصول على استشارة مالية مستقلة من محاسبكم الخاص أو أحد المستشارين الماليين المستقلين الآخرين وفقا لما ترونه مناسبا.

دعوة بنك الإستثمار ش.م.ع. للاكتتاب في 260,000,000,000 سهم جديد فيما يتعلق بإصدار حقوق الأولوية

بنك الاستثمار ش.م.ع. ("**بنك الاستثمار**" أو "**البنك**") يدعو مساهميه للاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال، عن طريق إصدار حقوق أولوية ("**إصدار حقوق الأولوية**")، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العمومية للبنك ("**الجمعية العمومية**") في 27 أبريل 2023 ("**اجتماع الجمعية العمومية**")، والمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ("**المصرف المركزي**") وهيئة الأوراق المالية والسلع ("**الهيئة**").

1. مقدمة

1.1 أوصى مجلس إدارة بنك الإستثمار ("**مجلس الإدارة**") في قراره الصادر بتاريخ 25 يناير 2023 بتنفيذ خطة لإعادة هيكلة بنك الإستثمار من أجل تحقيق الاستقرار لوضعه الرأسمالي وذلك لمصلحة الأطراف ذوي المصلحة لدى البنك، وتعزيزًا لهدف البنك المتمثل في وضع استراتيجية لمعالجة المسائل الحالية المتعلقة بكفاية رأس مال البنك والتي تهدف إلى تفادي المخاطر التي تسببت على مدار السنوات الأخيرة في استمرار الضغط على الميزانية العمومية للبنك ("**خطة إعادة الهيكلة**" أو "**الخطة**")، نظر مجلس الإدارة في عدد من الأمور لتنفيذ الخطة بما في ذلك: (1) الخسائر الحالية للبنك، و(2) إعراب حكومة الشارقة ("**حكومة الشارقة**") عن استعدادها لتقديم ضمان بقيمة 3 مليار درهم إماراتي فيما يتعلق بأصول البنك والتزاماته (ويشار إليه بـ "**الضمان**") مقابل رسم ضمان قيمته 2.6 مليار درهم إماراتي (ويشار إليها بـ "**رسم الضمان**")؛ و(3) قُدرة البنك على تمويل رسم الضمان، والتي ستعتمد بشكل كلي على قيام البنك بزيادة رأس المال عن طريق إصدار حقوق أولوية (ويشار إليه بـ "**إصدار حقوق الأولوية**") على أن يتم استخدام عوائد إصدار حقوق الأولوية لغايات تمويل رسم الضمان.

1.2 في 27 أبريل 2023، وافق المساهمون في البنك على تخفيض القيمة الاسمية للسهم لتصبح 0.1894046876، وإجراء تخفيض إضافي لقيمة السهم الاسمية (بعد الانتهاء من إصدار حقوق الأولوية) لتصبح 0.012168406 درهم إماراتي (اطلع أدناه).

2. خطة معالجة رأسمال البنك

2.1 قرر المساهمون خلال اجتماع الجمعية العمومية وبعد استلام جميع الموافقات التنظيمية اللازمة ما يلي: (1) الموافقة على إبرام اتفاقية الضمان مع حكومة الشارقة وتفويض الرئيس التنفيذي للتوقيع عليها نيابة عن بنك الإستثمار، و(2) الموافقة على خطة لمعالجة رأس المال المكونة من الثلاث خطوات التالية:

2.1.1 تخفيض رأس المال البالغ 3,180,982,143 مليار درهم إماراتي (كما في 30 يونيو 2022) بمقدار 2,578,489,214 درهم إماراتي عن طريق شطب الخسائر المتراكمة لبنك الإستثمار والبالغة 2,100,632,071 درهم إماراتي ومبلغ الاحتياطي الحالي البالغ 477,857,143 درهم إماراتي (كما في 30 يونيو 2022)، وذلك من خلال تخفيض القيمة الاسمية لكل سهم من درهم إماراتي واحد إلى 0.1894046876 درهمًا إماراتيًا، وبالتالي يصبح إجمالي رأس المال 602,492,929 مليون درهم إماراتي (ويشار إليه بـ "**التخفيض الأول**")؛ و

2.1.2 بعد إجراء التخفيض الأول، زيادة رأس مال بنك الإستثمار بقيمة 49,245,218,776 درهم إماراتي (يشار إليه بـ "**زيادة رأس المال**") من خلال إصدار 260,000,000,000 سهم (يشار إليها بـ "**الأسهم الجديدة**") بسعر إصدار قدره 0.01 درهم إماراتي (1فلس) (ويشار إليه بـ "**سعر الإصدار**")، مما يعني إجراء خصم قدره 0.1794046876 درهم إماراتي على سعر الاكتتاب للسهم الواحد، مما سيؤدي إلى تكوين احتياطي سلبي على حقوق المساهمين بقيمة 46,645,218,776 درهم إماراتي ورأس مال إجمالي قدره 49,847,711,705 درهم إماراتي مقسمًا إلى 263,180,982,143 سهمًا؛ و

2.1.3 بعد إجراء التخفيض الأول وزيادة رأس المال، سيتم إجراء تخفيض إضافي في رأس مال بنك الإستثمار عن طريق شطب مبلغ يعادل الخسائر التي تكبدها بنك الإستثمار والناشئة عن الاحتياطي السلبي البالغ 46,645,218,776 درهم والمشار إليه في خطوة زيادة رأس المال المذكورة أعلاه، بحيث يصبح رأس المال 3,202,492,929 درهم إماراتي (ويشار إليه بـ "**التخفيض الثاني**").

(ويشار إلى تلك الخطة فيما بعد بـ "**خطة معالجة رأسمال البنك**").

2.2 وافقت الجمعية العمومية لبنك الإستثمار بموجب القرارات خاصة التي تم التصويت عليها في اجتماع الجمعية العمومية على زيادة رأس مال البنك من خلال إصدار **260,000,000,000** سهم جديد (يشار إليها بـ "**الأسهم الجديدة**") والتي ستمثل نسبة 98.79**%** من إجمالي عدد الأسهم (بعد إتمام زيادة رأس المال). وستتم زيادة رأس المال عن طريق إصدار حقوق أولوية. يمثل سعر الإصدار خصمًا بنسبة **94.7%** لكل سهم جديد مقارنة بالقيمة الإسمية لأسهم بنك الاستثمار بعد عملية التخفيض الأول.

2.3 ستتم زيادة رأس المال عن طريق إصدار حقوق أولوية تمثل أوراقاً مالية غير قابلة للتداول(يشار إليهه فيما بعد مجتمعة بـ "**حقوق الأولوية**" ومنفردة بـ "**حق الأولوية**") للمساهمين المدرجين في سجل المساهمين الخاص ببنك الإستثمار (يشار إليهم مجتمعين بـ "**المساهمين المسجلين**" ومنفردين بـ "**المساهم المسجل**" كما هو وارد في سجل المساهمين نهاية يوم العمل بسوق أبوظبي للأوراق المالية ("**سوق أبوظبي للأوراق المالية**") بتاريخ **الثلاثاء 29 أغسطس 2023** ("**تاريخ الأهلية**" أو "**تاريخ التسجيل**") بواقع 81.73576 حق أولوية لكل سهم واحد مملوك من قبل المساهم الواحد في ذلك التاريخ، مع إيداع هذه الحقوق في نفس حسابات المقاصة أو حسابات التداول الخاصة بالمساهمين المسجلين والمحفوظ فيها أسهمهم الحالية وذلك في غضون يوم واحد من تاريخ الأهلية. يمنح كلُّ حق من حقوق الأولوية حامله خيار الاكتتاب في سهم جديد واحد بسعر الإصدار.

3. ملخص إصدار حقوق الأولوية

3.1 يتعين على المطلعين على هذه الدعوة قراءتها كاملةً قبل اتخاذ القرار بشأن المشاركة في إصدار حقوق الأولوية.

3.2 كما تشمل نشرة المساهمين معلومات إضافية منها خطة معالجة رأس المال وإصدار حقوق الأولوية، يرجى الاطلاع على الرابط التالي الذي يحتوي على نشرة المساهمين: https://investbank.ae/investor-relations.html

طبيعة الاكتتاب	زيادة رأس المال من خلال إصدار حقوق الأولوية
تاريخ الأهلية	**الثلاثاء 29 أغسطس 2023.**
المساهمون المسجلون	مع مراعاة القيود المنصوص عليها في النظام الأساسي وقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول به، جميع المساهمين حاملين الحقوق اعتبارًا من تاريخ الأهلية.
حقوق الأولوية	إن حقوق الأولوية تمثل أوراق مالية تمنح حاملها أهلية الاكتتاب في الأسهم الجديدة. سيحصل كل من المساهمين المسجلين في تاريخ الأهلية على **81.73576** حق أولوية مقابل كل سهم **واحد** يملكونه في ذلك التاريخ، حيث يمنح كل حق لحامله أهلية الاكتتاب في سهم واحد جديد بسعر الإصدار. سوف يتم تقريب استحقاقات حقوق الأولوية لكل مساهم بخفض كسور حقوق الأولوية إلى أقرب عدد صحيح من الحقوق. سوف تودع حقوق الأولوية في نفس حسابات المقاصة أو حساب التداول الخاص بهؤلاء المساهمين المسجلين المحفوظة فيها الأسهم الحالية لكل منهم على حدة وذلك في غضون يوم واحد من تاريخ الأهلية، وسوف تظهر هذه الحقوق في هذه الحسابات الخاصة بهؤلاء المساهمين المسجلين تحت رمز جديد هو "**INVESTBRI23**" والذي سيشير إلى حقوق الأولوية بالتحديد. على المساهمين المسجلين التأكد من تسجيل أسمائهم في سجل مساهمي بنك الإستثمار المودع لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية ومن تخصيص رقم مستثمر لهم لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية أو رقم مساهم للتمكن من الحصول على الحقوق الخاصة بهم أو ممارسة هذه الحقوق. إذا لم يمارس المساهمون المسجلون حقوقهم في الاكتتاب في الأسهم الجديدة بموجب إصدار حقوق الأولوية في موعد غايته آخر تاريخ للتقدم بطلبات الاكتتاب وسداد سعرها بالكامل كما هو موضح في هذه الدعوة، أو إذا عجز هؤلاء المساهمون المسجلون عن المشاركة في إصدار حقوق الأولوية، فإن نسبة ملكيتهم وحقوق تصويتهم في بنك الإستثمار سوف تُخفض ومن ثم تُخفض النسبة التي تمثلها أسهمهم الحالية في رأس مال بنك الإستثمار.
الأشخاص المؤهلون	مع مراعاة القيود الموضحة في النظام الأساسي والقانون المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة - يمثل الأشخاص المؤهلون جميع مالكي حقوق الأولوية كما في تاريخ الأهلية.
أهلية الحقوق	سيقوم سوق أبوظبي للأوراق المالية بإضافة حقوق أولوية المساهمين والبالغ حوالي **81.73576** حق أولوية لكل سهم **واحد** مملوك للمساهم في تاريخ الأهلية في حساباتهم الخاصة لدى شركات الوساطة المعنية أو حساب المقاصة لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية، علماً أن حقوق الأولوية لن تكون قابلة للتداول. سوف يواجه المساهمون المسجلون الذين لا يمارسون حقوقهم في الاكتتاب في الأسهم الجديدة خلال فترة الاكتتاب تخفيضًا فوريًا لنسبة حصتهم في بنك الاستثمار دون المساس بعدد الأسهم المسجلة لأي منهم.
فترة الاكتتاب	هي الفترة التي تبدأ من تمام الساعة 8.00 صباحًا بتاريخ **الجمعة 8 سبتمبر 2023** وحتى الساعة 2.00 ظهرًا بتاريخ **الجمعة 15 سبتمبر 2023**، والتي يجوز خلالها للأشخاص المؤهلين ممارسة حقوقهم في الاكتتاب في الأسهم الجديدة. سيتم قبول نماذج الاكتتاب في فروع بنك أبوظبي الأول المشاركة خلال ساعات العمل العادية لكل

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

	منها بالإضافة الى الاكتتاب من خلا القنوات الإلكترونية الخاصة ببنك أبوظبي الأول. سيتم الموافقة على طلبات الاكتتاب في الأسهم الجديدة – مع مراعاة استيفاء الشروط والأحكام الأخرى بشأن إصدار حقوق الأولوية - شريطة أن يملك كل من هؤلاء الأشخاص المؤهلين ما يكفي من حقوق الأولوية في حساباتهم.
سياسة التخصيص	سيتم تخصيص الأسهم الجديدة كما هو مبين أدناه وبترتيب الأولوية التالي: – **أولاً**، يتم التخصيص إلى الأشخاص المؤهلين الذين اكتتبوا في أسهم جديدة بما يساوي عدد الأسهم الجديدة التي طلبوا الاكتتاب فيها، وذلك إلى الحد الذي يساوي فيه هذا العدد - أو يقل عن - عدد حقوق الأولوية التي يمتلكها كل منهم؛ – **ثانيًا**، في حال بقاء أيٍ من الأسهم الجديدة دون اكتتاب بعد ذلك، يتم التخصيص إلى الأشخاص المؤهلين الذين اكتتبوا في أسهم جديدة إضافية بما يعادل عدد الأسهم الجديدة الإضافية التي طلبوا الاكتتاب فيها زيادةً عن عدد الحقوق التي يملكونها. سوف يتم تخصيص الأسهم الجديدة الإضافية للأشخاص المؤهلين الذين اكتتبوا في الأسهم الجديدة الإضافية بعد التخصيص للأشخاص المؤهلين الذين اكتتبوا في الأسهم الجديدة بما يساوي أو يقل عن عدد حقوق الأولوية التي يملكونها على أساس النسبة والتناسب، مُخفَّضًا (إن لزم الأمر) بحسب نسبة عدد الأسهم الجديدة الإضافية التي طلبها الشخص المؤهل إلى إجمالي عدد الأسهم الجديدة الإضافية التي طلبها جميع الأشخاص المؤهلين الذين اكتتبوا في هذه الأسهم الجديدة الإضافية. ولذلك، لا يوجد ما يضمن حصول الأشخاص المؤهلين الذين طلبوا الاكتتاب في أسهم جديدة إضافية على عدد الأسهم الجديدة الإضافية التي تقدموا بطلبات للاكتتاب فيها. ولن يحصل أي من الأشخاص المؤهلين على أسهم جديدة تزيد على العدد التي تقدم بطلب للاكتتاب فيها خلال فترة الاكتتاب. ثالثًا، اتفقت حكومة الشارقة مع بنك الإستثمار على أنها ستكتتب في عدد من الأسهم الجديدة بما يعادل العدد الإجمالي لحقوق الأولوية التي يحق لها الحصول عليها، وأنه في حالة بقاء أي أسهم جديدة غير مكتتب فيها بعد فترة الاكتتاب، ستقوم حكومة الشارقة بالاكتتاب في هذه الأسهم الجديدة (بحيث تطلب حكومة الشارقة الاكتتاب في ما إجمالي عدد الأسهم الجديدة الإضافية و وتكتتب بالفعل في كل الأسهم التي لا يكتتب فيها باقي المساهمين).
كيفية الاكتتاب في الأسهم الجديدة	**(أ) طلبات الاكتتاب** تتوفر طلبات الاكتتاب في الفروع المشاركة (يرجى الاطلاع على قسم **"الفروع المشاركة التابعة لبنك أبوظبي الأول"** من هذه النشرة). يتعين على كل مكتتب تقديم طلب اكتتاب (1) بإسمه الشخصي، في حالة تقديم طلب الاكتتاب بواسطة شخص طبيعي (ما لم يكن وكيلاً لمكتتب آخر، في هذه الحالة سيتم تقديم طلب الاكتتاب بإسم ذلك المكتتب) أو (2) بإسم شخص اعتباري، في حالة تقديم طلب الاكتتاب بواسطة أي كيان مؤسسي. يتعين على المكتتبين استكمال كافة الحقول ذات الصلة في طلب الاكتتاب إلى جانب استيفاء كافة المستندات المطلوبة وتقديمها إلى بنك الاكتتاب الرئيسي مصحوبة بمبلغ الاكتتاب أثناء فترة الاكتتاب. يجب أن يكون طلب الاكتتاب المستوفي للبيانات واضحًا وبخط مقروء؛ وفي حال مخالفة هذا الشرط، سيرفض بنك الاكتتاب الرئيسي استلام الطلب من المكتتب لحين قيام المكتتب باستكمال البيانات والمستندات المطلوبة قبل غلق باب الاكتتاب. ويترتب على الاكتتاب في الأسهم الجديدة الموافقة على أحكام هذه النشرة والنظام الأساسي لبنك الإستثمار والالتزام بكل القرارات الصادرة عن الجمعية العمومية لبنك الإستثمار. وُتعد أي شروط تضاف إلى الطلب كأن لم تكن، ويجب قراءة هذه النشرة والنظام الأساسي لبنك الإستثمار بإمعان قبل استكمال طلب الاكتتاب. ويتعين تقديم طلب الاكتتاب بعد ذلك إلى أي من الفروع المشاركة التابعة لبنك الاكتتاب الرئيسي المحددة في **"الفروع المشاركة التابعة لبنك أبوظبي الأول"** أو من خلال القنوات الإلكترونية. **الاكتتاب الإلكتروني** يجوز لبنك الاكتتاب الرئيسي أن يكون له قنوات الكترونية خاصة به (تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الجوالة، وغيرها) والتي يتم ربطها بنظام سوق أبوظبي للأوراق المالية "اكتتاب" للاكتتابات العامة الأولية. ويُعتبر تقديم العميل لطلب الاكتتاب الإلكتروني بمثابة موافقة منه على الشروط والأحكام نيابةً عن المكتتب، كما يُعتبر ذلك تفويضًا لبنك الاكتتاب الرئيسي بدفع إجمالي مبلغ الاكتتاب، وذلك عن طريق خصم المبلغ من الحساب المصرفي الخاص بالعميل وتحويله لحساب **"بنك الإستثمار ش.م.ع - إصدار حقوق الأولوية"** المفتوح لدى بنك الاكتتاب الرئيسي، وذلك على النحو الموضح بالتفصيل في طلب الاكتتاب. ويُعد تقديم الطلبات إلكترونيًا كافيًا فيما يتعلق بالوفاء بمتطلبات تعريف الهوية، وبالتالي فإن أي مستندات داعمة مطلوبة في أي موضع آخر في هذه النشرة لن تطبق على طلبات الاكتتاب الإلكتروني المعنية في هذا القسم. يجب أن يتم الإخطار بالتخصيص النهائي للأسهم الجديدة ورد عائدات الأسهم الجديدة التي لم تخصص (إن وجدت) مع الفوائد الناجمة عنها عقب إغلاق فترة الاكتتاب، ويتم تنفيذ هذا الأمر والتعامل معه بواسطة بنك الاكتتاب الرئيسي الذي تم تقديم طلب الاكتتاب الإلكتروني له. *بنك أبوظبي الأول - الاكتتاب الإلكتروني* 1. الدخول على الرابط التالي: https://www.bankfab.com/en-ae/cib/iposubscription.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

2. يرجى الاطلاع على "صفحة كيفية الاكتتاب" واتباع التعليمات وإرسال طلبات الاكتتاب لشريحة الأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة.

3. تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال الخاص ببنك أبوظبي الأول (لعملاء بنك أبوظبي الأول).

في حالة وجود أي مشاكل أو الحاجة إلى دعم، يرجى الاتصال بمركز الاتصال التابع لبنك أبوظبي الأول على +971 02 616 1800

يجب على المُكتتبين أو من يمثلونهم تأكيد دقة المعلومات الواردة في طلب الاكتتاب في حضور ممثل البنك الذي تم تقديم طلب الاكتتاب إليه. ويوقع المكتتب أو من يمثله على طلب الاكتتاب أو يصدق عليه بصورة واضحة.

يحق لبنك الاكتتاب الرئيسي عدم قبول طلبات الاكتتاب المقدمة من أي مكتتب لأيٍ من الأسباب التالية:

(أ) إذا لم يتم العثور على تفاصيل المشترك في سجل الأسهم النهائي لبنك الاستثمار كما في تاريخ الأهلية؛
(ب) إذا كان نموذج طلب الاكتتاب غير كامل أو غير صحيح فيما يتعلق بالمبلغ المدفوع أو المستندات المقدمة (ولا يتحمل أيٍ من المشاركين في الطرح أي مسؤولية عن عدم استلام ما تم تخصيصه من الأسهم الجديدة إذا لم يتم ملء عنوان المكتتبين بشكل صحيح)؛
(ج) إذا تم دفع مبلغ الاكتتاب بطريقة مغايرة لطرق الدفع المسموح بها؛
(د) إذا لم يتطابق مبلغ الاكتتاب المقدم مع الطلب مع شروط الحد الأدنى المطلوب للاستثمار أو الزيادات المحددة للأسهم الجديدة؛
(ه) إذا كان طلب الاكتتاب المقدم غير واضح أو غير مقروء بشكل كامل؛
(و) إذا ارتجع شيك المدير لأي سبب من الأسباب؛
(ز) إذا كان المبلغ الموجود في الحساب البنكي المذكور في طلب الاكتتاب المقدم غير كافٍ لسداد مبلغ الاكتتاب المبين في نموذج طلب الاكتتاب المقدم أو إذا كان بنك الاكتتاب الرئيسي غير قادر على تحصيل المبلغ مقابل الطلب سواء كان ذلك لعدم تطابق التوقيع أو لأي أسباب أخرى؛
(ح) إذا كان رقم المستثمر الوطني غير ساري لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية أو كان غير صحيح؛
(ط) إذا ثبت أن طلب الاكتتاب يخالف شروط هذه النشرة؛
(ي) إذا كان المكتتب شخص طبيعي وتبين أنه لم يتقدم بطلب الاكتتاب باسمه الشخصي (إلا إذا كان وكيلاً أو ممثلاً لمكتتب آخر)؛
(ك) إذا لم يلتزم المكتتب بالقواعد المطبقة على الأسهم الجديدة؛
(ل) إذا تبين أنه من الضروري رفض طلب الاكتتاب لضمان الامتثال لأحكام قانون الشركات التجارية، أو النظام الأساسي ،أو هذه النشرة ،أو متطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع أو سوق أبوظبي للأوراق المالية؛ أو
(م) إذا فشل تحويل الأموال من خلال نظام التحويلات المالية/ نظام السويفت/قنوات الاكتتاب عبر الإنترنت أو عبر الهاتف أو في حالة عدم كفاية المعلومات المطلوبة في الحقول الخاصة لإتمام معالجة الطلب.

يجوز لبنك الاكتتاب الرئيسي رفض الطلب لأيٍ من تلك الأسباب المبينة أعلاه في أي وقت حتى تخصيص الأسهم الجديدة، كما أنه غير ملزم بإخطار المكتتب المرفوض قبل إرسال إشعار تخصيص الأسهم الجديدة.

(ب) المستندات الملحقة لطلبات الاكتتاب

يجب على جميع المكتتبين تقديم المستندات التالية مع نماذج طلبات الاكتتاب الخاصة بهم:

1. فيما يتعلق *بالأفراد* من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي أو أي دولة أخرى:
   - أصل ونسخة من جواز السفر أو بطاقة الهوية الإماراتية.
   - أصل التوكيل الخاص المصدق من كاتب العدل وصورة منه، إذا كان مقدم الطلب يعمل بصفة وكيل عن المساهم، إلى جانب نسخة من هوية المُوكل.
   - رقم مستثمر وطني لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية / رمز المساهم
2. فيما يتعلق *بالأشخاص الاعتبارية* بما في ذلك المصارف والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار، وغيرها من الشركات والمؤسسات (أي الأشخاص الاعتبارية):
   - أصل ونسخة من الرخصة التجارية. إذا كانت المؤسسة من الجهات العامة، فيجب إرفاق نسخة من القانون أو المرسوم أو القرار الصادر بالموافقة على تأسيسها.
   - نسخة من اعتماد التوقيع.
   - هوية الشخص المرخص له.
   - رقم المستثمر الوطني لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية.

(ج) طريقة الاكتتاب والدفع للأسهم الجديدة

يتعين على المكتتب تقديم طلب الاكتتاب إلى بنك الاكتتاب الرئيسي المحدد في هذه النشرة وتقديم رقم المستثمر الوطني لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية ورقم حسابه المصرفي بالإضافة إلى سداد قيمة الأسهم الجديدة التي يرغب بالاكتتاب فيها، ويتم الدفع بإحدى الطرق التالية:

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

	- شيك مصرفي ("**شيك مصرفي** ") مصدق مستحق من بنك مرخص ويعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، لصالح **"بنك الإستثمار ش.م.ع - إصدار حقوق الأولوية"**؛ - الخصم من حساب المكتتب لدى بنك الاكتتاب الرئيسي؛ أو - الاكتتاب الإلكتروني (يرجى الاطلاع على القسم الخاص بالاكتتاب الإلكتروني أدناه). يجب أن يتم تعبئة التفاصيل الخاصة بالحساب المصرفي للمكتتب في نموذج طلب الاكتتاب، حتى لو كان سيتم سداد مبلغ الاكتتاب عن طريق شيك مصرفي. لا يجوز سداد قيمة الاكتتاب أو قبولها لدى بنك الاكتتاب الرئيسي باستخدام أي طريقة مما يلي: - نقدًا؛ - بشيكات (غير معتمدة). - أي طريقة دفع مغايرة لما هو مبين أعلاه. يرجى الاطلاع على قسم **"الفروع المشاركة التابعة لبنك أبوظبي الأول"** لقائمة الفروع المشاركة التابعة لبنك الاكتتاب الرئيسي.
التزام حكومة الشارقة	حصل بنك الإستثمار على خطاب من حكومة الشارقة يؤكد أن حكومة الشارقة قد اتفقت مع بنك الإستثمار على أنها ستكتتب في عدد من الأسهم الجديدة بما يعادل العدد الإجمالي لحقوق الأولوية التي يحق لها الحصول عليها، وأنه في حالة بقاء أي أسهم جديدة غير مكتتب فيها بعد فترة الاكتتاب، ستقوم حكومة الشارقة بالاكتتاب في هذه الأسهم الجديدة (بحيث تطلب حكومة الشارقة الاكتتاب في ما إجمالي عدد الأسهم الجديدة الإضافية و وتكتتب بالفعل في كل الأسهم التي لا يكتتب فيها باقي المساهمين).
حق حكومة الشارقة في إنهاء اتفاقية الضمان	لا تمتلك حكومة الشارقة حق إنهاء اتفاقية الضمان في الظروف العادية. ومع ذلك يحق لحكومة الشارقة، بإخطار كتابي، إنهاء اتفاقية الضمان بأثر فوري إذا كان عدد الأسهم المخصصة لحكومة الشارقة في ختام فترة الاكتتاب الثانية لإصدار حقوق الأولوية فيما يتعلق بزيادة رأس المال سيؤدي إلى أن تكون حصة حكومة الشارقة في بنك الاستثمار أقل من 75% من أسهم بنك الاستثمار بعد احتساب أثر تقليص الملكية فور إصدار حقوق الأولوية. في هذه الحالة، سينعقد اجتماع مجلس إدارة لإصدار قرار بشأن عكس وإلغاء عملية إصدار حقوق الأولوية وزيادة رأس المال.
دفع رسم الضمان	سيدفع بنك الإستثمار إلى حكومة الشارقة رسومًا بقيمة 2,600,000,000 درهم إماراتي مقابل توفير الضمان وفقًا لأحكام اتفاقية الضمان. يجب الوفاء بالتزام بنك الإستثمار بدفع رسم الضمان من خلال (1) قيام بنك الإستثمار بدفع مبلغ نقدي لحكومة الشارقة يعادل رسم الضمان، أو (2) قيام بنك الإستثمار بمقاصة المبلغ المستحق على حكومة الشارقة إلى بنك الإستثمار فيما يخص اكتتاب الحكومة في الأسهم الجديدة بموجب زيادة رأس المال بما يعادل رسم الضمان، أو (3) قيام بنك الإستثمار بدفع مبلغ نقدي لحكومة الشارقة ومقاصة مبلغ آخر مستحق على حكومة الشارقة لبنك الإستثمار فيما يخص اكتتاب الحكومة في الأسهم الجديدة بموجب زيادة رأس المال، على أن يكون إجمالي المبلغين مساويًا لقيمة رسم الضمان. يصبح رسم الضمان مستحقًا في اليوم المصرفي الأول الذي يلي صدور قرار موافقة الجمعية العمومية على زيادة رأس المال.

4. تواريخ هامة

4.1 قد يقوم بنك الإستثمار بتعديل الأوقات والتواريخ المبينة في هذا الجدول الزمني المتوقع للأحداث الجوهرية الموضحة في هذه النشرة، وفي هذه الحالة يتم إخطار الأشخاص المؤهلين بالأوقات و/أو التواريخ الجديدة من خلال نشرها في جريدتين يوميتين تصدران باللغة العربية في الإمارات العربية المتحدة وجريدة تصدر باللغة الإنجليزية في الإمارات العربية المتحدة، وكذلك نشرها باللغتين العربية والإنجليزية على الموقع الإلكتروني الخاص ببنك الإستثمار (**www.investbank.ae**).

الحدث	**التاريخ**
نشر دعوة للاكتتاب في الأسهم الجديدة والمشاركة في إصدار حقوق الأولوية في صحيفتين يوميتين بدولة الإمارات العربية المتحدة (تصدر إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية)	**الاثنين، 14 أغسطس، 2023**
تاريخ الأهلية الخاص بحقوق الأولوية.....	**إغلاق التداول على سوق أبوظبي للأوراق المالية في يوم الثلاثاء، 29 أغسطس، 2023**
تاريخ فتح باب الاكتتاب	**الجمعة، 8 سبتمبر، 2023**
تاريخ إغلاق باب الاكتتاب	**الجمعة، 15 سبتمبر، 2023**

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

آخر يوم للاكتتاب عن طريق الشيكات	**الأربعاء، 13 سبتمبر، 2023**
آخر يوم للاكتتاب الإلكتروني.....	**الخميس، 14 سبتمبر، 2023**
تاريخ تخصيص الأسهم الجديدة وإرسال إشعار عبر الرسائل القصيرة للمساهمين المخصص لهم	**الجمعة، 22 سبتمبر، 2023**
بدء رد الأموال وإرسال خطابات التخصيص للمساهمين المخصص لهم.....	**الاثنين، 25 سبتمبر، 2023**
إدراج الأسهم الجديدة في سوق أبوظبي للأوراق المالية..... [1]	**في يوم الخميس، 28 سبتمبر، 2023 أو في تاريخ قريب منه.**
تداول أسهم الشركة في سوق أبوظبي للأوراق المالية ..... [2]	**سيتم تحديده**

ملاحظات:

[1] يخضع لموافقة الجهات التنظيمية على قبول طلبات الاكتتاب.

[2] يجب على المساهمين ملاحظة أنه سيتم تداول أسهم بنك الاستثمار (الأسهم القديمة والجديدة) عند تقديم جميع المستندات ذات الصلة من قبل بنك الاستثمار إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية وعندما يقوم سوق أبوظبي للأوراق المالية برفع تعليق تداول أسهم بنك الاستثمار.

5. المستشارين

المستشار القانوني:

فريشفيلدز بروكهاوس درينغر إل بي
أي سي دي بروكفيلد، الطابق 13
مركز دبي المالي العالمي، دبي
الإمارات العربية المتحدة

المستشار المالي:

بنك باركليز بي إل سي (فرع مركز دبي المالي العالمي)
ص.ب 506674
مركز دبي المالي العالمي، دبي
الإمارات العربية المتحدة

مدير الاكتتاب و بنك الاكتتاب الرئيسي:

بنك أبوظبي الأول
ص.ب 6316
مجمع خليفة للأعمال
الإمارات العربية المتحدة

مدققو الحسابات:

برايس ووترهاوس كوبرز (فرع دبي)
ص.ب 11987
مبنى إعمار سكوير 5
دبي
الإمارات العربية المتحدة

6. الفروع المشاركة التابعة لبنك أبوظبي الأول

#	اسم الفرع	موقع / منطقة الفرع	توقيت العملاء	مواعيد الاشتراك	عنوان الفرع
1	مجمع الأعمال - أبو ظبي	أبوظبي	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم الإثنين إلى الخميس)	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الواحدة بعد الظهر (من يوم الإثنين إلى الخميس)	خليفة بارك، القرم
			يوم الجمعة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة و النصف ظهرا	يوم الجمعة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة ظهرا	
			يوم السبت من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية بعد الظهر	يوم السبت من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	
2	فرع الجميرة	دبي	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم الإثنين إلى الخميس)	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الواحدة بعد الظهر (من يوم الإثنين إلى الخميس)	شارع شاطئ جميرا - ام سقيم- بناية لينك انترناشيونال
			يوم الجمعة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة و النصف ظهرا	يوم الجمعة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة ظهرا	
			يوم السبت من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية بعد الظهر	يوم السبت من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

3	الشارقة	الشارقة	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم الإثنين إلى الخميس)	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الواحدة بعد الظهر (من يوم الإثنين إلى الخميس)	الريم بلازا، الطابق الأرضي، كورنيش البحيرة، الشارقة
			يوم الجمعة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة و النصف ظهرا	يوم الجمعة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة ظهرا	
			يوم السبت من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية بعد الظهر	يوم السبت من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

القسم الثاني: وثيقة معلومات المساهم

تمثل وثيقة معلومات المساهم هذه والصادرة في تاريخ الإثنين 14 أغسطس 2023، أهمية بالغة ومن الضروري قراءتها فورًا. إذا كانت تساوركم أية شكوك فيما يتعلق بالإجراء الذي يجب عليكم اتخاذه، فمن المستحسن طلب الحصول على استشارة مالية مستقلة من محاسبكم الخاص أو أحد المستشارين الماليين المستقلين الآخرين وفقا لما ترونه مناسبا.

وثيقة معلومات المساهم

بشأن زيادة رأس المال عن طريق إصدار حقوق أولوية وإصدار 260,000,000,000 سهم جديد سيتم إصدارها بسعر إصدار قدره 0.01 درهم إماراتي (1 فلس) لكل سهم جديد ("وثيقة معلومات المساهم")

ما لم يقتضِ السياق خلاف ذلك، تحمل المصطلحات المعرفة أدناه والمستخدمة في وثيقة معلومات المساهم المعاني الواردة في الملحق (1). تشير التوقيتات والتواريخ الواردة في وثيقة معلومات المساهم إلى التوقيت المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة ("**دولة الإمارات**") والتقويم الميلادي ما لم يُنص على خلاف ذلك.

تأسس بنك الإستثمار ش.م.ع (ويشار إليه بـ "**بنك الإستثمار**" أو "**البنك**") في إمارة الشارقة بموجب المرسوم الأميري رقم 1975/02/153 والرخصة التجارية رقم (11146) الصادرة بتاريخ 17 مايو 1997 من دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة وفقًا لأحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له. يقع المقر المسجل لبنك الإستثمار في الشارقة - الند، ص.ب 1885، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة (الهاتف: 659805555 971+). يبلغ رأس المال المُصدَر الحالي لبنك الإستثمار 3,180,982,143 درهمًا مقسمًا إلى 3,180,982,143 سهمًا عاديًا، بقيمة اسمية مدفوعة بالكامل قدرها درهم إماراتي واحد للسهم الواحد ("**الأسهم**"). في 27 أبريل 2023، وافق المساهمون في البنك على تخفيض القيمة الاسمية للسهم لتصبح 0.1894046876 ، وإجراء تخفيض إضافي لقيمة السهم الاسمية (بعد الانتهاء من إصدار حقوق الأولوية) لتصبح 0.012168406 درهم إماراتي (اطلع أدناه).

أوصى مجلس إدارة بنك الإستثمار ("**مجلس الإدارة**") في قراره الصادر بتاريخ 25 يناير 2023 بتنفيذ خطة لإعادة هيكلة بنك الإستثمار من أجل تحقيق الاستقرار لوضعه الرأسمالي وذلك لمصلحة الأطراف ذوي المصلحة لدى البنك، وتعزيزًا لهدف البنك المتمثل في وضع استراتيجية لمعالجة المسائل الحالية المتعلقة بكفاية رأس مال البنك والتي تهدف إلى تفادي المخاطر التي تسببت على مدار السنوات الأخيرة في استمرار الضغط على الميزانية العمومية للبنك ("**خطة إعادة الهيكلة**" أو "**الخطة**")، نظر مجلس الإدارة في عدد من الأمور لتنفيذ الخطة بما في ذلك: (1) الخسائر الحالية للبنك، و(2) إعراب حكومة الشارقة ("**حكومة الشارقة**") عن استعدادها لتقديم ضمان بقيمة 3 مليار درهم إماراتي فيما يتعلق بأصول البنك والتزاماته (ويشار إليه بـ "**الضمان**") مقابل رسم ضمان قيمته 2.6 مليار درهم إماراتي (ويشار إليها بـ "**رسم الضمان**")؛ و(3) قُدرة البنك على تمويل رسم الضمان، والتي ستعتمد بشكل كلي على قيام البنك بزيادة رأس المال عن طريق إصدار حقوق أولوية (ويشار إليه بـ "**إصدار حقوق الأولوية**") على أن يتم استخدام عوائد إصدار حقوق الأولوية لغايات تمويل رسم الضمان.

وفي ضوء ما ورد أعلاه، قرر مجلس الإدارة دعوة مساهمي بنك الإستثمار لعقد اجتماع الجمعية العمومية (ويشار إليها بـ "**الجمعية العمومية**") والتوصية بقيام المساهمين، بعد استلام جميع الموافقات التنظيمية اللازمة، بما يلي: (1) الموافقة على إبرام اتفاقية الضمان مع حكومة الشارقة وتفويض الرئيس التنفيذي للتوقيع عليها نيابة عن بنك الإستثمار، و(2) الموافقة على خطة لمعالجة رأس المال المكونة من الثلاث خطوات التالية:

(1) خفض رأس المال البالغ 3,180,982,143 مليار درهم إماراتي (كما في 30 يونيو 2022) بمقدار 2,578,489,214 درهم إماراتي عن طريق شطب الخسائر المتراكمة لبنك الإستثمار والبالغة 2,100,632,071 درهم إماراتي ومبلغ الاحتياطي السالب الحالي البالغ 477,857,143 درهم إماراتي (كما في 30 يونيو 2022)، وذلك من خلال تخفيض القيمة الاسمية لكل سهم من درهم إماراتي واحد إلى 0.1894046876 درهمًا إماراتيًا، وبالتالي يصبح إجمالي رأس المال 602,492,929 مليون درهم إماراتي (ويشار إليه بـ "**التخفيض الأول**")؛ و

(2) بعد إجراء التخفيض الأول، زيادة رأس مال بنك الإستثمار بقيمة 49,245,218,776 درهم إماراتي (يشار إليه بـ "**زيادة رأس المال**") من خلال إصدار 260,000,000,000 سهم (يشار إليها بـ "**الأسهم الجديدة**") بسعر إصدار قدره 0.01 درهم إماراتي (1فلس) (ويشار إليه بـ "**سعر الإصدار**")، مما يعني إجراء خصم قدره 0.1794046876 درهم إماراتي على سعر الاكتتاب للسهم الواحد، مما سيؤدي إلى تكوين احتياطي سلبي على حقوق المساهمين بقيمة 46,645,218,776 درهم إماراتي ورأس مال إجمالي قدره 49,847,711,705 درهم إماراتي مقسمًا إلى 263,180,982,143 سهمًا؛ و

(3) بعد إجراء التخفيض الأول وزيادة رأس المال، سيتم إجراء تخفيض إضافي في رأس مال بنك الإستثمار عن طريق شطب مبلغ يعادل الخسائر التي تكبدها بنك الإستثمار والناشئة عن الاحتياطي السلبي البالغ 46,645,218,771 درهم والمشار إليه في خطوة زيادة رأس المال المذكورة أعلاه، بحيث يصبح رأس المال 3,202,492,929 درهم إماراتي بقيمة اسمية تبلغ 0.012168406 درهم إماراتي (ويشار إليه بـ "**التخفيض الثاني**")

(ويشار إلى تلك الخطة فيما بعد بـ "**خطة معالجة رأسمال البنك**").

ننوه مساهمي بنك الإستثمار بأنه في حالة عدم تنفيذ خطة معالجة رأس المال بنجاح، سيستمر الوضع المالي لبنك الإستثمار في التدهور، مما قد يؤدي إلى عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية ومن ثم إعاقة البنك عن مواصلة أعماله بما قد يؤدي إلى الحاجة إلى تصفيته.

بتاريخ 27 أبريل 2023، وافقت الجمعية العمومية لبنك الإستثمار على خطة معالجة رأس المال البنك عن طريق إصدار قرارات خاصة تشمل من بين أمور عدة زيادة رأس مال البنك من خلال إصدار **260,000,000,000** سهم جديد (يشار إليها بـ "**الأسهم الجديدة**") والتي ستمثل نسبة 98.79**%** من إجمالي عدد الأسهم (بعد إتمام زيادة رأس المال). وستتم زيادة رأس المال عن طريق إصدار حقوق أولوية. يمثل سعر الإصدار خصمًا بنسبة **94.7%** لكل سهم

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

جديد مقارنة بالقيمة الإسمية لأسهم بنك الاستثمار بعد عملية التخفيض الأول. سيقوم بنك الإستثمار بنشر الدعوة الموجهة إلى المساهمين المسجلين (حسب التعريف الوارد أدناه) للاكتتاب في الأسهم الجديدة بتاريخ *الاثنين 14 أغسطس 2023*. يعتزم بنك الإستثمار استخدام عوائد الاكتتاب لغايات تمويل رسم الضمان المتفق عليها وذلك مقابل تقديم الضمان من قبل حكومة الشارقة بموجب اتفاقية الضمان المبرمة بين بنك الإستثمار وحكومة الشارقة (كما هو موضح بشكل مفصل في قسم "**استخدام العوائد**" و "**ملخص اتفاقية الضمان**" من وثيقة معلومات المساهم).

ستتم زيادة رأس المال عن طريق إصدار حقوق أولوية تمثل أوراقاً مالية غير قابلة للتداول (يشار إليهم فيما بعد مجتمعة بـ "**حقوق الأولوية**" ومنفردة بـ "**حق الأولوية**") للمساهمين المدرجين في سجل المساهمين الخاص ببنك الإستثمار (يشار إليهم مجتمعين بـ "**المساهمين المسجلين**" ومنفردين بـ "**المساهم المسجل**" كما هو وارد في سجل المساهمين نهاية يوم العمل بسوق أبوظبي للأوراق المالية ("**سوق أبوظبي للأوراق المالية**") بتاريخ *الثلاثاء 29 أغسطس 2023* ("**تاريخ الأهلية**" أو "**تاريخ التسجيل**") بواقع 81.73576 حق أولوية لكل سهم واحد مملوك من قبل المساهم الواحد في ذلك التاريخ، مع إيداع هذه الحقوق في نفس حسابات المقاصة أو حسابات التداول الخاصة بالمساهمين المسجلين والمحفوظ فيها أسهمهم الحالية وذلك في غضون يوم واحد من تاريخ الأهلية. يمنح كلُّ حق من حقوق الأولوية حامله خيار الاكتتاب في سهم جديد واحد بسعر الإصدار.

وسوف يبدأ الاكتتاب في الأسهم الجديدة اعتبارًا من 8.00 صباحًا بتاريخ *الجمعة 8 سبتمبر 2023* وحتى 2.00 مساءً بتاريخ *الجمعة 15 سبتمبر 2023* ("**فترة الاكتتاب**")، وهي الفترة التي سوف يُمنح فيها جميع حاملي حقوق الأولوية (ويشار إليهم جميعًا بعبارة "**الأشخاص المؤهلين**" ولكل منهم على حدة بـ "**الشخص المؤهل**")، حق ممارسة حقوق الأولوية في الأسهم الجديدة، وذلك مع مراعاة القيود المنصوص عليها في النظام الأساسي لبنك الإستثمار ("**النظام الأساسي**") والقانون المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما سيُمنح الأشخاص المؤهلون - إلى جانب ممارسة حقهم في الاكتتاب في سهم واحد جديد بسعر الإصدار لكل حق أولوية مملوك لهم – حق التقدم بطلب الحصول على أسهم جديدة إضافية بسعر الإصدار ("**الأسهم الجديدة الإضافية**") وهي الأسهم التي سيتم تخصيصها في حالة بقاء أسهمٍ غير مكتتب فيها سواء نتيجة لدمج كسور الاستحقاقات في الأسهم الجديدة غير المخصصة أو بسبب عدم ممارسة أيٍ من الأشخاص المؤهلين لحقوقهم في الاكتتاب في الأسهم الجديدة وفقا لشروط إصدار حقوق الأولوية وأحكامه الواردة في قسم "**ملخص إصدار حقوق الأولوية**" من وثيقة معلومات المساهم.

وسوف يتم تخصيص الأسهم الجديدة الإضافية على أساس النسبية لصالح الأشخاص المؤهلين الذين اكتتبوا في هذه الأسهم الجديدة الإضافية وذلك بناءً على عدد الأسهم الجديدة الإضافية التي يطلبها هؤلاء الأشخاص المؤهلون. اتفقت حكومة الشارقة مع بنك الإستثمار على أنها ستكتتب في عدد من الأسهم الجديدة بما يعادل العدد الإجمالي لحقوق الأولوية التي يحق لها الحصول عليها، وأنه في حالة بقاء أي أسهم جديدة غير مكتتب فيها بعد فترة الاكتتاب، ستقوم حكومة الشارقة الاكتتاب في هذه الأسهم الجديدة (بحيث تطلب حكومة الشارقة الاكتتاب في ما إجمالي عدد الأسهم الجديدة الإضافية و وتكتتب بالفعل في كل الأسهم التي لا يكتتب فيها باقي المساهمين).

يتحمل أعضاء مجلس إدارة بنك الإستثمار المُدرجة أسماؤهم في قسم "**أعضاء مجلس الإدارة والإدارة والموظفون**" من وثيقة معلومات المساهم المسؤولية عن صحة المعلومات الواردة في وثيقة معلومات المساهم بما في ذلك كل المعلومات التي تم الإشارة إليها في وثيقة معلومات المساهم سواء تم الإشارة اليها بتاريخ إصدار وثيقة معلومات المساهم أو بتاريخ لاحق. وعلى حد علم بنك الإستثمار وأعضاء مجلس الإدارة (الذين توخوا ما يلزم من الحيطة والحذر لضمان أن هذا هو الحال)، فإن المعلومات الواردة في وثيقة معلومات المساهم تتفق مع الحقائق الواقعية ولا تغفل أي شيء يُحتمل أن يؤثر إغفاله على فحوى تلك المعلومات).

يتمثل الغرض الوحيد من اضطلاع مجلس الإدارة بإعداد وثيقة معلومات المساهم في تزويد مساهمي بنك الإستثمار بالمعلومات الخاصة بإصدار حقوق الأولوية، ولا تُعتبر وثيقة معلومات المساهم إصدار معتمد من هيئة الأوراق المالية والسلع.

علي جميع المساهمين المسجلين والأشخاص المؤهلين الآخرين الحصول على مشورة مهنية وقراءة وثيقة معلومات المساهم بالكامل، وخاصةً قسم "عوامل المخاطر" من وثيقة معلومات المساهم، والذي يسرد تفصيلاً بعض العوامل والمخاطر والشكوك التي يتعين وضعها في الاعتبار عند النظر فيما سيتم اتخاذه من إجراءات بخصوص إصدار حقوق الأولوية وعند النظر في شراء أسهم جديدة من عدمه.

سيقوم بنك أبوظبي الأول ش.م.ع بدور بنك الاكتتاب الرئيسي ("**بنك أبوظبي الأول**" أو "**بنك الاكتتاب الرئيسي**") في إصدار حقوق الأولوية حيث سيقوم بالإشراف على عملية الاكتتاب. كما سيقوم بنك الاكتتاب الرئيسي برد كل مبالغ الاكتتاب المدفوعة بشأن أيٍ من الأسهم الجديدة أو الأسهم الجديدة الإضافية التي لم يتم تخصيصها إلى المكتتبين وفقًا لما نص عليه القانون المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد قام بنك الإستثمار بتعيين بنك باركليز بي إل سي، متصرفاً من خلال بنكه الاستثماري ("**باركليز**")، ليكون المستشار المالي (ويشار إليه بـ "**المستشار المالي**") لتقديم الاستشارة المالية والمساعدات فيما يتعلق بجهود زيادة رأس المال، وبنك أبوظبي الأول ش.م.ع ليكون مدير الاكتتاب (يشار إليه بـ "**مدير الاكتتاب**") للتنسيق بشأن إصدار حقوق الأولوية وإجراء ترتيبات الإدراج للأسهم الجديدة لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية.

لا تتحمل الهيئة ولا سوق أبوظبي للأوراق المالية أي مسؤولية عن محتويات وثيقة معلومات المساهم، ولا تقدمان أي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، كما تعلنان صراحةً عن عدم تحمل أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنشأ أو يتم تكبدها بسبب الاعتماد على ما ورد في وثيقة معلومات المساهم أو أي جزء منها.

المستشار القانوني	*المستشار المالي*	*مدير الاكتتاب / بنك الاكتتاب الرئيسي*	*مدققو الحسابات*
فريشفيلدز بروكهاوس درينغر	***بنك باركليز بي إل سي، متصرفاً من خلال بنكه الاستثماري***	***بنك أبوظبي الأول***	*برايس ووترهاوس كوبرز (فرع دبي)*
Freshfields Bruckhaus Deringer	BARCLAYS	بنك أبوظبي الأول FAB First Abu Dhabi Bank	pwc

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

جدول المحتويات

ملخص إصدار حقوق الأولوية 1
الجدول الزمني للأحداث الجوهرية[1] 6
شروط وأحكام إصدار حقوق الأولوية 7
عوامل المخاطر 8
ملخص اتفاقية الضمان 15
استخدام العوائد 17
سياسة توزيع الأرباح 18
معلومات مالية مختارة 19
نبذة عامة عن بنك الإستثمار ش.م.ع 22
أعضاء مجلس الإدارة والإدارة والموظفون 25
الضرائب 33
معلومات عامة 35
الملحق (1): التعريفات 36
الفروع المشاركة التابعة لبنك أبوظبي الأول 39
المرفق (1): النظام الأساسي لبنك الإستثمار 41
المرفق (2): أسئلة وإجابات عن إصدار حقوق الأولوية 42

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

ملاحظات هامة

يتمثل الغرض الوحيد من اضطلاع مجلس الإدارة بإعداد وثيقة معلومات المساهم هذه في تزويد المساهمين المسجلين والأشخاص المؤهلين الآخرين بالمعلومات الخاصة بإصدار حقوق الأولوية والأسهم الجديدة، ولا تمثل وثيقة معلومات المساهم إصدار لأغراض تنفيذ القانون المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة.

علي جميع المساهمين المسجلين والأشخاص المؤهلين الآخرين الاطلاع على قسم **"عوامل المخاطر"** من وثيقة معلومات المساهم، والذي يسرد تفصيلاً بعض العوامل والمخاطر والشكوك التي يتعين أخذها في عين الاعتبار عند النظر فيما سيتم اتخاذه من إجراءات بخصوص إصدار حقوق الأولوية وعند النظر في شراء أسهم جديدة من عدمه.

البيانات الواردة في وثيقة معلومات المساهم معروضة في تاريخ إصدارها، ما لم يتم ذكر وقت آخر لها، وينبغي عدم تفسير نشر وثيقة معلومات المساهم (أو أي إجراءٍ يُتخذ بمقتضاها) بأي حال من الأحوال على أنه ينطوي على عدم وجود تغير في وضع بنك الإستثمار ولا الحقائق المرتبطة به ولا على شؤونه منذ هذا التاريخ. ولا يُقصد من أي أمر تتضمنه وثيقة معلومات المساهم ولا يجب اعتباره تنبؤًا أو توقعًا أو تقديرًا للأداء المالي الحالي أو المستقبلي لبنك الإستثمار، كما يجب عدم تفسير أي بيانات واردة في وثيقة معلومات المساهم بما مفاده أن أرباح السهم الواحد عن الفترات المالية الحالية أو المستقبلية لبنك الإستثمار ستماثل أو تتجاوز بالضرورة الأرباح المحققة في الفترات المالية السابقة.

عيَّن بنك الإستثمار بنك باركليز ليكون المستشار المالي وبنك أبوظبي الأول ليكون مدير الاكتتاب *وبنك الاكتتاب الرئيسي*. وبهذه الصفة، وافق بنك باركليز على تقديم استشارة مالية والمساعدات ذات الصلة لبنك الاستثمار فيما يتعلق بجهودهم في زيادة رأس المال. لم يُطلب من باركليز تقديم أي رأي عدالة أو تقرير تقييم، وبالتالي لم يتم إعداد مثل هذا الرأي أو التقرير أو تقديمه الى مجلس الإدارة. ويقوم بنك باركليز وحده دون غيره بدور المستشار المالي ويعمل بنك أبوظبي الأول بشكل حصري كمدير اكتتاب *وبنك الاكتتاب الرئيسي* لصالح بنك الإستثمار لأغراض إصدار حقوق الأولوية، ولن يكونا مسؤولين أمام أي طرف سوى بنك الإستثمار فيما يتعلق بإصدار حقوق الأولوية بما في ذلك تقديم أشكال الحماية المقدمة لعملاء باركليز أو بنك أبوظبي الأول وإعطاء المشورة فيما يتعلق بإصدار حقوق الأولوية وأيٍ من الأمور أو الترتيبات المشار إليها في وثيقة معلومات المساهم.

لا يتحمل المستشار المالي والمستشار القانوني ومدير الاكتتاب *وبنك الاكتتاب الرئيسي* أي مسؤولية من أي نوع عن محتويات وثيقة معلومات المساهم، بما في ذلك دقتها أو استيفائها أو التحقق منها، أو عن أي بيان آخر مُقدَّم أو مُزمع تقديمه من قِبَل أي منهم أو نيابة عنه فيما يتصل ببنك الإستثمار أو إصدار حقوق الأولوية أو الأسهم الجديدة.

لم يتم تفويض أي شخص لإعطاء أي معلومات أو تقديم أي تعهدات بخلاف تلك الواردة في وثيقة معلومات المساهم ، وفي حالة إعطاء أي من تلك المعلومات أو تقديم أي من تلك التعهدات فيجب عدم الاعتماد عليها باعتبارها مصرحًا بها من جانب بنك الإستثمار.

لا يجوز لأي شخص تفسير محتويات وثيقة معلومات المساهم، أو اعتبارها مشورة قانونية ،أو مالية، أو ضريبية، وعلى الجميع طلب المشورة القانونية والمالية والاستثمارية والضريبية من مستشاريهم فيما يخص المسائل التي تتضمنها وثيقة معلومات المساهم.

باستثناء المعلومات المالية المشار إليها في وثيقة معلومات المساهم (يرجى الاطلاع على قسم **"معلومات مالية مختارة"** من وثيقة معلومات المساهم)، فلا يدخل في وثيقة معلومات المساهم أو يشكل جزءًا منها أي من محتوى موقع بنك الإستثمار ولا أي موقع إلكتروني آخر ولا أي موقع إلكتروني يمكن الوصول إليه من الروابط الموجودة على أيٍ من هذه المواقع أو أي موقع آخر ورد ذكره في وثيقة معلومات المساهم، كما لا يتحمل أو يقبل بنك الإستثمار ولا أيٍ من مستشاريه أيَّة مسؤولية عن المحتوى المتوفر على تلك المواقع.

لم ولن يتم تسجيل الأسهم الجديدة أو حقوق الأولوية بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي لسنة 1933 المعدل (والمشار إليه في وثيقة معلومات المساهم باسم **"قانون الأوراق المالية"**) أو أي من قوانين الأوراق المالية في أية ولاية أو اختصاص قضائي آخر بالولايات المتحدة الأميركية، ومن ثم لا يجوز طرح الأسهم الجديدة أو حقوق الأولوية أو بيعها أو تسليمها أو مباشرتها أو إعادة بيعها أو التنازل عنها أو تحويلها أو نقل ملكيتها بشكل مباشر أو غير مباشر في الولايات المتحدة الأميركية، باستثناء ما يكون بمقتضى عملية تسجيل وفقًا لقانون الأوراق المالية أو أي إعفاء سارٍ من متطلبات التسجيل المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية ووفقًا لكل قوانين الأوراق المالية واجبة التطبيق الخاصة بأية ولاية أو اختصاص قضائي آخر بالولايات المتحدة الأميركية. ولن يكون هناك أي طرح للاكتتاب العام للأسهم الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

بيان تحذيري بشأن البيانات المستقبلية

قد تُعتبر بعض العبارات والألفاظ الواردة في وثيقة معلومات المساهم بيانات مستقبلية. يُقصد بالألفاظ "يتوقع"، و"يعتقد"، و"يخطط"، و"يعتزم"، و"يستهدف"، و"يهدف إلى"، و"يسعى إلى"، و"يقدر"، و"يتنبأ"، و"سوف"، و"قد"، و"يمكن"، و"يستمر"، و"ينبغي" وما يشبهها من تعبيرات التنويه إلى البيانات المستقبلية. وتعتبر كل البيانات باستثناء البيانات التاريخية الواردة في وثيقة معلومات المساهم، بما في ذلك دون حصر، تلك المتعلقة بالمركز المالي لبنك الإستثمار أو إستراتيجية العمل وخطط الإدارة وأهداف العمليات المستقبلية بيانات استشرافية مستقبلية. وتنطوي هذه البيانات المستقبلية على مخاطر معلومة وغير معلومة وشكوك وعوامل أخرى، مما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية لبنك الإستثمار أو الأداء أو الإنجازات أو أداء قطاع البنوك بشكل جوهري عن تلك المُذكورة صراحة أو المشار إليها ضمنًا بهذه البيانات المستقبلية. تستند هذه البيانات المستقبلية إلى افتراضات عديدة بخصوص استراتيجيات عمل بنك الإستثمار الحالية والمستقبلية والبيئة التي يتوقع مزاولة العمل بها في المستقبل. وهناك عوامل هامة قد تسبب اختلاف النتائج الفعلية لبنك الإستثمار أو أدائه أو إنجازاته بشكل جوهري عن تلك الواردة في البيانات المستقبلية الواردة في وثيقة معلومات المساهم ، يرجى الاطلاع على قسم "**عوامل المخاطر**" في وثيقة معلومات المساهم.

تتحدث البيانات المستقبلية عن الوضع في تاريخ إصدار وثيقة معلومات المساهم دون الإخلال بأي من المتطلبات التنظيمية بموجب القوانين واللوائح المعمول بها، ويعلن بنك الإستثمار صراحة عدم الالتزام أو التعهد بنشر تحديثات على البيانات المستقبلية الواردة في وثيقة معلومات المساهم أو مراجعتها للتعبير عن أي تغير في توقعات بنك الإستثمار أو أي تغير في الأحداث أو الظروف أو الأحوال التي استندت هذه البيانات المستقبلية إليها. ونظرًا للشكوك التي تكتنف هذه البيانات المستقبلية، فلا يمكن لبنك الإستثمار أن يضمن للمستثمرين المحتملين تحقق النتائج أو الأحداث المتوقعة كما يحذر المستثمرين المحتملين من الاعتماد المفرط على هذه البيانات.

قيود النشر والتوزيع والقبول والنقل

يُمنع ويُحظر نشر، أو توزيع وثيقة معلومات المساهم هذه، أو إعادة إرسالها ،أو نقلها بأي طريقة كانت إلى أي دولة غير الإمارات العربية المتحدة.

لا يتخذ بنك الإستثمار أي إجراء يسمح بطرح الأسهم الجديدة أو حقوق الأولوية في أي دولة غير الإمارات العربية المتحدة. ولن يتم توزيع وثيقة معلومات المساهم أو أي وثيقة أخرى ذات صلة بإصدار حقوق الأولوية في أي دولة غير الإمارات العربية المتحدة.

عرض المعلومات المالية وغيرها من المعلومات

تستند المعلومات المالية التاريخية المشار إليها في وثيقة معلومات المساهم إلى القوائم المالية الموحدة المدققة لبنك الإستثمار كما في تاريخ وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (ويشار إليها وإلى تقرير المدققين المتعلق بها معًا بـ "**القوائم المالية 2021**") وكذلك السنة المنتهية 31 ديسمبر 2020 (ويشار إليها وإلى تقرير المدققين المتعلق بها معًا بـ "**القوائم المالية 2020**" إضافة إلى القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة غير المدققة لبنك الإستثمار لفترة التسعة أشهر المنتهية في 31 سبتمبر 2022 و30 سبتمبر 2021 (ويشار إليها وإلى تقرير المراجعة المتعلق بها معًا بـ "**القوائم المالية المرحلية 2022 - سبتمبر 2022**") وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2022 (ويشار إليها وإلى تقرير المراجعة المتعلق بها معًا بـ "**القوائم المالية المرحلية 2022 - يونيو 2022**"). لمزيد من التفاصيل عن المعلومات المالية والقوائم المالية لبنك الإستثمار، يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني لبنك الإستثمار: www.investbank.ae.

تم إعداد القوائم المالية المدققة وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية، كما تم تدقيقها وفقًا لمعايير التدقيق الدولية من قبل شركة برايس ووترهاوس كوبرز (يُشار إليها بلفظ "**برايس ووترهاوس كوبرز**")، كما ذُكر في تقاريرها الواردة في القوائم المالية المدققة. كما تم إعداد القوائم المالية المرحلية طبقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34: إعداد التقارير المالية المرحلية. لا يجوز للمساهمين المسجلين أو الأشخاص المؤهلين الآخرين الاعتماد على النتائج المرحلية على أنها مؤشرات لأي نتائج قد يتوقعها بنك الإستثمار عن السنة بأكملها. يقوم بنك الإستثمار بعرض القوائم المالية الخاصة به بالدرهم الإماراتي.

معلومات معينة متاحة للجمهور

اقتُبست بيانات إحصائية ومعلومات أخرى معينة مما يرد في وثيقة معلومات المساهم من مصادر عامة محدد مصدرها في وثيقة معلومات المساهم. لا يتحمل المستشار المالي، أو المستشار القانوني ،أو مدير الاكتتاب ،أو بنك الإستثمار أية مسؤولية عن صحة وقائع أي من هذه الإحصائيات أو المعلومات، ولكن يتحمل بنك الإستثمار مسؤولية دقة اقتباس هذه الإحصائيات والمعلومات ونقلها ويرى - بعد التقصي اللازم - أن هذه الإحصائيات والمعلومات تمثل أحدث الإحصائيات والمعلومات المتاحة للجمهور من المصادر المذكورة وترتبط بالفترات التي عُرضت فيها.

الإشارة في وثيقة معلومات المساهم إلى "**الدولار الأمريكي**" تعني العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية والإشارة في وثيقة معلومات المساهم إلى "**الدرهم**" تعني العملة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. منذ 22 نوفمبر 1980 والدرهم الإماراتي مُثبت بقيمة ثابتة

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

مع الدولار الأمريكي. والسعر المتوسط الحالي بين أسعار البيع والشراء الرسمية للدرهم عند سعر ثابت 3.6725 درهم إماراتي = 1.00 دولار أمريكي.

خضعت بعض الأرقام والنسب المئوية في وثيقة معلومات المساهم للتقريب والتعديل، ولغرض حساب بعض الأرقام والنسب، اقتُبست الأرقام الأساسية من القوائم المالية ذات الصلة بدلاً من الأرقام التقريبية الواردة في وثيقة معلومات المساهم. وبناءً عليه، فإن الأرقام المبينة لنفس الفئة المعروضة في الجداول المختلفة قد تتباين بشكل طفيف، كما أن الأرقام المبينة كإجماليات في جداول محددة قد لا تكون تجميعًا حسابيًا للأرقام التي تسبقها.

نحث مساهمي بنك الإستثمار بقراءة وثيقة معلومات المساهم هذه بعناية.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

ملخص إصدار حقوق الأولوية

يتعين على المطلعين على وثيقة معلومات المساهم هذه قراءتها كاملة قبل اتخاذ القرار بشأن المشاركة في إصدار حقوق الأولوية من عدمه، وهذا القسم هو عبارة عن ملخص لبعض المعلومات المفصلة في وثيقة معلومات المساهم ولا يشتمل على كافة المعلومات التي يلزم للمكتتبين المحتملين مراجعتها بعناية قبل اتخاذ قرار بممارسة كل أو بعض من حقوق الأولوية أو الاكتتاب في الأسهم الجديدة أو شرائها. ينبغي أن يستند أي قرار يتخذه أي مكتتب محتمل للاكتتاب في الأسهم على مراجعة وثيقة معلومات المساهم بالكامل. ويجب عليك قراءة وثيقة معلومات المساهم بأكملها بعناية، وبالأخص المعلومات الواردة تحت العناوين "عوامل المخاطرة" و"ملاحظات هامة" وكذلك القوائم المالية والإيضاحات المرتبطة بها، قبل اتخاذ أي قرار استثماري.

طبيعة الاكتتاب	*زيادة رأس المال من خلال إصدار حقوق الأولوية*
رأس المال المصدر قبل التخفيض الأول و زيادة رأس المال	3,180,982,143 درهمًا إماراتيًا
إجمالي عدد الأسهم قبل التخفيض الأول وزيادة رأس المال	3,180,982,143 سهم
القيمة الاسمية لكل سهم جديد	0.1894046876 درهم إماراتي
خصم إصدار لكل سهم جديد	0.1794046876 درهم إماراتي
سعر الإصدار لكل سهم جديد	0.01 درهمًا إماراتيًا (1 فلس)
إجمالي عدد الأسهم الجديدة	260,000,000,000
نسبة الأسهم الجديدة إلى الأسهم المصدرة بعد إتمام زيادة رأس المال	%98.79
إجمالي عدد الأسهم بعد زيادة رأس المال المصدر	263,180,982,143 سهم
رأس المال المصدر بعد الزيادة	49,847,711,705 درهم إماراتي - يجب على المساهمين ملاحظة أنه بعد الانتهاء من زيادة رأس المال سيتم تخفيض رأس المال إلى 3,202,492,929 درهم إماراتي بموجب التخفيض الثاني.
المستشار المالي	بنك باركليز بي إل سي، متصرفاً من خلال بنكه الاستثماري
مدير الاكتتاب	بنك أبوظبي الأول ش.م.ع
بنك الاكتتاب الرئيسي	بنك أبوظبي الأول ش.م.ع
استخدام عوائد الاكتتاب	إن إصدار الأسهم الجديدة من خلال زيادة رأس المال بعد التخفيض الثاني سوف يمكن بنك الإستثمار من جمع مبلغ قدره 2.6 مليار درهم إماراتي. ويعتزم بنك الإستثمار استخدام عوائد الاكتتاب في المقام الأول لتمويل رسم الضمان البالغة 2.6 مليار درهم إماراتي مقابل الضمان المقدم من حكومة الشارقة بموجب اتفاقية الضمان المبرمة بين بنك الإستثمار وحكومة الشارقة وكما هو موضح بشكل كامل في قسم **"استخدام العوائد"** في وثيقة معلومات المساهم.
تاريخ الأهلية	الثلاثاء 29 أغسطس 2023
المساهمون المسجلون	كل مساهم مقيد اسمه في سجل مساهمي بنك الإستثمار كما في تاريخ إغلاق التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية في تاريخ الأهلية.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

حقوق الأولوية

تمنح حقوق الأولوية حاملها أهلية الاكتتاب في الأسهم الجديدة. سيحصل كل من المساهمين المسجلين في تاريخ الأهلية على **81.73576** حق أولوية مقابل كل سهم **واحد** يملكونه في ذلك التاريخ، حيث يمنح كل حق لحامله أهلية الاكتتاب في سهم واحد جديد بسعر الإصدار. سوف يتم تقريب استحقاقات حقوق الأولوية لكل مساهم بخفض كسور حقوق الأولوية إلى أقرب عدد صحيح من الحقوق.

سوف تودع حقوق الأولوية في نفس حسابات المقاصة أو حساب التداول الخاص بهؤلاء المساهمين المسجلين المحفوظة فيها الأسهم الحالية لكل منهم على حدة وذلك في غضون يوم واحد من تاريخ الأهلية، وسوف تظهر هذه الحقوق في هذه الحسابات الخاصة بهؤلاء المساهمين المسجلين تحت رمز جديد هو "**INVESTBRI23**" والذي سيشير إلى حقوق الأولوية بالتحديد.

على المساهمين المسجلين التأكد من تسجيل أسمائهم في سجل مساهمي بنك الإستثمار المودع لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية ومن تخصيص رقم مستثمر لهم لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية أو رقم مساهم للتمكن من الحصول على الحقوق الخاصة بهم أو ممارسة هذه الحقوق.

إذا لم يمارس المساهمون المسجلون حقوقهم في الاكتتاب في الأسهم الجديدة بموجب إصدار حقوق الأولوية في موعد غايته آخر تاريخ للتقدم بطلبات الاكتتاب وسداد سعرها بالكامل كما هو موضح في هذه الدعوة، أو إذا عجز هؤلاء المساهمون المسجلون عن المشاركة في إصدار حقوق الأولوية، فإن نسبة ملكيتهم وحقوق تصويتهم في بنك الإستثمار سوف تُخفض ومن ثم تُخفض النسبة التي تمثلها أسهمهم الحالية في رأس مال بنك الإستثمار.

إجمالي عدد حقوق الأولوية 260,000,000,000 حق أولوية.

الأشخاص المؤهلون

مع مراعاة القيود الموضحة في النظام الأساسي والقانون المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة - يمثل الأشخاص المؤهلون جميع مالكي حقوق الأولوية كما في تاريخ الأهلية.

أهلية الحقوق

سيقوم سوق أبوظبي للأوراق المالية بإضافة حقوق أولوية المساهمين والبالغ حوالي **81.73576** حق أولوية لكل سهم **واحد** مملوك للمساهم في تاريخ الأهلية في حساباتهم الخاصة لدى شركات الوساطة المعنية أو حساب المقاصة لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية.

سوف يواجه المساهمون المسجلون الذين لا يمارسون حقوقهم في الاكتتاب في الأسهم الجديدة خلال فترة الاكتتاب تخفيضًا فوريًا لنسبة حصتهم في بنك الاستثمار دون المساس بعدد الأسهم المسجلة لأي منهم.

فترة الاكتتاب

هي الفترة التي تبدأ من تمام الساعة 8.00 صباحًا بتاريخ *الجمعة 8 سبتمبر 2023* وحتى الساعة 2.00 ظهرًا بتاريخ *الجمعة 15 سبتمبر 2023*، والتي يجوز خلالها للأشخاص المؤهلين ممارسة حقوقهم في الاكتتاب في الأسهم الجديدة. سيتم قبول نماذج الاكتتاب في فروع بنك أبوظبي الأول المشاركة خلال ساعات العمل العادية لكل منها بالإضافة الى الاكتتاب من خلال القنوات الإلكترونية الخاصة ببنك أبوظبي الأول. سيتم الموافقة على طلبات الاكتتاب في الأسهم الجديدة – مع مراعاة استيفاء الشروط والأحكام الأخرى بشأن إصدار حقوق الأولوية - شريطة أن يملك كل من هؤلاء الأشخاص المؤهلين ما يكفي من حقوق الأولوية في.

سياسة التخصيص

سيتم تخصيص الأسهم الجديدة كما هو مبين أدناه وبترتيب الأولوية التالي:

- **أولاً**، يتم التخصيص إلى الأشخاص المؤهلين الذين اكتتبوا في أسهم جديدة بما يساوي عدد الأسهم الجديدة التي طلبوا الاكتتاب فيها، وذلك إلى الحد الذي يساوي فيه هذا العدد - أو يقل عن - عدد حقوق الأولوية التي يمتلكها كل منهم؛
- **ثانيًا**، في حال بقاء أيٍ من الأسهم الجديدة دون اكتتاب بعد ذلك، يتم التخصيص إلى الأشخاص المؤهلين الذين اكتتبوا في أسهم جديدة إضافية بما يعادل عدد الأسهم الجديدة الإضافية التي طلبوا الاكتتاب فيها زيادةً عن عدد الحقوق التي يملكونها.

سوف يتم تخصيص الأسهم الجديدة الإضافية للأشخاص المؤهلين الذين اكتتبوا في الأسهم الجديدة الإضافية بعد التخصيص للأشخاص المؤهلين الذين اكتتبوا في الأسهم الجديدة بما يساوي أو يقل عن عدد حقوق الأولوية التي يملكونها على أساس النسبة والتناسب، مُخفَّضًا (إن لزم الأمر) بحسب نسبة عدد الأسهم الجديدة الإضافية التي طلبها الشخص المؤهل إلى إجمالي عدد الأسهم الجديدة الإضافية التي طلبها جميع الأشخاص المؤهلين الذين اكتتبوا في هذه الأسهم الجديدة الإضافية. ولذلك، لا يوجد ما يضمن حصول الأشخاص المؤهلين الذين طلبوا الاكتتاب في أسهم

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

جديدة إضافية على عدد الأسهم الجديدة الإضافية التي تقدموا بطلبات للاكتتاب فيها. ولن يحصل أي من الأشخاص المؤهلين على أسهم جديدة تزيد على العدد التي تقدم بطلب للاكتتاب فيها خلال فترة الاكتتاب.

- ثالثًا، اتفقت حكومة الشارقة مع بنك الإستثمار على أنها ستكتتب في عدد من الأسهم الجديدة بما يعادل العدد الإجمالي لحقوق الأولوية التي يحق لها الحصول عليها، وأنه في حالة بقاء أي أسهم جديدة غير مكتتب فيها بعد فترة الاكتتاب، ستقوم حكومة الشارقة بالاكتتاب في هذه الأسهم الجديدة (بحيث تطلب حكومة الشارقة الاكتتاب في ما إجمالي عدد الأسهم الجديدة الإضافية و وتكتتب بالفعل في كل الأسهم التي لا يكتتب فيها باقي المساهمين).

(د) طلبات الاكتتاب

كيفية الاكتتاب في الأسهم الجديدة

تتوفر طلبات الاكتتاب في الفروع المشاركة (يرجى الاطلاع على قسم **"الفروع المشاركة التابعة لبنك أبوظبي الأول"** من وثيقة معلومات المساهم).

يتعين على كل مكتتب تقديم طلب اكتتاب (1) بإسمه الشخصي، في حالة تقديم طلب الاكتتاب بواسطة شخص طبيعي (ما لم يكن وكيلاً لمكتتب آخر، في هذه الحالة سيتم تقديم طلب الاكتتاب بإسم ذلك المكتتب) أو (2) بإسم شخص اعتباري، في حالة تقديم طلب الاكتتاب بواسطة أي كيان مؤسسي.

يتعين على المكتتبين استكمال كافة الحقول ذات الصلة في طلب الاكتتاب إلى جانب استيفاء كافة المستندات المطلوبة وتقديمها إلى بنك الاكتتاب الرئيسي مصحوبة بمبلغ الاكتتاب أثناء فترة الاكتتاب.

يجب أن يكون طلب الاكتتاب المستوفي للبيانات واضحًا وبخط مقروء؛ وفي حال مخالفة هذا الشرط، سيرفض بنك الاكتتاب الرئيسي استلام الطلب من المكتتب لحين قيام المكتتب باستكمال البيانات والمستندات المطلوبة قبل غلق باب الاكتتاب.

ويترتب على الاكتتاب في الأسهم الجديدة الموافقة على أحكام وثيقة معلومات المساهم والنظام الأساسي لبنك الإستثمار والالتزام بكل القرارات الصادرة عن الجمعية العمومية لبنك الإستثمار. وُتعد أي شروط تضاف إلى الطلب كأن لم تكن، ويجب قراءة وثيقة معلومات المساهم والنظام الأساسي لبنك الإستثمار بإمعان قبل استكمال طلب الاكتتاب. ويتعين تقديم طلب الاكتتاب بعد ذلك إلى أي من الفروع المشاركة التابعة لبنك الاكتتاب الرئيسي المحددة في **"الفروع المشاركة التابعة لبنك أبوظبي الأول"** أو من خلال القنوات الإلكترونية.

الاكتتاب الإلكتروني

يجوز لبنك الاكتتاب الرئيسي أن يكون له قنوات الكترونية خاصة به (تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الجوالة، وغيرها) والتي يتم ربطها بنظام سوق أبوظبي للأوراق المالية "اكتتاب" للاكتتابات العامة الأولية. ويُعتبر تقديم العميل لطلب الاكتتاب الإلكتروني بمثابة موافقة منه على الشروط والأحكام نيابةً عن المكتتب، كما يُعتبر ذلك تفويضًا لبنك الاكتتاب الرئيسي بدفع إجمالي مبلغ الاكتتاب، وذلك عن طريق خصم المبلغ من الحساب المصرفي الخاص بالعميل وتحويله لحساب **"بنك الإستثمار ش.م.ع - إصدار حقوق الأولوية"** المفتوح لدى بنك الاكتتاب الرئيسي، وذلك على النحو الموضح بالتفصيل في طلب الاكتتاب. ويُعد تقديم الطلبات إلكترونيًا كافيًا فيما يتعلق بالوفاء بمتطلبات تعريف الهوية، وبالتالي فإن أي مستندات داعمة مطلوبة في أي موضع آخر في وثيقة معلومات المساهم لن تطبق على طلبات الاكتتاب الإلكتروني المعنية في هذا القسم. يجب أن يتم الإخطار بالتخصيص النهائي للأسهم الجديدة ورد عائدات الأسهم الجديدة التي لم تخصص (إن وجدت) مع الفوائد الناجمة عنها عقب إغلاق فترة الاكتتاب، ويتم تنفيذ هذا الأمر والتعامل معه بواسطة بنك الاكتتاب الرئيسي الذي تم تقديم طلب الاكتتاب الإلكتروني له.

بنك أبوظبي الأول - الاكتتاب الإلكتروني

4. الدخول على الرابط التالي: https://www.bankfab.com/en-ae/cib/iposubscription.
5. يرجى الاطلاع على "صفحة كيفية الاكتتاب" واتباع التعليمات وإرسال طلبات الاكتتاب لشريحة الأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

6. تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال الخاص ببنك أبوظبي الأول (لعملاء بنك أبوظبي الأول).

في حالة وجود أي مشاكل أو الحاجة إلى دعم، يرجى الاتصال بمركز الاتصال التابع لبنك أبوظبي الأول على 1800 616 02 971+

يجب على المُكتتبين أو من يمثلونهم تأكيد دقة المعلومات الواردة في طلب الاكتتاب في حضور ممثل البنك الذي تم تقديم طلب الاكتتاب إليه. ويوقع المكتتب أو من يمثله على طلب الاكتتاب أو يصدق عليه بصورة واضحة.

يحق لبنك الاكتتاب الرئيسي عدم قبول طلبات الاكتتاب المقدمة من أي مكتتب لأيٍ من الأسباب التالية:

(ن) إذا لم يتم العثور على تفاصيل المشترك في سجل الأسهم النهائي لبنك الاستثمار كما في تاريخ الأهلية

(س) إذا كان نموذج طلب الاكتتاب غير كامل أو غير صحيح فيما يتعلق بالمبلغ المدفوع أو المستندات المقدمة (ولا يتحمل أيٍ من المشاركين في الطرح أي مسؤولية عن عدم استلام ما تم تخصيصه من الأسهم الجديدة إذا لم يتم ملء عنوان المكتتبين بشكل صحيح)؛

(ع) إذا تم دفع مبلغ الاكتتاب بطريقة مغايرة لطرق الدفع المسموح بها؛

(ف) إذا لم يتطابق مبلغ الاكتتاب المقدم مع الطلب مع شروط الحد الأدنى المطلوب للاستثمار أو الزيادات المحددة للأسهم الجديدة؛

(ص) إذا كان طلب الاكتتاب المقدم غير واضح أو غير مقروء بشكل كامل؛

(ق) إذا ارتجع شيك المدير لأي سبب من الأسباب؛

(ر) إذا كان المبلغ الموجود في الحساب البنكي المذكور في طلب الاكتتاب المقدم غير كافٍ لسداد مبلغ الاكتتاب المبين في نموذج طلب الاكتتاب المقدم أو إذا كان بنك الاكتتاب الرئيسي غير قادر على تحصيل المبلغ مقابل الطلب سواء كان ذلك لعدم تطابق التوقيع أو لأي أسباب أخرى؛

(ش) إذا كان رقم المستثمر الوطني غير ساري لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية أو كان غير صحيح؛

(ت) إذا ثبت أن طلب الاكتتاب يخالف شروط وثيقة معلومات المساهم؛

(ث) إذا كان المكتتب شخص طبيعي وتبين أنه لم يتقدم بطلب الاكتتاب باسمه الشخصي (إلا إذا كان وكيلاً أو ممثلاً لمكتتب آخر)؛

(خ) إذا لم يلتزم المكتتب بالقواعد المطبقة على الأسهم الجديدة؛

(ذ) إذا تبين أنه من الضروري رفض طلب الاكتتاب لضمان الامتثال لأحكام قانون الشركات التجارية، أو النظام الأساسي ،أو وثيقة معلومات المساهم، أو متطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع أو سوق أبوظبي للأوراق المالية؛ أو

(ض) إذا فشل تحويل الأموال من خلال نظام التحويلات المالية/ نظام السويفت/قنوات الاكتتاب عبر الإنترنت أو عبر الهاتف أو في حالة عدم كفاية المعلومات المطلوبة في الحقول الخاصة لإتمام معالجة الطلب.

يجوز لبنك الاكتتاب الرئيسي رفض الطلب لأيٍ من تلك الأسباب المبينة أعلاه في أي وقت حتى تخصيص الأسهم الجديدة، كما أنه غير ملزم بإخطار المكتتب المرفوض قبل إرسال إشعار تخصيص الأسهم الجديدة.

(ه) المستندات الملحقة لطلبات الاكتتاب

يجب على جميع المكتتبين تقديم المستندات التالية مع نماذج طلبات الاكتتاب الخاصة بهم:

3. فيما يتعلق *بالأفراد* من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي أو أي دولة أخرى:

- أصل ونسخة من جواز السفر أو بطاقة الهوية الإماراتية.
- أصل التوكيل الخاص المصدق من كاتب العدل وصورة منه، إذا كان مقدم الطلب يعمل بصفة وكيل عن المساهم، إلى جانب نسخة من هوية المُوكل.
- رقم مستثمر وطني لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية / رمز المساهم

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

4. فيما يتعلق *بالأشخاص الاعتبارية* بما في ذلك المصارف والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار، وغيرها من الشركات والمؤسسات (أي الأشخاص الاعتبارية):

- أصل ونسخة من الرخصة التجارية. إذا كانت المؤسسة من الجهات العامة، فيجب إرفاق نسخة من القانون أو المرسوم أو القرار الصادر بالموافقة على تأسيسها.
- نسخة من اعتماد التوقيع.
- هوية الشخص المرخص له.
- رقم المستثمر الوطني لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية.

(و) طريقة الاكتتاب والدفع للأسهم الجديدة

يتعين على المكتتب تقديم طلب الاكتتاب إلى بنك الاكتتاب الرئيسي المحدد في وثيقة معلومات المساهم وتقديم رقم المستثمر الوطني لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية ورقم حسابه المصرفي بالإضافة إلى سداد قيمة الأسهم الجديدة التي يرغب بالاكتتاب فيها، ويتم الدفع بإحدى الطرق التالية:

- شيك مصرفي ("**شيك مصرفي** ") مصدق مستحق من بنك مرخص ويعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، لصالح **"بنك الإستثمار ش.م.ع - إصدار حقوق الأولوية"**؛
- الخصم من حساب المكتتب لدى بنك الاكتتاب الرئيسي؛ أو
- الاكتتاب الإلكتروني (يرجى الاطلاع على القسم الخاص بالاكتتاب الإلكتروني أدناه).

يجب أن يتم تعبئة التفاصيل الخاصة بالحساب المصرفي للمكتتب في نموذج طلب الاكتتاب، حتى لو كان سيتم سداد مبلغ الاكتتاب عن طريق شيك مصرفي.

لا يجوز سداد قيمة الاكتتاب أو قبولها لدى بنك الاكتتاب الرئيسي باستخدام أي طريقة مما يلي:

- نقدًا؛
- بشيكات (غير معتمدة).
- أي طريقة دفع مغايرة لما هو مبين أعلاه.

يرجى الاطلاع على قسم **"الفروع المشاركة التابعة لبنك أبوظبي الأول"** لقائمة الفروع المشاركة التابعة لبنك الاكتتاب الرئيسي.

التزام حكومة الشارقة

حصل بنك الإستثمار على خطاب من حكومة الشارقة يؤكد أن حكومة الشارقة قد اتفقت مع بنك الإستثمار على أنها ستكتتب في عدد من الأسهم الجديدة بما يعادل العدد الإجمالي لحقوق الأولوية التي يحق لها الحصول عليها، وأنه في حالة بقاء أي أسهم جديدة غير مكتتب فيها بعد فترة الاكتتاب، ستقوم حكومة الشارقة بالاكتتاب في هذه الأسهم الجديدة (بحيث تطلب حكومة الشارقة الاكتتاب في ما إجمالي عدد الأسهم الجديدة الإضافية و وتكتتب بالفعل في كل الأسهم التي لا يكتتب فيها باقي المساهمين).

دفع رسم الضمان

سيدفع بنك الإستثمار إلى حكومة الشارقة رسومًا بقيمة 2,600,000,000 درهم إماراتي مقابل توفير الضمان وفقًا لأحكام اتفاقية الضمان. يجب الوفاء بالتزام بنك الإستثمار بدفع رسم الضمان من خلال (1) قيام بنك الإستثمار بدفع مبلغ نقدي لحكومة الشارقة يعادل رسم الضمان، أو (2) قيام بنك الإستثمار بمقاصة المبلغ المستحق على حكومة الشارقة إلى بنك الإستثمار فيما يخص اكتتاب الحكومة في الأسهم الجديدة بموجب زيادة رأس المال بما يعادل رسم الضمان، أو (3) قيام بنك الإستثمار بدفع مبلغ نقدي لحكومة الشارقة ومقاصة مبلغ آخر مستحق على حكومة الشارقة لبنك الإستثمار فيما يخص اكتتاب الحكومة في الأسهم الجديدة بموجب زيادة رأس المال، على أن يكون إجمالي المبلغين مساويًا لقيمة رسم الضمان. يصبح رسم الضمان مستحقًا في اليوم المصرفي الأول الذي يلي صدور قرار موافقة الجمعية العمومية على زيادة رأس المال.

عوامل المخاطرة

هناك مخاطر معينة تتعلق بالاستثمار في حقوق الأولوية الأسهم الجديدة، ويجب دراسة هذه المخاطر بعناية قبل اتخاذ قرار بالاكتتاب في الأسهم الجديدة. على المكتتبين المحتملين قراءة وثيقة معلومات المساهم بأكملها بعناية، وبالأخص المعلومات الواردة تحت العناوين "*عوامل المخاطرة*" و"*ملاحظات هامة*" وكذلك القوائم المالية قبل اتخاذ أي قرار استثماري.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

الجدول الزمني للأحداث الجوهرية[1]

قد يقوم بنك الإستثمار بتعديل الأوقات والتواريخ المبينة في هذا الجدول الزمني المتوقع للأحداث الجوهرية الموضحة في وثيقة معلومات المساهم، وفي هذه الحالة يتم إخطار الأشخاص المؤهلين بالأوقات و/أو التواريخ الجديدة من خلال نشرها في جريدتين يوميتين تصدران باللغة العربية في الإمارات العربية المتحدة وجريدة تصدر باللغة الإنجليزية في الإمارات العربية المتحدة، وكذلك نشرها باللغتين العربية والإنجليزية على الموقع الإلكتروني الخاص ببنك الإستثمار) **(www.investbank.ae).**

الحدث	التاريخ
انعقاد الجمعية العمومية لبنك الإستثمار [2]	**الخميس، 27 أبريل، 2023**
إعلان نتائج انعقاد الجمعية العمومية	**الخميس، 27 أبريل، 2023**
نشر دعوة للاكتتاب في الأسهم الجديدة والمشاركة في إصدار حقوق الأولوية في صحيفتين يوميتين بدولة الإمارات العربية المتحدة (تصدر إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية)	**الاثنين، 14 أغسطس، 2023**
تاريخ الأهلية الخاص بحقوق الأولوية	**إغلاق التداول على سوق أبوظبي للأوراق المالية في يوم الثلاثاء، 29 أغسطس، 2023**
تاريخ فتح باب الاكتتاب	**الجمعة، 8 سبتمبر، 2023**
تاريخ إغلاق باب الاكتتاب.....	**الجمعة، 15 سبتمبر، 2023**
آخر يوم للاكتتاب عن طريق الشيكات.....	**الأربعاء، 13 سبتمبر، 2023**
آخر يوم للاكتتاب الإلكتروني	**الخميس، 14 سبتمبر، 2023**
تاريخ تخصيص الأسهم الجديدة وإرسال إشعار عبر الرسائل القصيرة للمساهمين المخصص لهم...	**الجمعة، 22 سبتمبر، 2023**
بدء رد الأموال وإرسال خطابات التخصيص للمساهمين المخصص لهم	**الاثنين، 25 سبتمبر، 2023**
إدراج الأسهم الجديدة في سوق أبوظبي للأوراق المالية ..... [2]	**في يوم الخميس، 28 سبتمبر، 2023 أو في تاريخ قريب منه.**
تداول أسهم الشركة في سوق أبوظبي للأوراق المالية ..... [3]	**سيتم تحديده**

ملاحظات:

(1) تواريخ إصدار حقوق الأولوية المبينة أعلاه هي تواريخ إرشادية فقط وقد تخضع للتغيير، بما في ذلك إذا كان أي تاريخ منها يقع في يوم عطلة رسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي هذه الحالة، سيتم إخطار المساهمين بتفاصيل التواريخ الجديدة في صحيفتين يوميتين تصدران في دولة الإمارات العربية المتحدة (إحداهما باللغة الإنجليزية والأخرى باللغة العربية) وعلى الموقع الإلكتروني لبنك الإستثمار: www.investbank.ae.

(2) يخضع لموافقة الجهات التنظيمية على قبول طلبات الاكتتاب.

(3) يجب على المساهمين ملاحظة أنه سيتم تداول أسهم بنك الاستثمار (الأسهم القديمة والجديدة) عند تقديم جميع المستندات ذات الصلة من قبل بنك الاستثمار إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق أبوظبي للأوراق المالية برفع تعليق تداول أسهم بنك الاستثمار.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

شروط وأحكام إصدار حقوق الأولوية

يجب على جميع الأشخاص المؤهلين قراءة شروط وأحكام إصدار حقوق الأولوية التالية بعناية قبل تعبئة نموذج الاكتتاب. يشّكل التوقيع على نموذج الاكتتاب وتقديمه إلى بنك الاكتتاب الرئيسي واستكمال نموذج الاكتتاب إلكترونيًا قبولاً بشروط وأحكام إصدار حقوق الأولوية وموافقةً عليها كما يُعتبر بمجرد قبوله من قبل بنك الإستثمار اتفاقًا مُلزمًا بين بنك الإستثمار والشخص المؤهل.

المقدمة

أوصى مجلس الإدارة بقراره الصادر بتاريخ 25 يناير 2023 بزيادة رأس المال المصدر لبنك الإستثمار، بعد إتمام خطوات خطة معالجة رأسمال البنك، من 3,180,982,143 درهمًا إماراتيًا إلى 3,202,492,929 درهمًا إماراتيًا بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية وموافقة مساهمي بنك الإستثمار. وبتاريخ 27 أبريل 2023، وافقت الجمعية العمومية على زيادة رأس مال بنك الإستثمار من خلال إصدار حقوق الأولوية. سوف يتضمن إصدار حقوق الأولوية 260,000,000,000 سهمًا جديدًا بسعر إصدار 0.01 درهم إماراتي (1 فلس) لكل سهم جديد، بقيمة اسمية تبلغ 0.1894046876 درهم إماراتي لكل سهم جديد، وخصم إصدار يبلغ 0.1794046876 درهم إماراتي لكل سهم جديد.

سوف يؤدي إصدار الأسهم الجديدة بموجب إصدار حقوق الأولوية وبعد عملية زيادة رأس المال إلى زيادة رأس المال المصدر لبنك الإستثمار إلى 49,847,711,705 درهم إماراتي مقسمًا إلى 263,180,982,143 سهم، بقيمة اسمية قدرها 0.1894046876 درهم إماراتي للسهم الواحد وبسعر إصدار قدره 0.01 درهم إماراتي (1 فلس). وبعد إتمام عملية التخفيض الثاني، سيتم تخفيض رأس المال المصدر لبنك الإستثمار إلى 3,202,492,929 درهم إماراتي مقسمًا إلى 263,180,982,143 سهم، بقيمة اسمية قدرها 0.012168406 درهم إماراتي. يعتزم بنك الإستثمار استخدام عوائد الإصدار لتمويل رسم الضمان البالغة 2.6 مليار درهم إماراتي مقابل الضمان المقدم من حكومة الشارقة بموجب اتفاقية الضمان المبرمة بين بنك الإستثمار وحكومة الشارقة كما هو موضح بشكل كامل في قسم **"استخدام العوائد"** من وثيقة معلومات المساهم.

الحصول على حقوق الأولوية

سيتم إصدار حقوق الأولوية من خلال إصدار حقوق الأولوية للمساهمين المسجلين ببنك الإستثمار وقت إغلاق التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية بتاريخ الأهلية بواقع **81.73576** حق أولوية لكل سهم واحد مملوك لكل من المساهمين المسجلين في هذا التاريخ مع إيداع هذه الحقوق في حسابات التسوية أو الوساطة الخاصة بالمساهمين المسجلين والمحفوظ فيها أسهمهم الحالية وذلك في غضون يوم واحد من تاريخ الأهلية. وسوف يتم تقريب استحقاقات حقوق الأولوية بخفض الكسور إلى أقرب عدد صحيح من حقوق الأولوية وعليه لن يحصل المساهمون المسجلون على حق أولوية مقابل أي من كسور حقوق الأولوية.

على المساهمين التأكد من تسجيل أسمائهم في سجل مساهمي بنك الإستثمار المودع لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية ومن تخصيص رقم مستثمر لهم لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية للتمكن من الحصول على الحقوق الخاصة بهم أو ممارسة هذه الحقوق. وإذا لم يستلم أي مساهم حقوق الأولوية العائدة له، وكان يرى أنه كان يجب أن يستلم هذه الحقوق، فعليه الاتصال بوسيط التداول التابع له في سوق أبوظبي للأوراق المالية أو الاتصال مباشرة بسوق أبوظبي للأوراق المالية على الرقم 800-(800-239) ADX.

تعهد حكومة الشارقة

اتفقت حكومة الشارقة مع بنك الإستثمار على أنها ستكتتب في عدد من الأسهم الجديدة بما يعادل العدد الإجمالي لحقوق الأولوية التي يحق لها الحصول عليها، وأنه في حالة بقاء أي أسهم جديدة غير مكتتب فيها بعد فترة الاكتتاب، ستقوم حكومة الشارقة بالاكتتاب في هذه الأسهم الجديدة (بحيث تطلب حكومة الشارقة الاكتتاب في ما إجمالي عدد الأسهم الجديدة الإضافية و وتكتتب بالفعل في كل الأسهم التي لا يكتتب فيها باقي المساهمين).

وفقًا لقانون المصرف المركزي ونظام المساهمة الوطنية في البنوك الصادر عن المصرف المركزي، يجب أن تعود ملكية ما نسبته 60 في المائة من الأسهم لمواطنين من دولة الإمارات العربية المتحدة.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على قسم **"المرفق (1): النظام الأساسي لبنك الإستثمار"** من وثيقة معلومات المساهم.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

عوامل المخاطرة

ينطوي أي استثمار في حقوق الأولوية أو الأسهم الجديدة على عدد من المخاطر والشكوك، لذا على المساهمين المسجلين والمستثمرين والأشخاص المؤهلين الآخرين دراسة المخاطر المذكورة في وثيقة معلومات المساهم عن كثب وفحص كل المعلومات الأخرى الواردة فيها أو المشار إليها قبل اتخاذ القرار بالاستثمار في الأسهم الجديدة بموجب إصدار حقوق الأولوية أو الامتناع عن ذلك. إن المخاطر والشكوك الموضحة أدناه ليست الوحيدة التي يتعرض لها بنك الإستثمار، وإنما تتناول المخاطر التالية تلك المخاطر الجوهرية الحالية والمستقبلية للنشاط التجاري لبنك الإستثمار. هذا بالإضافة إلى أن هناك مخاطر وشكوك أخرى قد تغيب عن علم بنك الإستثمار حاليًا أو يرى بنك الإستثمار عدم جوهريتها الآن، ولكنها قد تنطوي على تأثير سلبي جوهري على عمليات بنك الإستثمار أو سمعته، أو مركزه المالي ،أو نتائج أعماله ،أو أفاق نجاحه، وقد ينخفض في هذه الحالة سعر أسهم بنك الإستثمار وقد يخسر مساهمي بنك الإستثمار كل استثماراتهم في الأسهم الجديدة أو جزءًا منها.

المخاطر المرتبطة ببنك الإستثمار

يتعرض بنك الإستثمار خلال ممارسة أنشطته التجارية لمجموعة متنوعة من المخاطر من بينها ما هو وارد أدناه. وعلى الرغم من إيمان بنك الإستثمار بأنه قد طبق السياسات والأنظمة والعمليات المناسبة للسيطرة على المخاطر وتخفيف حدتها، فيجب أن يكون المستثمرون على علم بأن أي إخفاق في إحكام السيطرة على هذه المخاطر أو إخفاق في التنبؤ بأحداث السوق غير المتوقعة والخارجة عن نطاق سيطرة بنك الإستثمار قد يكون له أثر أكبر من المتوقع وقد ينتج عنه تأثير سلبي جوهري على عمليات بنك الإستثمار وسمعته، ومركزه المالي ، ونتائج أعماله، وأفاق نجاحه.

المخاطر الائتمانية

تتصل مجموعة كبيرة من عمليات بنك الإستثمار بمخاطر ائتمان تنشأ عن أي تغيرات سلبية في جودة الائتمان وإمكانية استرداد التمويلات والسلف والمبالغ المستحقة من المدينين. وقد تنشأ المخاطر الائتمانية عن تراجع جودة الائتمان لدى بعض المدينين أو عن تراجع عام في الأوضاع الاقتصادية المحلية أو العالمية أو عن المخاطر الشاملة التي تتعرض لها الأنظمة المالية، مما قد يؤثر في إمكانية استرداد أصول بنك الإستثمار وعلى قيمتها وقد يتطلب زيادة في مخصصات بنك الإستثمار لتغطية التراجع الحاصل في الأصول وغير ذلك من مخاطر التعرض الائتماني التي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على عمليات بنك الإستثمار أو سمعته، أو مركزه المالي ،أو نتائج أعماله ،أو أفاق نجاحه.

سعيًا من جانب بنك الإستثمار للسيطرة على المخاطر الائتمانية، فإنه يسير على سياسات وعمليات وإجراءات وضوابط موثقة لإدارة المخاطر ويرصد مخاطر التعرض الائتماني في عدد من شرائح العملاء، والحد من التعرض حسب المنطقة الجغرافية وقطاع الصناعة من خلال الحصول على موافقة إدارة المخاطر الائتمانية ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والهيئات التنظيمية في حال تخطي الحد أو المدة المنصوص عليهما، وذلك لتجنب أي تركيز مفرط للمخاطر لدى شريحة معينة من الأفراد أو مجموعات من عملاء البنك، وكذا من خلال الحصول على ضمانات عند الاقتضاء. وفي هذا الصدد يجب الانتباه إلى أن تعرض الأطراف ذوي المصلحة لدى بنك الإستثمار للمخاطر، وفق ما هو منصوص عليه في القوائم المالية المدققة، وأي تعرض آخر يتخطى من وقت لآخر الحدود التنظيمية لحالات التعرض الكبرى، يتم تقديمه إلى مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي (**"المصرف المركزي"**) للحصول على موافقته عليه. وعلاوة على ذلك، فإن بنك الإستثمار يطبق عملية مراقبة لكل محافظ المخاطر لديه طبق نظم تهدف إلى تشجيع الإخطار المبكر عن أي تغيرات في الجدارة الائتمانية و تبليغها في الوقت المناسب إلى إدارة المخاطر الائتمانية و/أو لجنة التدقيق و/أو لجنة الائتمان و/أو مجلس الإدارة وفقًا لإطار عمل صلاحية الاعتماد المعُد مسبقًا وتفويض الصلاحيات. وعلى الرغم من ذلك، فليس هناك ما يضمن نجاح هذه الضوابط والإجراءات في التخلص من هذه المخاطر الائتمانية.

مخاطر تعرض العقارات والاستثمارات فيها

تتمثل نسبة كبيرة من المخاطر الائتمانية التي يواجها بنك الإستثمار في المخاطر التي تتعرض لها العقارات والمقاولات، والمرتبطة بتوفير التمويل للعملاء لغرض شراء العقارات، إما لاستخدامهم الشخصي أو لأغراض الاستثمار، حيث يكون تأمين التمويل المقدم لأحد العملاء عبارة عن عقار على هيئة ضمان. كما أن أي تراجع في سوق العقارات أو إعسار عملاء العقارات الرئيسيين لدى بنك الإستثمار قد يكون له تأثير سلبي جوهري على عمليات بنك الإستثمار أو سمعته، أو مركزه المالي ،أو نتائج أعماله ،أو أفاق نجاحه. وعلى الرغم من سعي بنك الإستثمار لإدارة هذا المخاطرة من خلال السياسات والإجراءات الائتمانية، بما في ذلك تنفيذ إجراءات العناية الواجبة ووضع قيود على تركُّز المخاطر، فلا يوجد ما يضمن نجاح هذه السياسات والإجراءات ولا سهولة استرداد الضمانات في حالات الإعسار.

مخاطر تركز الأصول

نظرًا للتركز في محافظ الودائع ومحافظ التمويل، يتعرض بنك الإستثمار لمخاطر الإعسار من كبار عملائه نتيجة تعرضه لقطاعات معينة في الاقتصاد الإماراتي التي قد تمر بفترات أداء دون المستوى أو نتيجة لسحب ودائع كبيرة. وتظهر بمحفظة التمويل والذمم المدينة ببنك الإستثمار تركيزات من حيث الدول والقطاعات والعملاء.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

تتسم الموجودات المالية لبنك الإستثمار بأنها تتركز جغرافيًا بشكل كبير في دولة الإمارات العربية المتحدة. يرجى الاطلاع على قسم "*المخاطر المرتبطة ببنك الإستثمار – - المخاطر السياسية والاقتصادية والمخاطر الأخرى ذات الصلة*" للاطلاع على المخاطر المرتبطة بالأزمات المالية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تركيبة محفظة التمويل والودائع الخاصة ببنك الإستثمار سوف تتغير من وقت لآخر، وقد تحوي في بعض الظروف تركيزًا للمخاطر في مجالات، أو قطاعات معينة ،أو جهات حكومية ،أو هيئات ذات صلة بالحكومة أو شركات أو أفراد.

كما في **30 يونيو 2022**، بلغ إجمالي التمويل (حسب التعريف الوارد في قسم **"معلومات مالية مختارة"** من وثيقة معلومات المساهم) في دولة الإمارات العربية المتحدة ببنك الإستثمار 11.9 مليار درهم إماراتي، بما يمثل نسبة 98 في المائة.

ونتيجة لتركز أصول التمويل في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن أي تدهور في الأوضاع الاقتصادية العامة بها أو أي إخفاق من جانب بنك الإستثمار في الإدارة الفعالة لمخاطر التركز التي يتعرض لها قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال بنك الإستثمار وسمعته ووضعه المالي ونتائج عملياته وأفاق نجاحه.

رغم اعتبار بنك الإستثمار أنه يتوفر لديه سبل كافية للوصول لمصادر التمويل، إلا أن سحب جزء كبير من الودائع قد يكون له أثر سلبي كبير على أعمال بنك الإستثمار وسمعته ووضعه المالي ونتائج عملياته وأفاق نجاحه وكذلك على قدرته على تحقيق معدل الموارد الثابتة المستهدف الموضوع من جانب مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ومن حيث تركز الودائع، مثّل أكبر 20 مودع لدى بنك الإستثمار 66 في المائة من إجمالي ودائع العملاء لدى البنك كما في 30 سبتمبر 2022.

التعافي من جائحة كوفيد-19

أدى انتشار كوفيد-19 على الصعيد العالمي إلى عدد من الإجراءات الاحترازية في كل أنحاء العالم مما أدى إلى إغلاق مؤقت للعديد من الأعمال. كان لحظر التجول والإغلاق وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة، تأثير سلبي كبير على القطاع المصرفي، بما في ذلك بنك الإستثمار. وأدى انخفاض حجم المعاملات إلى تراجع الدخل من الرسوم والعمولات بينما أدى تأثير انخفاض إجمالي الناتج المحلي غير النفطي وانخفاض أسعار النفط وإجراءات الإغلاق إلى زيادة مستوى عدم اليقين بشأن التدفقات النقدية لبعض عملاء بنك الإستثمار، مما أدى إلى تدهور كبير في سجل القروض وتسبب في تأخير إنهاء خطة معالجة رأس المال.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم توافر الأموال الكافية لدى بنك الإستثمار في كل الأوقات لتلبية الالتزامات التعاقدية لبنك الإستثمار. ويواجه بنك الإستثمار هذا الخطر من خلال الاحتفاظ بمخزون من الموجودات ذات السيولة العالية التي يمكن التصرف فيها بسهولة والحصول على النقد مقابلها وذلك من خلال إدارة التزامات وموجودات المتعلقة بهذه الموجودات ذات السيولة العالية بشكل فعال. ومع ذلك، قد تتأثر سيولة بنك الإستثمار بشكل سلبي بفعل عدد من العوامل بما فيها التغيرات الجوهرية غير المتوقعة في معدلات الأرباح، وتراجع التصنيف، وخسائر أكثر من المتوقع للاستثمارات، وارتباكات أسواق المال بشكل عام. إن عدم قدرة بنك الإستثمار على توفير الأموال أو الوصول إلى الأسواق والتي من خلالها يمكنه جمع أموال قد تجعل وصول المصرف للسيولة في خطر، وقد تؤثر على قدرته على تمويل عملياته بشكل كافٍ. كما أن بيئة الائتمان المضطربة هذه تثير خطر عدم قدرة بنك الإستثمار على توفير التمويل بشروط ميسرة. وبالتالي فإن العوامل المذكورة، إضافةً إلى عوامل أخرى، قد تؤدي إلى رسم نظرة سلبية لدى الدائنين عن وضع السيولة لبنك الإستثمار مما قد يؤدي إلى تصنيفات ائتمانية سلبية وإلى ارتفاع في التكاليف التمويلية وتقليل القدرة على الوصول إلى الأموال.

بالإضافة إلى ذلك، في الظروف التي تواجه فيها المؤسسات المالية بشكل عام قيودًا مستمرة على قدرتها على الوصول إلى مصادر التمويل الأخرى مثل التمويل المستمد من سوق عملاء الشركات، فإن قدرة بنك الإستثمار على الوصول إلى الأموال وتكاليف التمويل التي يتكبدها (نسبة الفائدة المدفوعة أو المتوقع دفعها) قد تتأثر سلبًا. وقد يكون لكل هذه العوامل المرتبطة بمخاطر السيولة تأثير سلبي جوهري على أعمال بنك الإستثمار وسمعته ووضعه المالي ونتائج عملياته وأفاق نجاحه.

مخاطر السوق

قد يكون لتقلبات أسعار الصرف ومعدلات الفائدة وأسعار السوق تأثير سلبي على القيمة السوقية لمحافظ بنك الإستثمار وأوضاعه فيما يتعلق بالأدوات المالية، مما قد يؤدي بدوره إلى التأثير بشكل سلبي جوهري على أعمال بنك الإستثمار وسمعته ووضعه المالي ونتائج عملياته وأفاق نجاحه. تقوم لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة واللجنة المختصة التابعة لمجلس الإدارة باعتماد قيود مخاطر السوق استنادًا إلى قدرة تقبل المخاطر المحددة ورأس المال المخصص، وتقوم شعبة الخزينة بإدارة مخاطر السوق لبنك الإستثمار ضمن هذا الإطار. يقوم المدير العام للمخاطر ببنك الإستثمار بالإشراف على وحدة مستقلة لحوكمة المخاطر بهدف عرض مخاطر السوق أمام الإدارة العليا ومجلس الإدارة والجهات التنظيمية بشفافية. ومع ذلك، ليس هناك ما يضمن نجاح هذه السياسات في التخلص من مخاطر السوق أو الحد منها، وقد تتأثر أعمال بنك الإستثمار وسمعته ووضعه المالي ونتائج عملياته وأفاق نجاحه بشكل سلبي في حال فشل أي من هذه التدابير في تحقيق أهدافه المرجوة.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

المخاطر الإقليمية

على المستثمرين الانتباه إلى أن بنك الإستثمار تم تأسيسه في دولة الإمارات العربية المتحدة وتقع معظم عملياته التشغيلية وأصوله بها. وبناء على ذلك، قد يتأثر عمل بنك الإستثمار بالأوضاع المالية والسياسية والاقتصادية العامة السائدة بين الحين والآخر في دولة الإمارات العربية المتحدة و/ أو منطقة الشرق الأوسط، ونظرًا إلى أن أسواق الإمارات والشرق الأوسط هي من الأسواق الناشئة، فهي عرضة لمخاطر أكبر مقارنةً بغيرها من الأسواق الأكثر تقدمًا، والتي تشتمل أحيانًا على مخاطر قانونية واقتصادية وسياسية كبيرة. وبناءً على ذلك، يجب على المستثمرين توخي الحذر عند تقييم المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار وعليهم اتخاذ القرار بأنفسهم بشأن ما إذا كان ذلك الاستثمار ملائمًا لهم في ضوء تلك المخاطر من عدمه.

للبنك فرع وعمليات بنكية في الجمهورية اللبنانية. نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية السائدة في لبنان، حصل البنك على موافقة مصرف لبنان المركزي لتصفية الفرع. تقوم إدارة بنك الاستثمار بتقييم ما إذا كانت ستشرع في عملية التصفية أم لا.

المخاطر التشغيلية

قد تطرأ المخاطر والخسائر التشغيلية نتيجة عدم كفاية أو قصور العمليات الداخلية و/أو القرارات و/أو الإجراءات التي يتخذها بعض الأفراد أو قصور الأنظمة أو من حالات خارجية أخرى. يتم تصنيف المخاطر والخسائر التشغيلية كما يلي: (أ) احتيال، و(ب) ممارسات الموظفين والسلامة في مقر العمل، و(ج) العملاء والمنتجات وممارسات الأعمال، و(د) تلف الموجودات المادية، و(هـ) اضطراب الأعمال وقصور في النظم، وكذلك (و) إدارة العمليات والتنفيذ والتسليم.

على الرغم من قيام بنك الإستثمار بوضع إطار مفصل لإدارة المخاطر التشغيلية وتنفيذه عبر مختلف قطاعاته وكذلك قيامه بتخصيص موارد كبيرة لإدارة مخاطر العمليات وكذلك الإبقاء على تغطية تأمينية ملائمة ضد بعض المخاطر التشغيلية، فليس من الممكن تفادي المخاطر التشغيلية وآثارها اللاحقة بالكامل، ولهذا لا يوجد ما يضمن استمرارية هذه التدابير للتخلص من المخاطر التشغيلية أو الحد منها، وقد تتأثر أعمال بنك الإستثمار وسمعته ووضعه المالي ونتائج عملياته وأفاق نجاحه بشكل سلبي في حال عدم تحقيق أي من هذه التدابير الهدف المرجو منها.

مخاطر التقنية

يعتمد بنك الإستثمار مثله مثل كل البنوك على الخدمات التقنية. وأصبحت الهجمات الخارجية على أنظمة المعلومات الخاصة بالبنوك والعملاء في تزايد مستمر في دول مجلس التعاون الخليجي (**"دول الخليج"**) وحول العالم، كما أن طرح القنوات الرقمية وماكينات الصراف الآلي التفاعلية والأوتوماتيكية وغيرها من الخدمات القائمة على أساس التقنية قد أسهم في زيادة مخاطر التقنية، فعلى سبيل المثال المخاطر المتمثلة في تعطل مراكز البيانات التابعة لبنك الإستثمار بسبب خلل في الأنظمة و/أو البنية التحتية مثل الشبكات وجدران الحماية والخوادم وأقراص التخزين وخدمات الاتصالات (حيث ينشأ الخلل فيها مثلاً من محدودية القدرة أو غياب الدعم التقني أو جودة مزود الخدمة أو الكوارث الطبيعية)، ولذلك يواصل بنك الإستثمار ضخه للاستثمار لتعزيز الأمن السيبراني وخطط استمرارية الأعمال والتعافي والموارد ذات الصلة بغية الحد من هذه المخاطر، وعلى الرغم من ذلك، فإن الخطر لا يزال قائمًا من حدوث - من بين أشياء أخرى - تسرب في البيانات أو تنفيذ هجوم إلكتروني ناجح و/أو أي هجوم قرصنة مماثل و/أو إخفاق في النظام الحالي أو الفجوات في نظام جديد أو في اختبار قبول المستخدم. ولهذا، لا توجد ضمانات بأن التدابير الوقائية التي يتخذها بنك الإستثمار ستواصل الحد من مخاطر التقنية. في حال عجزت تلك التدابير عن العمل وفق ما هو مقرر لها، فقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمال بنك الإستثمار وسمعته ووضعه المالي ونتائج عملياته وأفاق نجاحه.

المخاطر القانونية

تتمثل المخاطر القانونية في مخاطر الخسائر التي قد تحدث بسبب وجود إجراء قانوني أو تنظيمي يبطل أو يعيق أداء بنك الإستثمار أو المدينين بموجب أحكام اتفاقياته التعاقدية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد يواجه بنك الإستثمار بعض المخاطر القانونية التي قد تحدث بسبب إجراءات قانونية مُتخذة ضده. ويهدف بنك الإستثمار إلى الحد من هذه المخاطر من خلال الاحتفاظ بمستندات تمت مراجعتها حسب الأصول ومن خلال الحصول على المشورة القانونية اللازمة عند الحاجة. وعمومًا، ونظرًا إلى أن بنك الإستثمار يمثل أحد أضلاع قطاع الخدمات المالية الخاضعة للتنظيم فإنه قد يخضع من وقتٍ لآخر لدرجة معينة من إجراءات التقاضي والتدقيق التنظيمي المرتبطة بأعماله وعملياته التشغيلية، وهي الإجراءات التي إن ثبتت ضده قد تؤثر على عملياته وسمعته، ووضعه المالي ،ونتائج أعماله ،وأفاق نجاحه.

مخاطر الاعتماد على موظفين رئيسيين

سوف تعتمد إيرادات بنك الإستثمار بصورة جزئية على قدرة بنك الإستثمار على مواصلة استقطاب موظفين يتمتعون بالكفاءة والمهارة وعلى إبقائهم وتحفيزهم. ويعتمد بنك الإستثمار على إدارته العليا في تطبيق إستراتيجيته وعملياته التشغيلية اليومية، وتحتدم المنافسة في دولة الإمارات العربية المتحدة على تعيين الموظفين المهرة، وخاصة على مستوى الإدارة العليا، نظرًا إلى القلة النسبية في عدد الأفراد المؤهلين و/ أو المتمرسين مقارنة بالطلب عليهم حاليًا. وفي حال أخفق بنك الإستثمار في إبقاء أعضاء الإدارة العليا الرئيسيين و/ أو في

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

توظيف موظفين مؤهلين جدد في الوقت المناسب، فقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على العمليات التشغيلية لبنك الإستثمار. وقد تؤدي خسارة أي عضو من أعضاء فريق الإدارة العليا إلى ما يلي: (1) فقدان التركيز في الهيكل التنظيمي، و(2) سوء جودة تنفيذ العمليات التشغيلية، و(3) عدم القدرة على تحديد المبادرات الإستراتيجية المحتملة وتنفيذها. وقد تؤدي هذه النتائج السلبية مصحوبة بعوامل أخرى إلى خفض الإيرادات المحتملة مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال بنك الإستثمار وسمعته ووضعه المالي ونتائج عملياته وأفاق نجاحه.

مخاطر التوسع والاستحواذ

تقوم إستراتيجية النمو ببنك الإستثمار على فرص النمو العضوي مع التركيز بشكل كبير على الأعمال في الإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من تواجد أغلب عمليات بنك الإستثمار التشغيلية وأصوله في دولة الإمارات العربية المتحدة، فبنك الإستثمار مستمر في البحث عن فرص لتوسعة عملياته على المستوى المحلي. وفضلاً عن العمليات المعتادة والمخاطر ذات الصلة المرتبطة بالتوسع العضوي، فقد يسعى بنك الإستثمار عند وجود الفرص المناسبة للحد من هذه المخاطر من خلال التحليل المفصل للفرص وإجراءات العناية الواجبة. وقد يكون لأي إخفاق من جانب بنك الإستثمار في إدارة نموه المستقبلي بكفاءة وفعالية تأثير بشكل سلبي جوهري على أعمال بنك الإستثمار وسمعته ووضعه المالي ونتائج عملياته وأفاق نجاحه.

مخاطر المساهمين الرئيسيين

كما هو موضح في قسم **"نبذة عامة عن بنك الإستثمار ش.م.ع"** في وثيقة معلومات المساهم، كان المساهم المستفيد الرئيسي في بنك الإستثمار في تاريخ وثيقة معلومات المساهم هو حكومة الشارقة حيث تمتلك 50.07% في المائة تقريبًا من رأس المال المصدر لبنك الإستثمار. ومن المرجح أن تزداد هذه النسبة بشكل كبير بعد استكمال زيادة رأس المال. أما الأسهم المتبقية فكانت في حوزة أكثر من **300** جهة إماراتية من المواطنين والشركات. ونظرًا إلى أن حكومة الشارقة هي المستثمر الاستراتيجي الذي تقع بحوزته **50.07** في المائة تقريبًا من رأس المال المصدر لبنك الإستثمار، فإنها تمتلك القدرة على التأثير بشكل كبير على عمليات بنك الإستثمار من خلال قدرتها على التحكم في الإجراءات التي تتطلب موافقة المساهمين. وفي حال طرأت ظروف تتعارض فيها مصالح كبار المساهمين مع مصالح المساهمين الآخرين، فقد يتضرر هؤلاء المساهمون جراء أي من هذه التضاربات في المصالح.

يتعرض بنك الإستثمار لمخاطر مالية محتملة نتيجة اعتماده على حكومة الشارقة في تنفيذ خطة معالجة رأس المال

يتمتع بنك الإستثمار بعلاقة مالية وقانونية وطيدة مع حكومة الشارقة، والتي يعتمد عليها بشكل جوهري في تنفيذ خطة معالجة رأس المال. وعلى وجه الخصوص، تتولى حكومة الشارقة صفة الضامن بموجب اتفاقية الضمان، حيث إنها مسؤولة عن تقديم الضمان. لذلك، يعتمد بنك الإستثمار على وفاء حكومة الشارقة بالتزاماتها المقررة بموجب اتفاقية الضمان، والتي من شأنها أن تعفي بنك الإستثمار عن جزء كبير من المخصصات التنظيمية التي يتعين عليه تسجيلها في ميزانيته العمومية. يمكن لحكومة الشارقة اتخاذ عدد من الإجراءات القانونية والتعاقدية التي يمكن أن تهدد تنفيذ اتفاقية الضمان، بما في ذلك على سبيل المثال، السعي إلى إنهاء اتفاقية الضمان بموجب شروطها أو إبطالها من خلال إجراء قضائي، مما قد يعوق عند حدوث أي من هذه الحالات تنفيذ خطة معالجة رأس المال وبالتالي لن يتمكن بنك الإستثمار من تحقيق الفوائد المتوقعة من الخطة. لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على قسم "ملخص اتفاقية الضمان".

مخاطر الفشل في تنفيذ خطة معالجة رأس المال

يعتمد تنفيذ خطة معالجة رأس المال على عدد من العوامل الخارجة عن سيطرة بنك الإستثمار، وتشمل هذه العوامل العمليات التنظيمية، واستمرار خطة الإدارة الحالية، ووفاء حكومة الشارقة بالتزاماتها المقررة بموجب اتفاقية الضمان، وما إلى ذلك، وإذا فشل بنك الإستثمار في تنفيذ خطة معالجة رأس المال بشكل فعال وناجح، فقد لا يحقق بنك الإستثمار المنافع المرجوة من خطة معالجة رأس المال. وفي حالة عدم تنفيذ خطة معالجة رأس المال، سيستمر الوضع المالي لبنك الإستثمار في التدهور، مما قد يؤدي إلى عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية ومن ثم يتعرض البنك لخطر عدم استمرارية أعماله وربما الحاجة إلى تصفيته.

المخاطر السياسية والاقتصادية والمخاطر الأخرى ذات الصلة

على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة شهدت نموًا اقتصاديًا هائلاً واستقرارًا سياسيًا نسبيًا، إلا إنه لا يوجد ما يضمن استمرار هذا النمو والاستقرار. علاوة على ذلك، في حين أن السياسات الحكومية قد أنتجت تحسن في الأداء الاقتصادي بشكل عام، إلا أنه لا يوجد ضمان لاستمرار ذلك المستوى من الأداء. فقد كان ولا يزال قطاع النفط والغاز هو الركيزة التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن هذا التطور يتأثر على المستوى العام لأسعار النفط والغاز.

وليس هناك ما يمكن أن يضمن عدم تطبيق حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة للوائح تنظيمية أو سياسات مالية أو نقدية، من بينها سياسات أو لوائح أو تفسيرات قانونية جديدة للوائح الحالية، ترتبط بفرض الضرائب أو معدلات التمويل أو ضوابط أسعار الصرف أو تؤثر عليها، ولا عدم اتخاذها لإجراءات قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال بنك الإستثمار وسمعته ووضعه المالي ونتائج أعماله وأفاق نجاحه.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

على الرغم من أن هناك نظرة سائدة بشكل عام بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تنعم باستقرار سياسي وأمني، فإن الغالبية العظمى من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (والتي تقع فيها الدولة) تتعرض لعدد كبير من المخاطر فضلاً عن الضبابية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر المتعلقة بما يلي:

(1) الإرهاب وأعمال العصيان والتمرد بشكل عام؛ و

(2) الزعزعة السياسية المستمرة، والاضطراب المدني والنزاع العسكري المتواصل في عدد من دول المنطقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

من سمات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن النزاعات الداخلية والإقليمية معقدة للغاية ولا يمكن التنبؤ بنتائجها، كما يمكن لنزاعات جديدة أن تندلع أو تتطور من حين لآخر، كما أن آثار هذه النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمكن أن تؤثر في عدد من العوامل ذات الصلة باستثمارات بنك الإستثمار، ومنها:

(1) أسعار النفط والغاز ومشتقاتها؛

(2) وقوة الاقتصادات الإقليمية والعالمية؛

(3) والجاذبية الاستثمارية المتصورة لدولة الإمارات العربية المتحدة لاستقطاب المستثمرين الدوليين.

وقد تظهر هذه الآثار من خلال تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة، أو تقلص التدفقات النقدية أو زيادة معدلات التذبذب في الأسواق المالية الإقليمية والعالمية. على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تتأثر بشكل مباشر بالقلاقل التي تسود أغلب بلدان المنطقة وتتمتع بنمو اقتصادي واستقرار سياسي نسبي، فلا يزال الأثر بعيد المدى لهذه القلاقل على دولة الإمارات العربية المتحدة غير واضح. لهذا لا توجد ضمانات بأن هذه النمو أو هذا الاستقرار سيستمر، أو أن المستثمرين المحتملين لن يُحجموا عن الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة بسبب البيئة السياسية في الدولة أو بالدول المحيطة لها.

لا يمكن توقع اندلاع الأحداث أو التبعات التي تقع جراء الحروب أو ما شابهها ولا تأثير هذه الأحداث، كما لا يمكن تقديم ما يضمن استمرار بنك الإستثمار على نفس مستويات الربحية الحالية حال وقوع هذه الأحداث أو التبعات أو اتساع نطاقها. ومن ثم فإن أي تراجع أو حالة تدهور مستمرة يشهدها الاقتصاد الإماراتي أو انعدام استقرار في بعض القطاعات في الاقتصاد الإماراتي أو الإقليمي أو تردٍ شديد في الأوضاع السياسية بها قد يكون له تأثير سلبي على أعمال بنك الإستثمار وسمعته ووضعه المالي ونتائج عملياته وأفاق نجاحه.

على المستثمرين المحتملين أيضًا الانتباه إلى أن أعمال بنك الإستثمار التجارية وأداءه المالي قد يتأثران بشكل سلبي جراء الأوضاع السياسية والاقتصادية وما يتصل بها من تطورات سواء في الدول التي يمارس بها بنك الإستثمار نشاطه أم خارجها نظرًا للعلاقات المتداخلة القائمة داخل الأسواق المالية العالمية.

المخاطر الاقتصادية العامة

قد تؤثر التغيرات السلبية التي تضرب الأوضاع الاقتصادية العالمية أو تلك الناشئة عن المخاطر الشاملة في الأنظمة المالية على عملية استرداد أصول بنك الإستثمار وقيمتها وتتطلب زيادة في مخصصاته. ويستعين بنك الإستثمار باستراتيجيات تحوط مختلفة سعيًا منه لتخفيف حدة هذه المخاطر، بما في ذلك الكفالات والضمانات التي تعمل على الحد من مستوى المخاطر الائتمانية ليصل إلى المعدلات المحددة في إستراتيجية بنك الإستثمار والمعدلات المقبولة. ومع ذلك، ليس هناك ما يضمن نجاح هذه التدابير في التخلص من هذه المخاطر أو تقليلها.

المخاطر التنظيمية

يخضع بنك الإستثمار للقوانين واللوائح والإجراءات الإدارية والسياسات السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة والأسواق الأخرى التي يزاول فيها بنك الإستثمار عملياته (يرجى الاطلاع على قسم **"نبذة عامة عن بنك الإستثمار ش.م.ع"** من وثيقة معلومات المساهم). وهذه اللوائح قد تقيّد من أنشطة بنك الإستثمار، كما أن حدوث تغييرات في الهيكل الإشرافي والتنظيمي ببنك الإستثمار، لاسيما داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعماله وعلى ما يقدمه من منتجات أو خدمات وعلى قيمة أصوله وعلى وضعه المالي. على الرغم من عمل بنك الإستثمار عن كثب مع الجهات التنظيمية ورصده الدؤوب لكل التطورات القانونية والتنظيمية ذات الصلة، فلا يمكن التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في السياسات التنظيمية ولا المالية ولا غيرها من السياسات وتظل خارج نطاق سيطرة بنك الإستثمار. أي تغيير في البيئة التنظيمية قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال بنك الإستثمار وسمعته ووضعه المالي ونتائج عملياته وأفاق نجاحه.

إضافةً إلى ذلك، يخضع بنك الإستثمار إلى المخاطر المتضمنة في كل العمليات المالية النظامية والتي تتعلق بعدم توافر موارد رأس مالية كافية للوفاء بالحد الأدنى من المتطلبات النظامية السارية عليها. إن أي نقص في رأس المال المتوفر قد يحد أيضًا من فرص بنك

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

الإستثمار في التوسع. وبموجب إطار تنظيم رأس المال المنصوص عليه في لوائح اتفاقية بازل 3 الذي وضعته وأصدرته لجنة بازل للرقابة المصرفية، فإن متطلبات رأس المال تكون وبشكل متأصل أكثر حساسية لحركات السوق أكثر مما كانت عليه بموجب الأنظمة السابقة كما أن متطلبات رأس المال ستزداد في حال ساءت الظروف الاقتصادية أو تدهورت الاتجاهات السلبية في الأسواق المالية.

مخاطر الصرف الأجنبي

يحتفظ بنك الإستثمار بحساباته ويسجل نتائجها بالدرهم الإماراتي المربوط بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت منذ تاريخ 22 نوفمبر 1980، غير أنه ليس هناك ما يمكن أن يضمن عدم قيام الحكومة بإعادة ربطه أو إلغاء هذا الربط في المستقبل مما يعرض بنك الإستثمار لمخاطر ناتجة عن أي تعديل لهذا الربط الخاص بسعر الصرف أو إلغائه وقد يؤثر سلبًا على أعمال بنك الإستثمار وسمعته ووضعه المالي ونتائج عملياته وأفاق نجاحه.

علاوة على ذلك، ومع استمرار بنك الإستثمار في توسيع عملياته عالميًا، فسوف يزيد من تخصيص رأس المال ويحصل على المزيد من الودائع والدخول بعملات أجنبية بسعر صرف غير مربوط. ونظرًا إلى أن قدرة بنك الإستثمار على التنبؤ بانخفاض سعر العملة وتخفيف الأثر الناتج عن انخفاض أو إعادة تقييم سعر الصرف محدودة، فإنه، في حال وقوع أي حدث سلبي، قد يكون لهذا الانخفاض أو إعادة التقييم أثر سلبي جوهري على أعمال بنك الإستثمار وسمعته ووضعه المالي ونتائج عملياته وأفاق نجاحه.

مخاطر المنافسة

يواجه بنك الإستثمار منافسة على كافة أصعدة عملياته التجارية سواء من المصارف المحلية والأجنبية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن مواجهته لمنافسة من المصارف الإسلامية والتقليدية على حدٍ سواء.

كان ولا يزال السوق المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة من الأسواق المحمية نسبيًا في العموم نظرًا لوجود عوائق تنظيمية وغيرها أمام دخول المؤسسات المالية الأجنبية. غير أنه في حال إزالة بعض هذه العوائق أو تخفيفها مستقبلاً سواءً بقرارٍ من الدولة نفسها أم نتيجة لالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية أو مجلس التعاون الخليجي أو أي جهة أخرى مماثلة، فقد يؤدي ذلك إلى بيئة تنافسية أقوى بالنسبة لبنك الإستثمار وغيره من المؤسسات المالية المحلية وقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمال بنك الإستثمار وسمعته ووضعه المالي ونتائج عملياته وأفاق نجاحه.

المخاطر المتعلقة بإصدار حقوق الأولوية والأسهم الجديدة

لن يكون هناك تداول للحقوق.

إمكانية حدوث تقلبات في سعر الأسهم ومن ثم في سعر الأسهم الجديدة

على المساهمين المسجلين والأشخاص المؤهلين الآخرين أن يدركوا بأن قيمة أي استثمار في الأسهم الجديدة قد تزيد وقد تنخفض. يمكن أن يكون سعر السوق للأسهم الجديدة متقلبًا، وقد يشهد تقلبات كبيرة بسبب عوامل عدة ترتبط ببعضها بصور معقدة ومنها حدوث تغير في ميول المستثمرين في السوق بشأن الأسهم الجديدة. وتشهد أسواق الأسهم – من آن لآخر – تقلبات كثيرة في الأسعار وأحجام التداولات بما يؤثر على أسعار الأوراق المالية، الأمر الذي قد يكون غير مرتبط بأداء بنك الإستثمار أو أفاق نجاحه. علاوة على ذلك، ربما تكون نتائج عمليات بنك الإستثمار وأفاق نجاحه من آن إلى آخر دون توقعات محللي السوق وتوقعات السوق بشكل عام. ويمكن أن يؤدي أي من هذه الأحداث إلى انخفاض في سعر السوق للأسهم الجديدة.

لا يمكن لبنك الإستثمار تقديم أي ضمان بأن سعر السوق للأسهم الجديدة لن يقل إلى أدنى من سعر الإصدار، ولا يمكن أن يكون هناك ضمان بأن المساهمين المسجلين والأشخاص المؤهلين الآخرين سوف يكونون – بعد شراء أسهمهم الجديدة – قادرين على بيعها بسعر يساوي سعر الإصدار أو يزيد عنه. كما لا يوجد أي ضمان بأن قيمة الأسهم الجديدة سوف تزيد بعد إدراجها في سوق أبوظبي للأوراق المالية أو بأنه سوف يكون هناك سوق تداول نشط لأسهم بنك الإستثمار أو أن يستمر بعد إصدار حقوق الأولوية. وفي حال عدم استمرار نشاط سوق التداول فقد يؤثر ذلك سلبًا على سيولة أو سعر تداول أسهم بنك الإستثمار والأسهم الجديدة.

سوف تنخفض ملكية المساهمين المسجلين الذين لا يكتتبون في الأسهم الجديدة وفق إصدار حقوق الأولوية في بنك الإستثمار

إذا لم يمارس المساهمون المسجلون حقوقهم في الاكتتاب في الأسهم الجديدة بموجب إصدار حقوق الأولوية في موعد غايته آخر تاريخ للتقدم بطلبات الاكتتاب وسداد سعرها بالكامل كما هو موضح في وثيقة معلومات المساهم، أو إذا عجز هؤلاء المساهمون المسجلون عن المشاركة في إصدار حقوق الأولوية، فإن نسبة ملكيتهم وحقوق تصويتهم في بنك الإستثمار سوف تُخفض ومن ثم تُخفض النسبة التي تمثلها أسهمهم الحالية في رأس مال بنك الإستثمار.

إمكانية طرح بنك الإستثمار لأسهم إضافية في المستقبل مما قد يؤثر سلبًا على سعر السوق للأسهم الجديدة

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

قد يقرر بنك الإستثمار طرح أسهم إضافية أخرى في المستقبل. ومن الوارد أن أي طرح إضافي للأسهم من جانب بنك الإستثمار في المستقبل قد يؤدي إلى تخفيض ملكية المساهمين في بنك الإستثمار، مما قد يكون له تأثير سلبي على سعر السوق للأسهم الحالية للبنك وقت هذا الطرح الإضافي. كما قد يكون للتصور العام للطرح الإضافي في المستقبل أيضًا أثر سلبي على سعر السوق للأسهم الحالية لبنك الإستثمار في ذلك الوقت، ومع ذلك، وما لم يتم إجراء طرح إضافي، فلن يكون له أثر مخفض على نسب ملكية المساهمين المسجلين أو الأشخاص المؤهلين الآخرين.

تم تعليق تداول أسهم بنك الإستثمار منذ 10 نوفمبر 2020، وبالتالي لا يوجد ما يضمن إمكانية تداول الأسهم الجديدة عند قبول الإدراج

أمر سوق أبوظبي للأوراق المالية في 15 نوفمبر 2020، بموجب قراره رقم (229) لسنة 2020، بتعليق التداول في أسهم بنك الإستثمار بشكل مؤقت بسبب التأخير في تقديم قوائمه المالية، ولم يتم استئناف التداول في أسهم بنك الإستثمار منذ ذلك التاريخ. وفي هذا الصدد، لا يوجد ما يضمن وجود طلبٍ كافٍ على حقوق الأولوية بمجرد تخصيصها، أو على الأسهم الجديدة بعد الاكتتاب فيها. علاوة على ذلك، ليس هناك ما يضمن إلغاء تعليق التداول في أسهم بنك الإستثمار بعد قبول الأسهم الجديدة للتداول. وعلى هذا النحو، من المحتمل ألا يتمكن الأشخاص المؤهلون من استرداد قيمة استثماراتهم في الأسهم الجديدة أو الأسهم الجديدة الإضافية.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

ملخص اتفاقية الضمان

اتفاقية الضمان المبرمة بين بنك الإستثمار وحكومة الشارقة

منحت حكومة الشارقة ضمانًا لبنك الإستثمار فيما يتعلق بمحفظة القروض والأصول الأخرى، ويتمثل الغرض من الضمان في حماية بنك الإستثمار من الخسائر في صافي القيمة الدفترية للأصول المدرجة في المحفظة. ولهذا الغرض، من المقرر إبرام اتفاقية ضمان تخضع لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة بين بنك الإستثمار وحكومة الشارقة. وفي الوقت نفسه، يعتزم بنك الإستثمار جمع أموالٍ في عام 2023 من خلال زيادة رأس المال عن طريق إصدار حقوق أولوية، على أن يستخدمها البنك (جزئيًا أو كليًا) في سداد رسم الضمان. إن التزامات الأطراف المقررة بموجب الضمان مشروطة بإتمام عملية زيادة رأس المال.

ما يلي هو ملخص للعناصر الرئيسية وآلية اتفاقية الضمان ولا يتناول كافة الأحكام.

المحفظة المغطاة والتعويضات

يغطي الضمان محفظة محددة تتكون من: (1) البنود التي يحق لبنك الإستثمار طلب السداد بشأنها، بما في ذلك الارتباطات الائتمانية في سجل القروض (الأساسية وغير الأساسية) وبعض أرصدة البنوك المركزية الأجنبية (يشار إلى كلٍ منها بـــ **"التزام مغطى"**) وكذلك (2) الأصول الأخرى، بما في ذلك العقارات المعاد حيازتها (يشار إلى كلٍ منها بـــ **"أصل مغطى"**)، والتي يمتلكها بنك الإستثمار كما في 30 سبتمبر 2021.

بالنسبة للالتزامات المغطاة، يتعين على حكومة الشارقة تعويض بنك الإستثمار عن كل الخسائر ذات الصلة بالميزانية العمومية فيما يتعلق بصافي القيمة الدفترية الأولية لأي التزام مرجعي كما في 30 سبتمبر 2021 والموضحة في ملحق اتفاقية الضمان (**"صافي القيمة الدفترية الأولية"**). ويشمل ذلك (1) الحالات التي يتخذ فيها بنك الإستثمار قرارًا بشطب الالتزام المغطى (كليًا أو جزئيًا)؛ (2) الحالات التي يبيع فيها بنك الإستثمار التزامًا مغطًى بسعر أقل من صافي قيمته الدفترية الأولية؛ أو (3) أي تحقيق فيما يتعلق بأرصدة بنك الاستثمار في مصرف لبنان المركزي ناتج عن الامتثال للسياسات الداخلية لبنك الاستثمار والذي، بغض النظر عن السبب، أقل من صافي القيمة الدفترية الأولية، سيتم التعامل معه بنفس طريقة الشطب، في الحالات التي يكون فيها الشطب غير ممكن ولا يوجد احتمال معقول للاسترداد في المستقبل. في حالة الشطب، يكون المبلغ المراد استبداله هو مبلغ صافي القيمة الدفترية الأولية التي تم شطبها، أما في حالة البيع يكون المبلغ المراد تعويضه هو قيمة انخفاض سعر البيع عن صافي القيمة الدفترية الأولية. علاوة على ذلك، يجب تعويض بنك الإستثمار عن كل التكاليف الخارجية التي يتكبدها في ما يتعلق بأي عملية شطب أو بيع.

بالنسبة للأصول المغطاة، يجب على حكومة الشارقة تعويض بنك الإستثمار عن كل الخسائر ذات الصلة بالميزانية العمومية في ما يتعلق بصافي القيمة الدفترية الأولية لأي أصل مغطى بالإضافة إلى كل التكاليف الخارجية ذات الصلة التي تكبدها البنك بعد 30 سبتمبر 2021. ولا تصبح مطالبة بنك الإستثمار بالتعويض في ما يتعلق بالأصول المغطاة بموجب الضمان مستحقة إلا عندما تكون الخسارة نهائية نتيجة (1) لشطب الأصل المغطى من الميزانية العمومية لبنك الإستثمار أو (2) لعدم وجود احتمال معقول لاسترداد صافي القيمة الدفترية في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، يجب على حكومة الشارقة أن تسدد لبنك الإستثمار كل النفقات اللازمة للحفاظ على قيمة الأصول المغطاة إذا كانت هذه النفقات المتعلقة بكل الأصول المغطاة تتجاوز في مجموعها إجمالي الدخل الحالي من كل الأصول المغطاة بنسبة 10 في المائة (**"المصاريف الزائدة"**).

بالنسبة لأي مبالغ مستردة في ما يتعلق بالمحفظة المغطاة بما يصل إلى صافي القيمة الدفترية الأولية لأي التزام مغطى أو أصل مغطى، فسيتم أخذها في الاعتبار عند حساب المبلغ المقرر تعويضه ولن ينتج عنها أي فائدة لبنك الإستثمار.

ويجب أن تتم المدفوعات الدورية بموجب الضمان كل ثلاثة أشهر. ولهذا الغرض، يرسل بنك الإستثمار إخطارًا إلى حكومة الشارقة على أساس ربع سنوي يحدد المبلغ الواجب دفعه عن الربع السابق. ويحق لحكومة الشارقة مراجعة التعويض المطلوب بموجب الضمان.

رسم الضمان

سيدفع بنك الإستثمار إلى حكومة الشارقة رسومًا بقيمة 2,600,000,000 درهم إماراتي مقابل توفير الضمان وفقًا لأحكام اتفاقية الضمان. يجب الوفاء بالتزام بنك الإستثمار بدفع رسم الضمان من خلال (1) قيام بنك الإستثمار بدفع مبلغ نقدي لحكومة الشارقة يعادل رسم الضمان، أو (2) قيام بنك الإستثمار بمقاصة المبلغ المستحق على حكومة الشارقة إلى بنك الإستثمار فيما يخص اكتتاب الحكومة في الأسهم الجديدة بموجب زيادة رأس المال بما يعادل رسم الضمان، أو (3) قيام بنك الإستثمار بدفع مبلغ نقدي لحكومة الشارقة ومقاصة مبلغ آخر مستحق على حكومة الشارقة لبنك الإستثمار فيما يخص اكتتاب الحكومة في الأسهم الجديدة بموجب زيادة رأس المال، على أن يكون إجمالي المبلغين مساويًا لقيمة رسم الضمان. يصبح رسم الضمان مستحقًا في اليوم المصرفي الأول الذي يلي صدور قرار موافقة الجمعية العمومية على زيادة رأس المال.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

حق الرفض الأول

في حال تلقى بنك الإستثمار عرضًا ملزمًا من طرف خارجي لبيع أي أصل مغطى مملوك بالكامل لبنك الإستثمار وبصافي بقيمة دفترية أولية يزيد على 10,000,000 درهم إماراتي وعزم بنك الإستثمار على بيع الأصل المغطى لذلك الطرف وفقًا لشروط هذا العرض الملزم، يكون لحكومة الشارقة حق الرفض الأول في هذا الصدد.

الإنهاء والتسوية النهائية

لا تمتلك حكومة الشارقة حق الإنهاء في الظروف العادية.

لا تمتلك حكومة الشارقة حق إنهاء اتفاقية الضمان في الظروف العادية. ومع ذلك يحق لحكومة الشارقة، بإخطار كتابي، إنهاء اتفاقية الضمان بأثر فوري إذا كان عدد الأسهم المخصصة لحكومة الشارقة في ختام فترة الاكتتاب الثانية لإصدار حقوق الأولوية فيما يتعلق بزيادة رأس المال سيؤدي إلى أن تكون حصة حكومة الشارقة في بنك الاستثمار أقل من 75% من أسهم بنك الاستثمار فور إصدار حقوق الأولوية ("**حق الإنهاء الاستثنائي**"). إذا تم ممارسة حق الإنهاء الاستثنائي، (1) يتم عكس جميع الخدمات والمدفوعات المتبادلة بموجب اتفاقية الضمان حتى هذه النقطة (ينطبق هذا بشكل خاص على تسوية رسوم الضمان، بصرف النظر عما إذا تم إجراء الدفع عن طريق الدفع النقدي أو عن طريق المقاصة) و (2) سيتخذ بنك الاستثمار جميع الإجراءات لعكس وإلغاء عملية إصدار حقوق الأولوية وزيادة رأس المال.

ينتهي الضمان تلقائيًا في اليوم الأخير من ربع السنة الميلادية التي تحل بعد مرور خمس سنوات من تاريخ سريان الضمان بشكل قانوني.

إذا كان التعويض بموجب الضمان لا يزال متاحًا في تاريخ إنهاء الضمان التلقائي، يتم تسوية الضمان عن طريق سداد دفعة نقدية نهائية من قبل حكومة الشارقة إلى بنك الإستثمار والتي ستكون بمثابة تعويض عن كل المبالغ المستقبلية التي كان من المتوقع أن تدفعها حكومة الشارقة إلى بنك الإستثمار بموجب الضمان لو لم يتم إنهاؤه. بالنسبة لكل التزام مغطى وأصل مغطى، يتكون التعويض من قيمة انخفاض صافي القيمة الدفترية في تاريخ الإنهاء عن صافي القيمة الدفترية الأولية بالإضافة إلى التكاليف الخارجية والمصاريف الزائدة المعقولة.

القيود

لا يجوز أن يتجاوز إجمالي المدفوعات المقدمة من قبل حكومة الشارقة إلى بنك الإستثمار بموجب الضمان، مع الأخذ في الاعتبار أي مبالغ مستردة والدفعة النقدية النهائية، ما قيمته 3,000,000,000 درهم إماراتي. يجب ألا تتجاوز تغطية المصاريف الزائدة والتكلفة الخارجية في أي سنة ميلادية ما قيمته 30,000,000 درهم إماراتي، على أن يقوم الطرفان بحسن نية بمناقشة أي تغطية إضافية من قبل حكومة الشارقة للتكلفة الخارجية والمصاريف الزائدة والتي تكون ضرورية بشكل معقول للحد من أي مبالغ يتعين تعويضها بموجب الضمان أو لتمكين أي عمليات استرداد. علاوة على ذلك، يجب ألا يتجاوز إجمالي المدفوعات المقدمة من جانب حكومة الشارقة إلى بنك الإستثمار بموجب الضمان، مع مراعاة المبالغ المستردة، ما قيمته 800,000,000 درهم إماراتي في أي سنة ميلادية ("**حد الدفع السنوي**"). ومع ذلك، في حال تجاوز حد الدفع السنوي في أي سنة ميلادية، فلن يتم استبعاد حق بنك الإستثمار في المطالبة بالدفع بموجب الضمان، ولكن سيتم تأجيل الدفع إلى السنة الميلادية التالية. لا ينطبق حد الدفع السنوي على الدفعة النقدية النهائية.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

استخدام العوائد

يستهدف إصدار الأسهم الجديدة وفقًا لإصدار حقوق الأولوية تمكين بنك الإستثمار من جمع مبلغ قدره 2.6 مليار درهم إماراتي، ويعتزم بنك الإستثمار استخدام عوائد الاكتتاب لغاية الوفاء بالتزامه بسداد رسم الضمان البالغة 2.6 مليار درهم إماراتي إلى حكومة الشارقة مقابل تقديمها للضمان بموجب اتفاقية الضمان المبرمة بين بنك الإستثمار وحكومة الشارقة.

يصبح رسم الضمان مستحقًا في اليوم المصرفي الأول الذي يلي صدور قرار الموافقة للجمعية العمومية على زيادة رأس المال. لأغراض وثيقة معلومات المساهم، يُقصد باليوم المصرفي أي يوم تفتح البنوك المحلية أبوابها أمام عملائها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

بعد إصدار حقوق الأولوية وزيادة رأس المال مباشرةً، سيقوم بنك الإستثمار بتنفيذ التخفيض الثاني الذي سيتم بموجبه إجراء تخفيض إضافي في رأس مال بنك الإستثمار عن طريق شطب مبلغ يعادل الخسائر التي تكبدها بنك الإستثمار نتيجة الاحتياطي السلبي بقيمة 46.62 مليار درهم إماراتي والذي تم إنشاؤه نتيجة زيادة رأس المال وبذلك يصبح رأس مال البنك 3.2 مليار درهم إماراتي.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

سياسة توزيع الأرباح

لا يتوقع مجلس إدارة بنك الإستثمار دفع أي توزيعات أرباح للمساهمين في المستقبل المنظور (نظرًا للوضع المالي الحالي لبنك الإستثمار وعدم وجود احتياطيات قابلة للتوزيع تسمح بدفع أرباح أو توزيعات).

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

معلومات مالية مختارة

تم استخلاص المعلومات التالية من القوائم المالية الموحدة لبنك الإستثمار والمعلومات الأخرى الواردة في وثيقة معلومات المساهم، ويجب قراءتها مع هذه القوائم وهي تُعد معدلة في مجملها بالإشارة إلى هذه القوائم ووثيقة معلومات المساهم. وقد تم إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية لبنك الإستثمار وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية، وتم إعداد القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة غير المدققة لبنك الإستثمار وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34، إعداد التقارير المالية المرحلية. ويجب على المستثمرين عدم الأخذ بالنتائج المرحلية على أنها مؤشرات لأي نتائج قد يتوقعها بنك الإستثمار عن السنة بأكملها.

يوضح الجدول التالي المعلومات المالية المختارة لبنك الإستثمار كما بتاريخ وعن فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2022 و30 سبتمبر 2021 وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2022 والسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2019، وفقًا للمنهجية الواردة في قسم "*عرض المعلومات المالية وغيرها من المعلومات*" من وثيقة معلومات المساهم.

إن بيانات قائمة الدخل وبيانات قائمة المركز المالي الواردة أدناه موضحة بالدرهم الإماراتي، بالإضافة إلى الدولار الأمريكي لأغراض التوضيح فقط استنادًا إلى سعر الصرف 1 دولار أمريكي = 3.6725 درهم إماراتي.

كما بتاريخ وعن الفترة / السنة المنتهية في

	30 سبتمبر 2022	*30 يونيو 2022*	*30 سبتمبر 2021*	*31 ديسمبر 2021*	*31 ديسمبر 2020*	*31 ديسمبر 2019*
بيانات قائمة الدخل						
(بالألف درهم إماراتي)						
إجمالي الدخل التشغيلي	109,790	83,418	143,934	172,558	187,213	304,837
إجمالي مصاريف التشغيل	(124,821)	(89,782)	(108,999)	(165,821)	(180,451)	(250,114)
صافي الخسارة[1]	(127,147)	(59,019)	(183,189)	(287,832)	(356,312)	(579,362)
قائمة المركز المالي						
(بالألف درهم إماراتي)						
إجمالي الموجودات	8,176,958	8,716,575	10,804,290	10,059,974	8,733,817	11,704,517
إجمالي المطلوبات	7,856,812	8,324,462	10,077,906	9,439,450	7,824,000	10,418,530
حقوق الملكية للمساهمين[2]	320,146	392,113	726,384	620,524	909,817	1,285,987
بيانات قائمة الدخل						
(بالألف دولار أمريكي)						
إجمالي الدخل التشغيلي	29,895	22,714	39,192	46,987	50,977	83,005

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

كما بتاريخ وعن الفترة / السنة المنتهية في

	30 سبتمبر 2022	*30 يونيو 2022*	*30 سبتمبر 2021*	*31 ديسمبر 2021*	*31 ديسمبر 2020*	*31 ديسمبر 2019*
إجمالي تكاليف التشغيل	(33,988)	(24,447)	(29,680)	(45,152)	(49,136)	(68,105)
صافي الخسارة[1]	(34,621)	(16,071)	(49,881)	(78,375)	(97,022)	(157,757)
قائمة المركز المالي						
(بالألف دولار أمريكي)						
إجمالي الموجودات	2,226,537	2,373,472	2,941,944	2,739,271	2,378,167	3,187,071
إجمالي المطلوبات	2,139,363	2,266,702	2,744,154	2,570,306	2,130,429	2,836,904
حقوق الملكية العائدة للمساهمين[2]	87,174	106,770	197,790	168,965	247,738	350,167
الربحية						
العائد على متوسط الموجودات (%) [3]	%1.3-	%0.6-	%1.8-	%3.1-	%3.5-	%4.5-
العائد على متوسط حقوق الملكية العائدة للمساهمين (%) [4]	%27-	%12-	%22-	%38-	%32-	%57-
الأرباح الأساسية والمنخفضة لكل سهم (بالدرهم الإماراتي)	(0.04)	(0.02)	(0.06)	(0.09)	(0.11)	(0.18)
رأس المال						
حقوق الملكية للمساهمين مقابل إجمالي الموجودات (%)	%4	%4	%7	%6	%10	%11
رأس المال من الشريحة الأولى كنسبة من إجمالي الموجودات المقدرة بالمخاطر	%4.93	%5.93	%8.95	%8.15	%9.12	%11.18
نسبة كفاية رأس المال	%6.11	%7.09	%10.13	%9.29	%10.24	%12.31
السيولة ومؤشرات الأعمال						
نسبة الموجودات السائلة المؤهلة[5]	%11	%10	%19	%19	%1	%15
التمويل[6] / إجمالي الودائع[7]	%63	%64	%65	%64	%96	%84
حسابات المودعين / إجمالي الودائع	%100	%98	%87	%92	%95	%100

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

كما بتاريخ وعن الفترة / السنة المنتهية في

	30 سبتمبر 2022	*30 يونيو 2022*	*30 سبتمبر 2021*	*31 ديسمبر 2021*	*31 ديسمبر 2020*	*31 ديسمبر 2019*
القروض المتعثرة[8] / إجمالي القروض[9]	%76	%74	%65	%68	%58	%49
مُخصص لتمويل الأصول[10]/ الأصول المتعثرة	%75	%74	%72	%74	%70	%72
التمويل / حسابات المودعين	%63	%65	%74	%70	%101	%84

1. "صافي الخسارة" يعني الخسارة لفترة أو الخسارة لسنة، حسبما ينطبق.
2. تشكل "حقوق الملكية للمساهمين" مبلغ حقوق الملكية العائدة لأصحاب الأسهم في بنك الإستثمار.
3. أرقام العائد على متوسط الموجودات المحددة بنسب بمئوية (%) عن فترتي الستة أشهر المنتهيتين في 30 سبتمبر 2022 و30 سبتمبر 2021 وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2022 ليست على أساس سنوي. وتتحدد أرقام العائد على متوسط الموجودات بنسب مئوية (%) بقسمة صافي الربح في هذه الفترة على متوسط الموجودات في ذات الفترة. وبالنسبة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019، يُحدد متوسط الموجودات بإضافة إجمالي الموجودات في بداية السنة ونهايتها والقسمة على اثنين بقيمة 9,396,896 ألف درهم إماراتي في عام 2021، و10,219,167 ألف درهم إماراتي في عام 2020 و12,865,293 ألف درهم إماراتي في 2019. وبالنسبة لفترتي التسعة أشهر المنتهيتين في 30 سبتمبر 2022 و30 سبتمبر 2021 ولفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2022، يُحدد متوسط الموجودات بإضافة إجمالي الموجودات في بداية الفترة ونهايتها والقسمة على اثنين، فقد بلغ 9,118,466 ألف درهم إماراتي لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2022 و9,769,054 ألف درهم إماراتي لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2021 و9,388,274 ألف درهم إماراتي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2022.
4. أرقام العائد على متوسط حقوق الملكية التي تعود إلى المساهمين أصحاب حقوق الملكية المحددة بنسب مئوية (%) عن فترتي التسعة أشهر المنتهيتين في 30 سبتمبر 2022 وسبتمبر 2021 و فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2022 ليست على أساس سنوي. وتتحدد أرقام العائد على متوسط حقوق الملكية للمساهمين بقسمة صافي الربح في هذه الفترة على متوسط حقوق الملكية العائدة لأصحاب الأسهم في ذات الفترة. وبالنسبة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019، يُحدد متوسط حقوق الملكية العائدة لأصحاب الأسهم بإضافة إجمالي هذه الحقوق في بداية السنة ونهايتها والقسمة على اثنين، فقد بلغ 765,171 ألف درهم إماراتي في عام 2022 و1,097,902 ألف درهم إماراتي في عام 2020 و1,016,586 ألف درهم إماراتي في عام 2019. بالنسبة لفترتي التسعة أشهر المنتهيتين في 30 سبتمبر 2022 و30 سبتمبر 2021 ولفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2022، يُحدد متوسط حقوق الملكية التي تعود إلى المساهمين بإضافة حقوق الملكية العائدة إلى المساهمين في بداية الفترة ونهايتها والقسمة على اثنين، فقد بلغ 470,335 ألف درهم إماراتي. لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2022 و818,101 ألف درهم إماراتي لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2021 و 506,319 ألف درهم إماراتي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2022.
5. "نسبة الموجودات السائلة المؤهلة" محسوبة وفقاً لإرشادات المصرف المركزي.
6. يتألف "التمويل" من القروض والسلف المقدمة للعملاء.
7. يتألف "إجمالي الودائع" من إجمالي حسابات المودعين والمستحقات للمؤسسات المالية.
8. تتألف "القروض المتعثرة" من الأصول التمويلية المنخفضة قيمتها بصورة فردية.
9. يتحدد "إجمالي القروض" بإضافة مخصص دعم خفض القيمة في مقابل التمويل إلى محفظة التمويل.
10. يتألف "مخصص أصول التمويل" من مبلغ إجمالي مخصص خفض القيمة على القروض والسلف.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

نبذة عامة عن بنك الإستثمار ش.م.ع

تأسس بنك الإستثمار في إمارة الشارقة بموجب المرسوم الأميري رقم 197/02/153 الصادر عن صاحب السمو حاكم الشارقة والرخصة التجارية رقم (11146) الصادرة بتاريخ 17 مايو 1975 من دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة وفقًا لأحكام القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له. يقع المقر المسجل لبنك الإستثمار في الشارقة الند، ص.ب 1885، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة (الهاتف: 65980555 971+). يتم تداول الأسهم الحالية لبنك الإستثمار في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

تم إنشاء بنك الإستثمار من قبل حكومة الشارقة بهدف توفير مجموعة من المنتجات والخدمات المالية لعملاء الشركات والأفراد في الشارقة والإمارات العربية المتحدة.

تم إدراج بنك الإستثمار في سوق أبوظبي للأوراق المالية بتاريخ 27 مارس 2005، وبلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لبنك الإستثمار 3,180,982,143 درهمًا إماراتيًا (ما يعادل 866,162,599 دولارًا أمريكيًا) كما في 30 سبتمبر 2022. عند إغلاق التداول في 10 نوفمبر 2020، بلغت القيمة السوقية لبنك الإستثمار 1,431,441,964.35 درهم إماراتي.

كما بتاريخ 30 سبتمبر 2022، بلغ إجمالي أصول بنك الإستثمار 8,176,958 ألف درهم إماراتي وإجمالي حقوق الملكية 320,146 ألف درهم إماراتي. لأغراض احتساب نسب رأس المال التنظيمي، كان لدى بنك الإستثمار رأس مال عادي من الدرجة الأولى بقيمة 350,146 ألف درهم إماراتي، وإجمالي رأس مال من الدرجة الثانية بقيمة 83,502 ألف درهم إماراتي، وإجمالي رأس مال تنظيمي بقيمة 433,648 ألف درهم إماراتي. خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2022، حقق بنك الإستثمار إجمالي دخل تشغيلي بلغ 109,790 ألف درهم إماراتي.

بنك الاستثمار حاصل على ترخيص من المصرف المركزي لممارسة الأنشطة المصرفية ويعمل بشكل أساسي في الأعمال المصرفية بالجملة والتجزئة من خلال شبكة فروعه الموجودة في إمارة الشارقة ودبي وأبو ظبي. كما يمارس بنك الاستثمار أيضًا الأنشطة المصرفية من خلال فرعه في بيروت، لبنا ، المرخص من قبل مصرف لبنان. نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية السائدة في لبنان، قرر بنك الاستثمار تصفية فرعه في لبنان بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من مصرف لبنان.

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، قام بنك الإستثمار أيضًا بتأسيس شركة تابعة، وهي شركة ألفا للخدمات المالية ذات مسؤولية محدودة في المنطقة الحرة في مطار الشارقة. الشركة تحت التصفية كما في وقت نشر وثيقة معلومات المساهم.

يرجى الاطلاع على قسم "*الشركات التابعة*" أدناه للحصول على وصف كامل للشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة لبنك الإستثمار.

رأس المال وهيكل المساهمين

كما في 30 سبتمبر 2022، بلغ رأس المال المصرح به لبنك الإستثمار 6,300,000,000 درهم إماراتي (ما يعادل 1,715,452,689 دولارًا أمريكيًا) في حين بلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لبنك الإستثمار 3,180,982,143 سهمًا بقيمة درهم إماراتي للسهم الواحد (ما يعادل 866,162,599 دولارًا أمريكيًا). منذ التأسيس، خضع رأس مال بنك الإستثمار للتغييرات التالية:

- في 10 أبريل 2019، وافقت الجمعية العمومية على زيادة رأس المال المصدر لبنك الإستثمار من 1,588,125,000 درهم إماراتي إلى 3,180,982,143 درهم إماراتي من خلال إصدار 1,592,857,143 سهمًا جديدًا بسعر إصدار قدره 0.7 درهم إماراتي لكل سهم جديد، وذلك بقيمة اسمية قدرها درهم إماراتي واحد لكل سهم جديد وخصم إصدار 0.3 درهم إماراتي لكل سهم جديد؛ و
- كما في 30 سبتمبر 2022، كان هيكل المساهمين في بنك الإستثمار كما يلي:

اسم المستثمر	عدد الأسهم	نسبة إجمالي رأس المال
حكومة الشارقة	1,592,857,143	%50.07
المجموعة الدولية الخاصة ذ.م.م	246,678,557	%7.75

- لا يوجد مساهمون يملكون أكثر من 5٪ من الأسهم في بنك الإستثمار بخلاف ما هو مبين أعلاه.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

- أما الأسهم المتبقية البالغة 1,341,446,443 سهمًا (تمثل حوالي 42.18 في المائة من رأس مال بنك الإستثمار)، فهي مملوكة لأكثر من حوالي 345 جهة إماراتية من المواطنين والشركات.

حقوق المساهمين في بنك الإستثمار موضحة في النظام الأساسي. تتم إدارة بنك الإستثمار وفقًا للنظام الأساسي والأحكام ذات الصلة في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة. يرجى الاطلاع على قسم "**المرفق (1): النظام الأساسي لبنك الإستثمار**" للاطلاع على مزيد من المعلومات.

الهدف والاستراتيجية ـ نبذة عامة / ملخص الأحداث الرئيسية

في عام 2018، أصبحت مشاكل البنك واضحة مع تراكم الخسائر من سجل القروض مما أدى إلى انخفاض حقوق الملكية. حدد تقرير الفحص الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة الحسابات والأرصدة التي يتعين رصد مخصص لها.

تفاقم الوضع المالي بسبب التباطؤ الاقتصادي متبوعًا بجائحة كوفيد-19 التي أثرت على عملاء البنوك المتعثرين بالفعل، مما أدخل البنك في حالة من جمود الأعمال وتراجع الأنشطة التجارية إلى مستوى منخفض للغاية مع تآكل رأس المال.

اتخذت حكومة الشارقة من خلال دائرة المالية بالشارقة خطوات فورية في عام 2019 لإعادة رسملة البنك عن طريق ضخ رأس مال جديد قدره 1.1 مليار درهم إماراتي مقابل امتلاك أسهم بنسبة 50.07%. وقد دعم هذا الإجراء النسب الجوهرية للبنك وساعده على التركيز على التخطيط لخطوات التحول الرئيسية التي شملت الاستثمارات في هيكل الحوكمة الذي يغطي المخاطر ومراقبة الائتمان والامتثال بينما واصل البنك ترشيد التكاليف ومراجعة العمليات الحالية مما أدى إلى تقليص عدد الفروع من 15 إلى 4 فروع فقط وتحقيق وفورات كبيرة في النفقات غير الضرورية. وتم إنشاء وحدة الأصول الخاصة مع تعزيز القدرات القانونية والتقاضي للتركيز على إعادة هيكلة / استرداد القروض القديمة المتعثرة.

ولتعزيز السيولة أيضًا، أصدرت حكومة الشارقة صكوكًا مدتها عام واحد بقيمة ملياري درهم إماراتي (بموجب برنامج آلية دعم السيولة بالشارقة) إلى بنك الإستثمار في عام 2021 والتي وافق المصرف المركزي على خصمها بموجب برنامج تسهيل إقراض متوسط الأجل لتوفير خط سيولة بقيمة 1.6 مليار درهم إماراتي والالتزام بتقديم المزيد من الأموال إذا دعت الحاجة. وتم تمديد الترتيب حتى مارس 2024.

وفي أوائل عام 2022، عيّن مجلس الإدارة رئيسًا تنفيذيًا جديدًا انصب تركيزه بشكل أساسي على وضع هيكل يمكن أن يساعد البنك على تنفيذ حلول رأس المال والاستفادة منها على النحو الأمثل.

تقوم الاستراتيجية على الركائز التالية:

- التخلص من مخاطر الميزانية العامة للبنك من خلال خطة معالجة رأس المال، وسيغطي الضمان سجل القروض القديم والأصول العقارية المعاد حيازتها والأصول الأخرى والذمم المدينة وبعض الأصول الخارجية.
- التعامل مع القروض القديمة المتعثرة بهدف تحقيق أقصى قدر من الاسترداد خلال فترة الضمان، وتشكيل وحدة أصول خاصة متخصصة ذات حوكمة وقدرات معززة لإعادة الهيكلة والاسترداد والتقاضي مع تعيين موظفين مؤهلين، ووضع إطار محسن لإدارة المخاطر لآلية الكشف والإنذار وقياس التأثير المحتمل وإيجاد الحلول المبكرة.
- زيادة رأس المال المدفوع ودفع رسم الضمان لتعزيز هيكل رأس المال والسماح بتسجيل الأصول المربحة والوفاء بالمتطلبات التنظيمية.
- توجه استراتيجي جديد لبنك الإستثمار لتحويله إلى بنك رائد يتم تسهيله من خلال التحول الرقمي على مستوى الشركة، مما يؤدي إلى إنشاء منصة متعددة الأصول متكاملة وقابلة للتطوير مع نموذج خدمة شامل يركز على الاستفادة من التقنيات التي تتميز بكفاءة تشغيلية. كما يتم تطوير عرض قوي للأفراد بالتوازي مع الحفاظ على العلاقات المؤسسية الرئيسية الحالية وتعزيز العلاقات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية. نهج متميز في الاستحواذ والتوزيع والاكتتاب وتقديم منتجات استثمارية شخصية بسيطة.
- توثيق العلاقات مع حكومة الشارقة والكيانات المرتبطة بالحكومة والمقاولين من الباطن وموظفي حكومة الشارقة. كما يتم تطوير عرض قوي للأفراد بالتوازي مع الحفاظ على العلاقات المؤسسية الرئيسية وتعزيز العلاقات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية.
- بنك منافس رقمي يقدم خدمات مصرفية متنوعة تشمل الخدمات التقليدية والخدمات الرقمية المتقدمة مع منصة قائمة على الذكاء الاصطناعي للاكتتاب والمراقبة، معززة بموارد بشرية. تتيح الأنظمة المصرفية الأساسية الحديثة المزودة بقدرات ووظائف متقدمة تكامل المنظومة مع مختلف شركاء التقنية المالية.
- تزويد بنك الإستثمار بفرصة جديدة متميزة لتوسيع قدراتنا المتعلقة بالخدمات المصرفية للشركات / الخدمات المصرفية التجارية وبناء قادة العملاء من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة المرموقة مع التركيز على التخصيص الشديد للقطاعات المستهدفة من خلال عرض منتجات رقمية بالدرجة الأولى ونموذج الخدمات والقطاعات التي تعاني من نقص الخدمات المصرفية.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

الشركات التابعة

قام بنك الإستثمار بتأسيس شركة تابعة لتقديم الخدمات المساندة للبنك:

الكيان	*النشاط الرئيسي*	*مكان التأسيس*	*نسبة حصة الملكية*
ألفا للخدمات المالية ش.م.ح	تقديم الخدمات المساندة لبنك الإستثمار	إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة	%100

الشركة تحت التصفية كما في وقت نشر وثيقة معلومات المساهم.

الاستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

كما في تاريخ وثيقة معلومات المساهم، ليس لدى بنك الإستثمار أي استثمارات في شركات زميلة و/أو مشاريع مشتركة.

الأداء التشغيلي والمركز المالي

حقوق المساهمين في بنك الإستثمار موضحة في النظام الأساسي. تتم إدارة بنك الإستثمار وفقًا للنظام الأساسي والأحكام ذات الصلة في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة. يرجى الاطلاع على قسم **"المرفق (1): النظام الأساسي لبنك الإستثمار"** للاطلاع على مزيد من المعلومات.

للحصول على تفاصيل فيما يتعلق بالمعلومات المالية والقوائم المالية لبنك الإستثمار، يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني لبنك الإستثمار: www.investbank.ae.

العمليات والتقنية

يعمل فريق قسم العمليات والتقنية كأداة دعم للمجموعة فيما يتعلق بتحقيق الهدف الاستراتيجي لبنك الإستثمار لصالح عملائه ومساهميه وموظفيه (يرجى الاطلاع على بند **"نبذة عامة عن بنك الإستثمار ش.م.ع"** من وثيقة معلومات المساهم).

يعتزم فريق قسم العمليات والتقنية على تقديم الدعم التشغيلي المستمر للمجموعة كما يقوم بممارسة آليات حوكمة ورقابة متينة عبر مختلف خطوط العمليات، مع تركيز واضح على الوصول إلى خفض التكاليف التشغيلية وبناء القدرات الرقمية، وتعزيز الكفاءة والأتمتة والعمليات التي تركز على التعزيز من تجربة العملاء لتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم.

كما يقوم فريق العمليات والتقنية بإنشاء برامج تحديث التقنيات وتطويرها وتنفيذها لترقية الأنظمة والتقنيات لدى بنك الإستثمار وتمكين عملية التحول الرقمي للبنك. وتشمل المبادرات الأخيرة: تنفيذ أحدث نظام مصرفي أساسي على البيئة السحابية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وإنشاء منصة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول.

الممتلكات

كما في 30 سبتمبر 2022، بلغ إجمالي صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات العائدة لبنك الإستثمار، بما في ذلك الأصول المشتراة لتسوية الديون، 0.5 مليار درهم إماراتي.

الهيكل التنظيمي والإشرافي بالقطاع

بنك الإستثمار مرخص من ويخضع لأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهو المصدر الرئيسي للوائح و الأنظمة المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتولى المصرف المركزي أيضًا دور الرقيب على كفاية رأس المال في كل البنوك وعلى السيولة بها وما لديها من تدابير خاصة بمكافحة غسل الأموال. وتجري عملية المراقبة من قبل المصرف المركزي من خلال أعمال التفتيش الدورية على البنوك ومعاملاتها وسجلاتها المختلفة. بالإضافة إلى عمليات التدقيق والتفتيش الدورية، يطلب المصرف المركزي أيضًا تقديم البيانات المتعلقة بجوانب مختلفة للبنك بشكل دوري لضمان المراقبة المستمرة. من أولويات البنك إدارة كل المخاطر التنظيمية والمالية بشكل مناسب مع الامتثال الكامل للقوانين والأنظمة المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال مسيرتنا نحو تحقيق النمو والابتكار الرقمي.

كون بنك الإستثمار شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، فإنه يخضع للقواعد واللوائح الخاصة بسوق أبوظبي للأوراق المالية بما فيها شروط الإفصاح الخاصة بهيئة الأوراق المالية والسلع والسوق.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

الامتثال التنظيمي

يلتزم البنك ببناء ثقافة السلوك الأخلاقي والمسؤول وحوكمة الشركات والامتثال التنظيمي والالتزام بتلك الثقافة. ويقوم رئيس الامتثال لدى البنك، الذي يتبع الرئيس التنفيذي ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، بإدارة قسم الامتثال في البنك لتحديد مخاطر الامتثال التي يواجهها البنك وتقييمها ومراقبتها. ويتألف قسم الامتثال من فريق من المهنيين المؤهلين الذين يعملون على ضمان الحفاظ على سمعة البنك ونزاهته من خلال الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير الأخلاقية المعمول بها في الدولة.

سياسات مكافحة غسل الأموال

يرجى الرجوع إلى موقع بنك الاستثمار الإلكتروني للتعرف على سياسات بنك الاستثمار لمكافحة غسيل الأموال والإرهاب المالي على الرابط التالي:

https://investbank.ae/dist/pdf/AML_CFT_Policy_Statement.pdf

التدقيق الداخلي

تتألف إدارة التدقيق الداخلي من فريق من المدققين المؤهلين الذين يجرون عمليات التدقيق الداخلية على كل الفروع والإدارات ببنك الإستثمار ويضطلعون بإجراء التقييمات المستقلة، كما تعمل أيضًا على تقديم المشورة لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وفريق الإدارة. وتخضع إدارة التدقيق الداخلي إلى السلطة المباشرة للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

وتستوفي إدارة التدقيق الداخلي متطلبات معايير التدقيق الداخلي التي تتضمن منهجية قائمة على المخاطر تتماشى مع الممارسات المثلى السائدة في القطاع المالي.

التصنيفات

مُصدر التصنيف: كابيتال إنتليجنس

تصنيفات البنك الحالية

التصنيفات الائتمانية لجهات الإصدار الدولية	BBB-
تصنيف العملات الأجنبية طويلة الأجل	A3
تصنيف العملات الأجنبية قصيرة الأجل	
توقعات تصنيف العملات الأجنبية طويلة الأجل	مستقرة

أعضاء مجلس الإدارة والإدارة والموظفون

طبقًا للقوانين الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وقوانين أبوظبي المعمول بها واللوائح الخاصة ببنك الإستثمار، تتألف الإدارة التنفيذية ببنك الإستثمار في الوقت الحالي من مجلس للإدارة وعدد من اللجان المعُيَنة.

أعضاء مجلس الإدارة

يستمد مجلس إدارة بنك الإستثمار سلطته من واقع النظام الأساسي والقوانين التي تخضع لها الشركات والبنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتشمل مسئوليات مجلس الإدارة ما يلي:

- إدارة شئون أعمال بنك الإستثمار؛ و
- وضع لوائح بنك الإستثمار المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية وشؤون الموظفين ومعاملاتهم المالية.

يتألف مجلس الإدارة من رئيس المجلس ونائبه إضافةً إلى خمسة أعضاء آخرين (ويشار إلى كل منهم بـــ "عضو مجلس إدارة" ويشار إليهم مجتمعين بـــ "**أعضاء** مجلس الإدارة"). تتألف أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة (وفق ما هو لازم بموجب القانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية ووفق أحكام النظام الأساسي).

يُعيَن مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويجب أن يجتمع ست مرات في السنة على الأقل

موضحٌ أدناه تفاصيل أعضاء مجلس الإدارة الحاليين أو المنتخبين أو المعاد انتخابهم من قبل الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في 19 مايو 2022.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

الاسم	المنصب	التعيين
سمو الشيخ سلطان بن أحمد بن سلطان بن صقر القاسمي	رئيس مجلس الإدارة منذ أبريل 2019.	عينه مجلس الإدارة وصادقت الجمعية العمومية على تعيينه.
السيد/ عمران عبدالله عمران تريم	نائب رئيس مجلس الإدارة والمنتخب كعضو منذ عام 2003.	عينه مجلس الإدارة وصادقت الجمعية العمومية على تعيينه.
السيد/ فارس حميد تريس سعيد المزروعي	عضو مجلس الإدارة منذ مارس 2019.	انتخبته الجمعية العمومية.
السيد/ عمر سيد محمد بيران عمر	عضو في مجلس الإدارة منذ أبريل 2019.	انتخبته الجمعية العمومية.
السيد/ عبدالله إبراهيم عبدالله دعيفس المهيري	عضو في مجلس الإدارة منذ موافقة المصرف المركزي بتاريخ 14 يونيو 2022.	انتخبته الجمعية العمومية.
السيد/ إدريس محمد رفيع محمد سعيد الرفيع	عضو في مجلس الإدارة منذ موافقة المصرف المركزي بتاريخ 14 يونيو 2022.	انتخبته الجمعية العمومية.
السيدة/ حليمة حميد علي العويس	عضو في مجلس الإدارة منذ موافقة المصرف المركزي بتاريخ 14 يونيو 2022.	انتخبتها الجمعية العمومية.

لجان مجلس الإدارة

في إطار برنامج حوكمة الشركات لبنك الإستثمار، عيَّن مجلس الإدارة عددًا من خمسة لجان التي لها تكليفات محددة وهي مُشَكلة من بعض أعضاء مجلس الإدارة كما يلي:

(1) لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة؛

(2) لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة؛

(3) لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة؛

(4) لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة؛ و

(5) لجنة الاستراتيجية والتحول.

(يشار إليهم معاً بـــ **"لجان مجلس الإدارة"**).

موضح أدناه الغرض من لجان مجلس الإدارة وأعضائها.

لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة من الأعضاء التالي ذكرهم

- السيد/ عمر سيد محمد بيران عمر (رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة)
- السيد/ عبدالله إبراهيم عبدالله دعيفس المهيري (عضو)
- السيدة/ حليمة حميد علي العويس (عضو)

تتمثل مهمة لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة في تمكين المجلس من الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بالإشراف على:

– التكوين المناسب لمجلس الإدارة؛

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

- ترشيح أعضاء مجلس الإدارة المناسبين للمجلس واللجان؛
- تقييم أداء مجلس الإدارة وأداء أعضائه والإدارة العليا؛
- خطط التعاقب الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- التقارير العامة للبنك بشأن المسائل المتعلقة بالأجور؛ و
- استراتيجية الموارد البشرية للبنك (بما في ذلك التوطين).

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

تتألف لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة من الأعضاء التالي ذكرهم:

- السيد/ فارس حميد تريس سعيد المزروعي (رئيس لجنة التدقيق)
- السيد/ إدريس محمد رفيع محمد سعيد الرفيع (عضو)
- السيدة/ حليمة حميد علي العويس (عضو)

تتمثل مهمة لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في تمكين المجلس من الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بالإشراف على:

- صحة القوائم المالية للبنك؛
- مؤهلات المدققين الخارجيين للبنك واستقلاليتهم وأدائهم؛
- مؤهلات إدارة التدقيق الداخلي بالبنك واستقلاليتها وأدائها؛ و
- الضوابط الداخلية للبنك، بما في ذلك الضوابط الداخلية بشأن التقارير المالية والإفصاح.

لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

وتتألف لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة من الأعضاء التالي ذكرهم:

- السيد/ إدريس محمد رفيع محمد سعيد الرفيع (رئيس لجنة إدارة المخاطر)
- السيد/ فارس حميد تريس سعيد المزروعي (عضو)
- السيد/ عبدالله إبراهيم عبدالله دعيفس المهيري (عضو)

تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة المسؤولية عن مراقبة وإدارة كافة جوانب إدارة مخاطر المؤسسة، وتطبيق تدابير الرقابة اللازمة على مستوى البنك، بما في ذلك مراجعة السياسات على مستوى البنك، بهدف التخفيف من كل المخاطر الكامنة مع الحد من تأثير المخاطر التي يتعرض لها البنك.

لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة

تتألف لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة من الأعضاء التالي ذكرهم:

- عمران عبد الله عمران تريم (رئيس لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة)
- السيد/ عمر سيد محمد بيران عمر (عضو)
- السيد/ إدريس محمد رفيع محمد سعيد الرفيع (عضو)

تتمثل مهمة لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة في تمكين المجلس من الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بالإشراف على:

- مراجعة الالتزامات الائتمانية والموافقة عليها ضمن الحدود المنصوص عليها في تفويض السلطة وتقديم التوصية بشأن الالتزامات الائتمانية التي لا تقع ضمن صلاحياتها لمجلس الإدارة للموافقة عليها.
- مراجعة طلبات إعادة هيكلة الديون وتسوية الديون والموافقة عليها ضمن الحدود المنصوص عليها في تفويض السلطة وتقديم التوصية بشأن الطلبات التي لا تقع ضمن صلاحياتها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها؛
- مراجعة طلبات الشطب / التخفيض بموجب تفويض السلطة؛
- الإشراف على المخاطر الائتمانية وكذلك المخاطر الائتمانية المرتبطة بمحفظة الإقراض، وعمليات الإيداع والإقراض بين البنوك، والأسواق وعمليات أسواق المال. ويشمل الإقراض التسهيلات الممولة وغير الممولة؛
- وضع إستراتيجية الائتمان ومراقبة جودة الموجودات والتأكد من أن الموافقات تتوافق مع قابلية البنك لتحمل المخاطر وقطاع الصناعة ذي الصلة.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

- مراجعة الديون / الموجودات الجوهرية المتعثرة والتأكد من تسجيلها وتصنيفها مع رصد المخصصات الكافية، على النحو المطلوب بموجب اللوائح المعمول بها؛
- مراجعة الفرص التجارية التي قد تكون متوفرة في السوق؛
- مراجعة السياسات الائتمانية للبنك واعتمادها؛ و
- مراجعة خطوط الائتمان للشركات أو الأفراد أو الجهات السيادية أو المؤسسات المالية أو البنوك المراسلة أو القروض المشتركة أو أي مقترض آخر للبنك واعتمادها.

لجنة الاستراتيجية والتحول

تتألف لجنة الاستراتيجية والتحول من الأعضاء التالي ذكرهم:

- السيد/ إدريس محمد رفيع محمد سعيد الرفيع (رئيس لجنة الاستراتيجية والتحول)
- السيد/ عمر سيد محمد بيران عمر (عضو)
- السيد/ عبدالله إبراهيم عبدالله دعيفس المهيري (عضو)

تم تشكيل اللجنة من قبل مجلس الإدارة لتعمل كلجنة دائمة تابعة لمجلس الإدارة.
وتتمثل مهام لجنة الاستراتيجية والتحول فيما يلي:

- تقديم المساعدة في المقام الأول لمجلس إدارة البنك بشأن الإشراف على وضع استراتيجية البنك واعتمادها وتنفيذها ومراجعتها وإعداد التقارير بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية؛
- توفير التركيز والحكم المستقل والشفافية عند نظر البنك في الخطة الإستراتيجية؛ و
- مراجعة المقترحات والمواءمة واعتماد التوصيات قبل الموافقة النهائية والكاملة من مجلس الإدارة.

الإدارة العليا

يضم هيكل الإدارة العليا ببنك الإستثمار أعضاء الإدارة العليا الذي يترأسون أقسامًا وإدارات مختلفة داخل في بنك الإستثمار. تتبع الإدارة العليا لبنك الإستثمار بشكل كامل الرئيس التنفيذي الذي بدوره يتبع مجلس الإدارة، وذلك باستثناء رئيس الامتثال ورئيس إدارة التدقيق الداخلي، اللذين يتبعان لجنة التدقيق والامتثال، ورئيس إدارة المخاطر الذي يتبع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الائتمان التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة. تفاصيل فريق الإدارة ومناصبهم على النحو التالي:

الاسم	المنصب	المؤهل
أحمد أبو عيده	الرئيس التنفيذي	بكالوريوس اقتصاد
شهاب أيوب	رئيس الامتثال	بكالوريوس في العلوم
جميل الحلبي	المدير المالي	ماجستير في إدارة الأعمال
ألكسندر توماس	الرئيس التنفيذي للمخاطر	ماجستير آداب
دايفد جيرجينسون	الرئيس التنفيذي للعمليات	ماجستير في إدارة الأعمال
عبد الحكيم كنان	رئيس التدقيق الداخلي	بكالوريوس تجارة
رحاب خلف	رئيس الموارد البشرية	ماجستير في إدارة الأعمال
حلمي عبد الله	رئيس الخدمات المصرفية للشركات	ماجستير في إدارة الأعمال
مهى البنا	رئيسة الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة	بكالوريوس إدارة الأعمال
إسماعيل سند	رئيس الدائرة القانونية	بكالوريوس حقوق
توني كراستا	رئيس إدارة مخاطر الائتمان	ماجستير في إدارة الأعمال
يوسف نورس	رئيس الأسواق المالية	ماجستير في التحليل المالي الدولي

يقع عنوان كل من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا المذكورين أعلاه في ص.ب 1885، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

ليس لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو أي عضو من أعضاء الإدارة العليا ممن ذُكروا أعلاه – وقت تاريخ إعداد وثيقة معلومات المساهم - أي تعارض حقيقي أو محتمل بين المهام التي عليه أداؤها لبنك الإستثمار ومصلحته الخاصة أو المهام الأخرى.

يقع المكتب المسجل لبنك الإستثمار في الشارقة الند ص.ب 1885، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة (الهاتف: 659805555 971+).
يقع المقر الرئيسي لبنك الإستثمار حاليًا في الشارقة الند ص.ب 1885، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة (الهاتف: 971+ 659805555).

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

فيما يلي ملخص لمؤهلات وخبرات أهم أفراد الإدارة العليا في بنك الإستثمار:

الرئيس التنفيذي - أحمد أبو عيدة

يشغل السيد أبوعيدة حاليا منصب الرئيس التنفيذي لبنك الإستثمار. ويعد أبو عيدة علما رائدا في مجال الخدمات المصرفية وله دور بارز في إحداث التغيير والإبتكار بشكل كبير في هذا المجال.

حيث يتمتع أبو عيدة بخبرة واسعة تفوق ال 30 عاماً، لاسيما في مجال الخدمات المصرفية للشركات والإستثمار بالإضافة إلى التحول الرقمي و إعادة هيكلة الشركات وتحويلها للأفضل.

قبل التحاقه ببنك الإستثمار شغل أبوعيدة عدة مناصب لدى البنوك المحلية والإقليمية والعالمية، حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد الشرق الأوسط (الأردن، ومصر، والعراق، ولبنان) بالإضافة إلى مناصب عليا في كل من "آيه بي إن أمرو" و "اتش اس بي سي" وكان آخر منصب له رئيسا تنفيذيا للبنك العربي المتحد.

وجميعها مناصب تسمح له بتأسيس مرحلة نمو جديدة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لبنك الإستثمار.
حاصل أبو عيدة على درجة البكالوريوس في الإقتصاد وشهادة في المالية من جامعة اليرموك في الأردن.

الرئيس التنفيذي للعمليات - دايفد جيرجينسون

السيد جيرجينسون هو أحد كبار المهنيين المتميزين وله سجل حافل بالأحداث الأولى في الصناعة. قبل انضمامه إلى عائلتنا، شغل العديد من المناصب الإدارية في مؤسسات مثل UBI Banca و IW Bank و National Bank of Fujairah. بالإضافة إلى ذلك، يُنسب إليه الفضل في مشاريع ذات رؤية في مجالات التجارة الإلكترونية وبوابات الدفع والمحافظ الرقمية، مع رواد غيروا قواعد اللعبة مثل PayPal و Fastweb ومؤخراً كأحد مؤسسي Noon.com. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والأعمال، ودرجة الماجستير في الإستراتيجية من جامعة كاتوليكا ديل ساكرو كور، وماجستير إدارة الأعمال من كلية إدارة الأعمال MIP (بوليتيكنيكو دي ميلانو).

رئيس الإمتثال والإبلاغ عن غسل الأموال - شهاب أيوب

يتمتع السيد أيوب بخبرات إقليمية وعالمية في مجال الإمتثال والمخاطر تمتد ل 40 عاماً. وقبل انضمامه لبنك الإستثمار شغل عدة مناصب عليا في كل من "آيه بي إن أمرو" و"باركليز" وكان آخر منصب له رئيسا للإمتثال والإبلاغ عن غسل الأموال للبنك العربي المتحد.

حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم من جامعة كراتشي في الباكستان بالإضافة إلى العديد من الشهادات والمؤهلات العلمية في الإمتثال والإبلاغ عن غسل الأموال

المدير المالي - جميل الحلبي

يتمتع السيد الحلبي بخبرة واسعة في مجال المالية تمتد ل 36 عاماً. حيث شغل في السابق مناصب إدارية مختلفة في بنك أبوظبي الوطني وكي بي إم جي ومعهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية وجامعة Wollongong وبنك بيروت.

حاصل على درجتي البكالوريوس والماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت.

رئيس إدارة المخاطر - ألكسندر ثوماس

يتمتع السيد ثوماس بخبرة واسعة في مجال المخاطر تمتد ل 29 عاماً. حيث شغل في السابق مناصب إدارية مختلفة في البنك العربي الوطني والبنك التجاري الدولي وبنك أبوظبي التجاري وبنك الإمارات الإسلامي وبنك أبوظبي الأول والبنك العربي المتحد.

حاصل على درجتي البكالوريوس والماجستير في الإقتصاد من جامعة كاليكوت في الهند وماجستير في إدارة الأعمال تخصص علوم مالية ومصرفية من الجامعة الدولية في أمريكا.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

رئيس التدقيق الداخلي - عبد الحكيم كنعان

يتمتع السيد كنعان بخبرة واسعة تمتد ل 40 عاماً، لاسيما في مجال التدقيق الداخلي، خيث عمل خلالها مع أهم الؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي عام 2013 حصل على جائزة "Time Life Achievements" من قبل جمعية المدققين الداخليين بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك تقديرا لإسهاماته في تطوير وتحديث ممارسات التدقيق الداخلي لدى البنوك التي عمل بها سابقا.

حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة بالإضافة إلى العديد من الشهادات والمؤهلات المهنية في المحاسبة العامة (CPA) والتدقيق الداخلي (CIA) وإدارة المخاطر وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

رئيسة الموارد البشرية - رحاب خلف

تتمتع السيدة رحاب بخبرة واسعة في مجال الموارد البشرية تفوق ال 16 عاماً. حيث شغلت في السابق مناصب إدارية مختلفة في بنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبو ظبي الوطني، ومجموعة جميرا، والبنك العربي المتحد.

حاصلة على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الشارقة ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من أكادمية الإمارات لإدارة الضيافة، بالإضافة إلى شهادة الدبلوم في مجال الموارد البشرية.

رئيس الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية - حلمي عبد الله

يتمتع السيد عبد الله بخبرة واسعة في مجال الخدمات المصرفية للشركات تمتد ل 28 عاماً. حيث شغل في السابق مناصب إدارية مختلفة في البنك العربي، وبنك قطر الدولي، والبنك العربي المتحد.

حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة والإقتصاد من الجامعة الأردنية في الأردن ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال تخصص إدارة مالية من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة. بالإضافة إلى العديد من الشهادات والمؤهلات العلمية في الخدمات المصرفية للشركات.

رئيسة الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة – مهى البنا

تتمتع السيدة مها بخبرة واسعة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد تمتد ل 25 عاماً. حيث شغلت في السابق مناصب إدارية مختلفة في مصرف الشارقة الإسلامي، وبنك أبوظبي الوطني، والبنك العربي المتحد.

حاصلة على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من ميزوري إنترناشيونال يونيفرستي ، بالإضافة إلى العديد من الشهادات والمؤهلات العلمية في الخدمات المصرفية للأفراد.

رئيس الدائرة القانونية - إسماعيل سند

يتمتع السيد سند بخبرة واسعة في مجال القانون تمتد ل 20 عاماً. حيث شغل في السابق مناصب إدارية مختلفة في بنك الإمارات دبي الوطني، والبنك العربي المتحد.

حاصل على درجة البكالوريوس في الحقوق وشهادة الدبلوم في القانون العام من جامعة القاهرة في مصر.

رئيس إدارة مخاطر الائتمان – تونـي كراستا

يتمتع السيد كراستا بخبرة واسعة في مجال إدارة الائتمان تمتد ل 31 عاماً. حيث شغل في السابق مناصب إدارية مختلفة في بنك المشرق وإتش إس بي سي، الشرق الأوسط.

حاصل على درجة البكالوريوس في الفيزياء من جامعة بومباي في الهند، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة وارويك في المملكة المتحدة.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

رئيس الأسواق المالية - يوسف نورس

يتمتع السيد نورس بخبرة واسعة في مجال الأسواق المالية تمتد ل 18 عاماً. حيث شغل في السابق مناصب إدارية مختلفة في بنك أبو ظبي الإسلامي، وبنك دبي التجاري، وبنك ستاندرد تشارترد في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة.

حاصل على درجة البكالوريوس في المالية من جامعة اليرموك في الأردن ودرجة الماجستير في التحليل المالي الدولي من جامعة ليل في فرنسا.

بيان الدعاوى القضائية بشأن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

كما في تاريخ وثيقة معلومات المساهم، لم تنطبق أي من الأوصاف التالية على أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة العليا الحاليين في بنك الإستثمار:

- ثبوت إدانته فيما يتعلق بمخالفات احتيال.
- شغل منصب عضو مجلس إدارة أو شغل منصب في الإدارة العليا لأي شركة وقت إشهار إفلاس هذه الشركة أو وضعها تحت الحراسة القضائية أو تصفيتها.
- أدين إدانة رسمية عامة و/أو عوقب من جانب أي هيئة قانونية أو تنظيمية (بما في ذلك الجهات المهنية المتخصصة) أو جُرد من أهليته من جانب أي محكمة عن العمل كعضو مجلس إدارة في شركة أو عن العمل في الإدارة أو تولي شؤون أي شركة.

ننوه أن بنك الإستثمار قام بالإفصاح على سوق أبو ظبي المالي عن عزمه في إقامة دعاوى قضائية ضد المسؤولين عن الانتهاكات المالية أمام الجهات القضائية المعنية، وفقًا للإفصاح الموجه إلى هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية بتاريخ 8 نوفمبر 2022.

ولا يشارك أي من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين أو أعضاء الإدارة العليا الحاليين في هذه الدعاوى.

الموارد البشرية

تقوم إدارة الموارد البشرية في بنك الإستثمار باستقطاب موظفي البنك وتعيينهم وتوزيعهم وإدارتهم وتتولى المسؤولية عن وضع السياسات التي تحكم موظفي البنك وعلاقته بموظفيه وتنفيذها والإشراف عليها وتتولى مسؤولية إدارة شؤون الموظفين مع التركيز على هؤلاء الموظفين باعتبارهم من أصول الشركة. وفي هذا السياق، يُشار إلى الموظفين أحيانًا برأس المال البشري. ويتمثل الهدف في استعمال الموظفين بشكل فعال، وتقليل المخاطر وزيادة العائد على الاستثمار، كما هو الحال مع الأصول التجارية الأخرى. ويتمثل دور ممارسات إدارة الموارد البشرية في بنك الإستثمار في إدارة الموظفين داخل البنك لتحقيق مهمة البنك وتعزيز الثقافة. ويمكن للموارد البشرية، عند القيام بذلك بشكل فعال، المساعدة في تعيين مهنيين جدد لديهم المهارات اللازمة لتعزيز أهداف البنك بالإضافة إلى المساعدة في تدريب الموظفين الحاليين وتطويرهم لتحقيق الأهداف.

الأداء والمكافآت

تعتمد إدارة أداء بنك الإستثمار على قياسات الأداء الموضحة في التوصيفات الوظيفية المعتمدة المقدمة لكل موظف في بنك الإستثمار. ويتمثل هدف بنك الإستثمار في ما يلي:

- تنفيذ نهج ممارسة السوق للمكافأة على الإنجازات والنتائج الجيدة؛
- وتحسين أداء الموظفين من خلال التقييم الدوري الذي يعكس الأهداف الرئيسية العامة للبنك؛
- وتشجيع التعلم والتطوير المستمر.

يعتمد نهج المكافآت في بنك الإستثمار على الأداء وإدراك السوق ويتوافق مع إستراتيجية العمل ومصالح أصحاب المصلحة. ويشجع الثقافة التي تقوم على الجدارة والمكافآت على الأداء الممتاز، على المدى القصير والطويل. وتتمثل مبادئ بنك الإستثمار في ما يلي:

- الدفع مقابل الأداء، بناءً على المخاطرة المتوازنة والسلوك التجاري الجيد وفق التقييم الناتج عن عملية تقييم الأداء؛

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

- وجذب الموظفين ذوي الأداء المتميز والكفاءات والموارد المهمة للأعمال والاحتفاظ بهم وتحفيز جميع الموظفين لتحقيق النتائج بنزاهة وإنصاف؛

- ومراقبة اتجاهات وممارسات التعويضات المعمول بها في الأسواق ذات الصلة؛

- وتطبيق حوكمة قوية للشركات والامتثال للمتطلبات التنظيمية.

نظام التقاعد

يتم تسجيل جميع الموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة (الذين يحملون جواز سفر وخلاصة القيد) تلقائيًا في نظام التقاعد النظامي. وتلبي أحكام هذا البرنامج المتطلبات القانونية لمعاشات التقاعد ومزايا الخدمة للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويساهم الموظفون من مواطني دولة الإمارات بنسبة 5% من إجمالي رواتبهم الشهرية بينما يساهم البنك بنسبة 12.5%. ويتم دفع كلا المساهمتين إلى الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية، مع تقديم الحكومة لمساهمة إضافية بنسبة 2.5%.

ويحصل الموظفون من مواطني دولة الإمارات الذين لا يحملون خلاصة القيد على مكافآت نهاية خدمة مماثلة لموظفي البنك الوافدين.

ويتم تسجيل جميع الموظفين من دول مجلس التعاون الخليجي (الذين يحملون جواز سفر لدول مجلس التعاون الخليجي) تلقائيًا في نظام التقاعد النظامي. وتلبي أحكام هذا البرنامج المتطلبات القانونية لمعاشات التقاعد ومزايا الخدمة للموظفين من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

ويساهم الموظفون من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة من إجمالي رواتبهم الشهرية، ويساهم البنك بنسبة إضافية بناءً على أنظمة التقاعد المعمول بها في دولهم. يتم دفع المساهمتين إلى الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية أو تحويلهما إلى الجهة المختصة حسب التوجيهات النظامية المقررة في هذا الشأن.

أما الموظفون من غير مواطني دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي، فتشملهم تغطية برنامج مزايا نهاية الخدمة حيث يحظى بتمويل كامل يتم تجميعه على أساس الراتب الأساسي في 21 يومًا لكل سنة من الخمس سنوات الأولى من الخدمة المتصلة والراتب الأساسي في 30 يومًا في كل سنة بعد ذلك.

التوطين

اتبع بنك الإستثمار استراتيجية "للتوطين" في دولة الإمارات العربية المتحدة يُقصد منها استقطاب الكفاءات من أبناء دولة الإمارات من كل المستويات المهنية. ورغم أن بنك الإستثمار يقدم فرص توظيف متساوية لكل الجنسيات، إلا أنه من اللازم تحقيق أهداف محددة في تعيين مواطني دولة الإمارات يضعها المصرف المركزي، وهي مجموعة في خطة إستراتيجية سنوية.

يتوافق بنك الإستثمار مع المستهدفات المقررة بموجب نظام نقاط التوطين الحالي الصادر عن المصرف المركزي. تقوم إدارة الموارد البشرية في بنك الإستثمار بإدارة عملية التوطين ومنح الأولوية في التوظيف لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. يتم إعداد خطة التوطين بالتزامن مع الخطة السنوية بعد تحديد متطلبات التوظيف لكل الأقسام.

إضافة إلى تعيين أفراد عمل إماراتيين متمرسين وذوي خبرة في كافة المناصب لدى بنك الإستثمار، فهناك أيضًا تركيز على استقطاب وتعيين المرشحين من الجامعيين والخريجين لتقلد المناصب المناسبة. يتمتع بنك الإستثمار بعلاقات مع عدد من الجامعات والمؤسسات التعليمية في إطار جهود البنك المستمرة لتوظيف الخريجين المواطنين.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

الضرائب

تعتبر التعليقات التالية عامة في طبيعتها ومبنية على النظام الضريبي المطبق في دولة الإمارات العربية المتحدة والممارسة الحالية للسلطات الإماراتية كما في تاريخ وثيقة معلومات المساهم. لا تزعم التعليقات بأنها تحليل شامل لكافة العواقب الضريبية المنطبقة على كافة أنواع المساهمين، ولا تتعلق بأي نظام ضريبي خارج دولة العربية المتحدة. وفي حال راودتك أية شكوك بخصوص وضعك الضريبي، فينبغي لك السعي للحصول على الاستشارة المهنية المستقلة دون أدنى تأخير.

في 9 ديسمبر 2022 ، أصدرت الهيئة الاتحادية للضرائب في دولة الإمارات العربية المتحدة مرسوماً بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال (**"قانون الضرائب"**). تم نشر وثيقة استشارة في أبريل 2022 من قبل حكومة الإمارات العربية المتحدة والتي تسلط الضوء على النقاط الرئيسية لقانون الضرائب الذي من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ في 1 يونيو 2023. يسري قانون الضرائب على جميع الشركات والأفراد الذين يديرون أعمالهم والحاصلين على رخصة تجارية في دولة الإمارات العربية.

ستظل تشريعات ضريبة الدخل المتعلقة بشركات النفط الأجنبية وفروع البنوك الأجنبية في بعض الإمارات سارية ونافذة. لن ينطبق قانون ضريبة الشركات على الكيانات الحكومية والكيانات التي تسيطر عليها الحكومة والكيانات ذات النفع العام والشركات العاملة في أنشطة الموارد الطبيعية.

يسري قانون الضرائب على الأشخاص الاعتباريين والكيانات الأجنبية التي لديها منشأة دائمة أو مكان إداري في دولة الإمارات العربية المتحدة. وسينطبق أيضًا على الأفراد الذين يحصلون على دخل من الأنشطة التجارية التي تتطلب ترخيصًا من سلطة الترخيص. ومع ذلك، فإن الدخل المكتسب من التوظيف والاستثمار الشخصي والاستثمار العقاري لا يخضع للضرائب في دولة الإمارات العربية المتحدة.

توزيعات الأرباح وتوزيعات الأرباح الأخرى المكتسبة من الأشخاص الاعتباريين في دولة الإمارات العربية المتحدة معفاة من ضريبة الشركات في الإمارات العربية المتحدة ، بغض النظر عن مستوى الملكية في الشخص الاعتباري الإماراتي الذي يدفع توزيعات الأرباح أو حصة الأرباح. عادةً ما يتم التعامل مع مكاسب رأس المال على أنها دخل عادي وتخضع لضريبة الشركات في الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، هناك إعفاء متاح بموجب نظام الإعفاء من المشاركة.

وفقًا لقانون الضرائب أعلاه، سيخضع بنك الاستثمار، من حيث المبدأ، لأحكام قانون الضرائب.

ومن المرجح تمييز إتمام إصدار حقوق الأولوية لأغراض الضريبة في دولة الإمارات العربية المتحدة على أنه شراء للأسهم من قبل المساهمين المسجلين أو الأشخاص المؤهلين الآخرين الذين يقبلون كافة تخصيصهم للأسهم الجديدة أو جزء منه في إصدار حقوق الأولوية. وإذا كان أي مساهم مسجل أو شخص مؤهل آخر مقيمًا ضريبيًا خارج دولة العربية المتحدة وخضع للضريبة في بلد آخر، يجوز أن يصنف إصدار حقوق الأولوية بشكل مختلف وقد يخضع للضريبة في ذلك البلد الآخر.

بناءً على قانون الضرائب، ينبغي ألا ينتج عن شراء الأسهم الجديدة أية التزامات ضريبية بخصوص المساهمين المسجلين أو الأشخاص المؤهلين الآخرين من الأفراد المقيمين ضريبيًا في دولة الإمارات العربية المتحدة أو الشركات المؤسسة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بشرط ألا يكونوا خاضعين للضريبة في دولة غير الإمارات العربية المتحدة.

ويتعين على المساهمين المسجلين أو الأشخاص المؤهلين الآخرين المقيمين ضريبيًا في أي دولة غير الإمارات العربية المتحدة، وأيضًا المساهمين المسجلين أو الأشخاص المؤهلين الآخرين المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة ولكن خاضعين للضريبة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة (سواءٌ كانوا شركات أم أفرادًا) أن يستشيروا مستشاريهم الضريبيين بخصوص الآثار الضريبية لشراء الأسهم الجديدة بموجب القوانين المحلية السارية في تلك الدول.

وبناءً على نفس المبادئ الموجزة أعلاه، فإن المساهمين المسجلين أو الأشخاص المؤهلين الآخرين المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها (سواء كانوا شركات أم أفراد) لا يتعين أن تفرض عليهم الضريبة في الوقت الحالي على استلام دخل الأرباح والمكاسب المحققة من البيع المستقبلي للأسهم الجديدة.

ويتعين على المساهمين المسجلين أو الأشخاص المؤهلين الآخرين الخاضعين للضريبة في دولة الإمارات العربية المتحدة لكونهم مقيمين ضريبيًا في دولة غير الإمارات العربية المتحدة وأيضًا المساهمين المسجلين أو الأشخاص المؤهلين الآخرين المقيمين ضريبيًا في دولة الإمارات العربية المتحدة ولكنهم خاضعون للضريبة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة (سواء كانوا شركات أم أفراد) أن يستشيروا مستشاريهم الضريبيين بخصوص فرض الضرائب على الأرباح والمكاسب المحققة من البيع المستقبلي للأسهم الجديدة بموجب القوانين المحلية السارية في تلك الدول.

علاوة على ذلك، أية أرباح تسدد من قبل بنك الإستثمار يتعين أن تسدد خالصة من ضريبة الاستقطاع الإماراتية، ما لم تطرأ تغييرات على النظام الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

ضريبة القيمة المضافة

أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتبارًا من 1 يناير 2018، ونشرت الحكومة في 23 أغسطس 2017 القانون الاتحادي بمرسوم رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة ("**قانون ضريبة القيمة المضافة**"). وفي 26 سبتمبر 2022، أصدرت الحكومة القانون الاتحادي بمرسوم رقم (18) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي بمرسوم رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة. وستدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 يناير 2023.

وفي 28 نوفمبر 2017، نشرت الهيئة الاتحادية للضرائب قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي بمرسوم رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة ("**اللائحة التنفيذية**"). وتورد اللائحة التنفيذية القواعد التفصيلية وفق أحكام قانون ضريبة القيمة المضافة الإماراتي. وفي 17 نوفمبر 2022، تم تعديل اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (99) لسنة 2022 اعتبارًا من 1 يناير 2023.

يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على مبيعات السلع والخدمات في دولة الإمارات العربية المتحدة بمقابل وكذلك على الواردات إلى داخل الدولة، وما لم يقع توريد السلع والخدمات ضمن شريحة معفاة بشكل محدد أو تخضع لنسبة ضريبة صفرية، فإن ضريبة القيمة المضافة تطبق بالنسبة الاعتيادية والبالغة 5 في المائة. لا تطبق ضريبة القيمة المضافة على توريدات السلع أو الخدمات التي تتم خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويخضع توريد السلع أو الخدمات من قبل الشركات المسجلة ضريبيًا لضريبة القيمة المضافة إما بالنسبة الاعتيادية البالغة 5 في المائة أو بالنسبة الصفرية. يحق للأعمال والشركات المطالبة بضريبة القيمة المضافة المدفوعة على مشترياتها إذا كانت تتعلق بتوريد لسلع أو خدمات يخضع لنسبة اعتيادية أو لنسبة صفرية. علاوة على ذلك، يمكن المطالبة بالاسترداد إذا لم تكن المصروفات تقع ضمن ضرائب المدخلات التي تم حظر استردادها كما هو مذكور في المادة 53 من اللائحة التنفيذية مع تقديم الوثائق الداعمة. ومع ذلك، فإنه لا يجوز المطالبة بأي ضريبة قيمة مضافة يتم تكبدها فيما يتعلق بأي توريد معفي من الضريبة (ما لم يكن متلقي التوريد يقع خارج دولة الإمارات العربية المتحدة).

في 1 يناير 2023، تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة لمدة خمس سنوات. وخلال السنوات الخمس الماضية، نشرت الهيئة الاتحادية للضرائب بدولة الإمارات باستمرار أدلة بشأن ضريبة القيمة المضافة وتوضيحات عامة بشأنها، وتعديلات على قوانين ضريبة القيمة المضافة ولوائحها التنفيذية لتوضيح المسائل التي تهم دافعي الضرائب.

الآثار المترتبة على قطاع الخدمات المالية

توضح المادة 46 من قانون ضريبة القيمة المضافة وكذلك المادة 42 من اللائحة التنفيذية طريقة معالجة تلك الضريبة للخدمات المالية المعفاة من ضريبة القيمة المضافة.

تنص المادة 42 (1) من اللائحة التنفيذية على تعريف الأوراق المالية كما يلي:

"*أي مصلحة أو حق في حصة في رأس مال أي شخص اعتباري أو أي خيار بالحصول على أي مصلحة أو حق مما ذكر*".

وتنص المادة 42 (3) (ب) من اللائحة التنفيذية على إعفاء إصدار أو تخصيص أو نقل ملكية أي أوراق مالية من ضريبة القيمة المضافة. واستنادًا إلى هذه الأحكام، فإن تداول الأسهم وكذلك توزيع أرباح الأسهم على المساهمين سيُعامل على أنه من الخدمات المالية المعفية من ضريب القيمة المضافة. علاوة على ذلك، لا يخضع دخل الأرباح للمساهمين إلى ضريبة القيمة المضافة وفق ما أكدته الهيئة الاتحادية للضرائب بدولة الإمارات العربية المتحدة في التوضيح العام لضريبة القيمة المضافة رقم VATP010.

وبناءً على ذلك، ومن منظور المساهمين، فلن يتم تحميل أي ضريبة قيمة على شراء الأسهم وبيعها واستلام الأرباح.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

معلومات عامة

التغييرات الهامة أو الجوهرية

لم يجرَ أي تغيير هام في الوضع المالي أو التجاري لبنك الإستثمار وشركاته التابعة ولم يجرِ أي تغيير جوهري سلبي في توقعات بنك الإستثمار وشركاته التابعة بأي حال من الأحوال منذ 30 سبتمبر 2022، باستثناء قرار بنك الاستثمار بتصفية شركته التابعة ألفا للخدمات المالية ش.م.ح؛ إغلاق فرع في العين بالإمارات العربية المتحدة ؛ وإغلاق الفرع في لبنان. لن ينتج عن إغلاق **ALFA** ألفا للخدمات المالية ش.م.ح وفرع العين أي آثار مالية جوهرية حيث تم استخدام الشركة التابعة فقط لتقديم خدمات الدعم لبنك الاستثمار وأصول ومطلوبات فرع العين وسيقدم الفرع في أبو ظبي خدمة للعملاء. ومع ذلك، فإن إغلاق فرع لبنان قد يؤدي إلى تحقيق أي خسائر ناجمة عن التأخير في تحصيل الذمم المدينة مع العملاء ومصرف لبنان. تم اتخاذ مخصصات كافية في الكتب لتعكس الخسائر المحتملة.

الدعاوى القضائية

يعتبر البنك طرفًا في الإجراءات القانونية والمسائل التنظيمية الناشئة عن عملياته التجارية العادية. في حين أن نتائج الإجراءات القانونية والأمور التنظيمية غير مؤكدة بطبيعتها، فإن إدارة البنك تعمل باستمرار على تقدير المخصصات المطلوبة وإقرارها بشأن هذه الأمور وينعكس ذلك في أحدث المعلومات المالية المعروضة تحت قسم **"معلومات مالية مختارة"** من هذه الوثيقة وفي القوائم المالية الخاصة بـ فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2022. يتم تحديد المخصصات وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية التي تستند إلى احتمالية (على الأرجح) التدفق الخارج للموارد الاقتصادية وموثوقية تقدير هذا التدفق الخارج. تخضع مثل هذه الأمور للعديد من الأحكام والشكوك ولا يمكن التنبؤ بنتيجة الأمور الفردية بشكل مؤكد.

يود البنك التأكيد على أن هذه المخصصات المعترف بها لا تشكل قبولًا للمسؤولية القانونية بل هي مبنية على الحيطة. بخلاف ما تم الإفصاح عنه في أحدث القوائم المالية المتاحة للبنك، لا يتوقع أن ينشأ أي تأثير مادي على المركز المالي للبنك من المطالبات القانونية كما في 30 سبتمبر 2022.

مدققو الحسابات

تم تدقيق القوائم المالية المدققة وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق من قبل شركة برايس ووترهاوس كوبرز، كما هو مبين في التقارير المرفقة طيه. وليس لدى برايس ووترهاوس كوبرز أي مصلحة جوهرية في بنك الإستثمار. كما تتسم شركة برايس ووترهاوس كوبرز مدققون بأنها مدقق حسابات مستقل تم تأسيسها وتسجيلها لتمارس نشاطها كمدقق حسابات لدى هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المعلومات المتضمنة عن طريق الإشارة المرجعية

الوثائق المنصوص عليها أدناه مشتمل عليها عن طريق الإشارة المرجعية الواردة في وثيقة معلومات المساهم لضمان إلمام المساهمين كما في تاريخ الأهلية بالمعلومات اللازمة لتمكنيهم من إجراء تقييم لموجودات بنك الإستثمار وأرباحه وخسائره وتوقعاته المستقبلية وللحقوق المرتبطة بالأسهم الجديدة. تتوفر الوثائق التالية على الموقع الإلكتروني لبنك الإستثمار (www.investbank.ae):

- القوائم المالية المرحلية لسنة 2022 - سبتمبر 2022؛
- والقوائم المالية المرحلية لسنة 2022 - يونيو 2022؛
- والقوائم المالية المرحلية لسنة 2021؛
- والقوائم المالية لسنة 2021؛
- والقوائم المالية لسنة 2020؛
- والقوائم المالية لسنة 2019.

في حال إذا كانت أية معلومات في أية وثيقة مدرجة عن طريق الإشارة المرجعية في وثيقة معلومات المساهم متعارضة أو مخالفة لأية معلومات متضمنة في وثيقة معلومات المساهم ، فإن المعلومات المتضمنة في الوثيقة المدرجة طريق الإشارة المرجعية يعتد بها ويكون لها الأولوية وتلغي أية معلومات متضمنة في وثيقة معلومات المساهم.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

الملحق (1): التعريفات

في وثيقة معلومات المساهم هذه، وما لم يقتضِ النص خلاف ذلك، فإن للمصطلحات المعُرَّفة التالية المعاني المحددة لها أدناه:

- **"الأسهم الجديدة الإضافية"** تعني فيما يتعلق بأي "شخص مؤهل" أي "أسهم جديدة" يتم التقدم بطلب للحصول عليها إضافةً إلى "الأسهم الجديدة" المكتتب فيها بموجب كل "حق" من "حقوق الأولوية" يملكه هذا "الشخص المؤهل"، حسب التعريف الوارد لها على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم هذه.

- **"سوق أبوظبي للأوراق المالية"** يعني سوق أبوظبي للأوراق المالية.

- **"درهم"** يعني الدرهم الإماراتي، وهو العملة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، كما سيكون لعبارة "الدرهم الإماراتي" المعنى نفسه.

- **"النظام الأساسي"** يعني النظام الأساسي لبنك الإستثمار، بصيغته المعدلة من قبل الجمعية العمومية بتاريخ 29 فبراير 2016 ليتماشى مع قانون الشركات المعمول به في ذلك الوقت رقم 2015/2 كما تعديله مرة أخرى من قبل الجمعية العمومية بتاريخ 10 أبريل 2019 لتعديل المادة 5 (بشأن رأس المال) والمادة 26 على النحو المبين تحت " **المرفق (1): النظام الأساسي لبنك الإستثمار**" من وثيقة معلومات المساهم. يخضع النظام الأساسي للبنك للمراجعة من أجل إجراء تعديلات إضافية ليتوافق مع القانون الاتحادي بمرسوم رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية.

- **"ايه تي ام"** تعني ماكينة الصرف الآلي.

- **"القوائم المالية المدققة"** تعني القوائم المالية لعام 2021 والقوائم المالية لعام 2020 والقوائم المالية لعام 2019، حسب التعريف الوارد لها في بند *"عرض المعلومات المالية وغيرها من المعلومات"* في وثيقة معلومات المساهم وثيقة معلومات المساهم.

- **"اليوم المصرفي"** يعني أي يوم تفتح البنوك المحلية أبوابها أمام عملائها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- **"لجنة بازل"** تعني لجنة بازل للرقابة المصرفية.

- **"بازل 2"** تعني اتفاقية بازل 2، حسب التعريف الوارد لها في بند **"نبذة عامة عن بنك الإستثمار ش.م.ع"** من وثيقة معلومات المساهم.

- **"لوائح بازل 3"** تعني لوائح اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال، حسب التعريف الوارد لها في بند **"نبذة عامة عن بنك الإستثمار ش.م.ع"** من وثيقة معلومات المساهم.

- **"لجان مجلس الإدارة"** تعني اللجان الواردة تحت بند "أعضاء **مجلس الإدارة والإدارة والموظفون**" في وثيقة معلومات المساهم.

- **"مجلس الإدارة"** مجلس الإدارة في بنك الإستثمار، حسب التعريف الوارد له على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم.

- **"مصرف لبنان"** يعني المصرف المركزي اللبناني

- **"المصرف المركزي"** يعني مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي.

- **"قانون المصرف المركزي"** يعني المرسوم بقانون اتحادي رقم 14 لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية.

- **"نظام المساهمة الوطنية في البنوك الصادر عن المصرف المركزي"** يعني نظام المساهمة الوطنية في البنوك الصادر عن المصرف المركزي بموجب التعميم رقم 2021/18 بتاريخ 2021/11/15.

- **"الرئيس التنفيذي"** يعني السيد/ أحمد أبو عيدة بصفته الرئيس التنفيذي لبنك الإستثمار.

- **"قانون الشركات التجارية"** يعني القانون بمرسوم اتحادي رقم 32 لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية.

- **"إدارة المخاطر الائتمانية"** تعني إدارة المخاطر الائتمانية، حسب تعريفها الوارد في بند **"عوامل المخاطر"** من وثيقة معلومات المساهم.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

- **"قانون الضرائب"** يعني المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال، الصادر عن الهيئة الاتحادية للضرائب في الإمارات العربية المتحدة في 9 ديسمبر 2022؛

- **"أعضاء مجلس الإدارة"** تعني أعضاء مجلس الإدارة في بنك الإستثمار والواردة أسماؤهم في بند "أعضاء مجلس الإدارة والإدارة والموظفون" من وثيقة معلومات المساهم.

- **"بطاقة الهوية الإماراتية"** يعني بطاقة الهوية الصادرة عن الحكومة الإماراتية للمواطنين والسكان الإماراتيين.

- **"تاريخ الأهلية"** يعني *الثلاثاء 29 أغسطس 2023*، حسب التعريف الوارد له على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم.

- **"الأشخاص المؤهلون"** تعني كل حملة حقوق الأولوية كما في تاريخ الأهلية، حسب التعريف الوارد لهم على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم ، و**"الشخص المؤهل"** تعني أي واحد منهم.

- **"اللائحة التنفيذية"** تعني قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي بمرسوم رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة.

- **"المستشار المالي"** يعني بنك باركليز بي إل سي، متصرفاً من خلال بنكه الاستثماري ، بصفته المستشار المالي، حسب التعريف الوارد له على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم.

- **"خدمات التتبع المالي"** يعني خدمات التتبع المالي.

- **"مدير الاكتتاب"** يعني بنك أبو ظبي الأول ش.م.ع، بصفته مدير الاكتتاب، حسب التعريف الوارد له على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم.

- **"القوائم المالية"** يعني القوائم المالية المدققة والقوائم المالية المرحلية، حسب التعريف الوارد لها في بند "عرض المعلومات المالية وغيرها من المعلومات" في وثيقة معلومات المساهم.

- **"الجمعية العمومية"** تعني الجمعية العمومية لبنك الإستثمار.

- **"مجلس التعاون"** يعني مجلس التعاون الخليجي.

- **"حكومة الشارقة"** تعني حكومة الشارقة، حسب التعريف الوارد لها على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم.

- **"المجموعة"** تعني بنك الإستثمار مع جميع الشركات الفرعية التابعة له، وكذلك الشركات أو الهيئات التي كانت سلفًا لها، حسب المعمول به.

- **"الضمان"** يعني الضمان الذي تمنحه حكومة الشارقة لبنك الإستثمار فيما يتعلق بمحفظة القروض والأصول الأخرى بموجب اتفاقية الضمان، حسب التعريف الوارد لها في الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم.

- **"اتفاقية الضمان"** تعني الاتفاقية التي أبرمتها حكومة الشارقة وبنك الإستثمار بتاريخ 10 مايو 2023، والتي تقدم بموجبها حكومة الشارقة الضمان لبنك الإستثمار وفقًا للشروط المنصوص عليها في الاتفاقية.

- **"رسم الضمان"** تعني الرسوم المستحقة من قبل بنك الإستثمار إلى حكومة الشارقة مقابل توفير الضمان وفقًا لشروط اتفاقية الضمان، حسب التعريف الوارد على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم.

- **"القوائم المالية المرحلية"** تعني القوائم المالية المرحلية لعام 2022 والقوائم المالية المرحلية 2021، حسب التعريف الوارد لها في بند "عرض المعلومات المالية وغيرها من المعلومات" في وثيقة معلومات المساهم.

- **"بنك الإستثمار"** يعني بنك الإستثمار ش.م.ع، حسب التعريف الوارد له على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم.

- **"سعر الإصدار"** يعني سعر الإصدار لكل سهم من "الأسهم الجديدة" حسب التعريف الوارد لها على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم.

- **"بنك الاكتتاب الرئيسي"** يعني بنك أبوظبي الأول ش.م.ع بصفته بنك الاكتتاب الرئيسي فيما يتعلق بإصدار حقوق الأولوية، حسب التعريف الوارد له على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

- **"الأسهم الجديدة"** تعني 260,000,000,000 أسهم جديدة الصادرة بمقتضى إصدار حقوق الأولوية والقرارات الصادرة في اجتماع الجمعية العمومية، حسب التعريف الوارد على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم.

- **"رقم المستثمر الوطني"** يعني رقم المستثمر الوطني.

- **"برايس ووترهاوس كوبرز"** تعني شركة برايس ووترهاوس كوبرز (فرع دبي).

- **"المساهم المسجل"** يعني كل مساهم مدرج في سجل المساهمين لبنك الإستثمار كما في تاريخ إغلاق التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية في تاريخ الأهلية، حسب التعريف الوارد لهم على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم.

- **"الحقوق** أو **حقوق الأولوية"** تعني الأوراق المالية الصادرة للمساهمين المسجلين بموجب إصدار حقوق الأولوية، حسب التعريف الوارد لها على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم، ولفظ "حق" يعني أي واحد منها.

- **"إصدار حقوق الأولوية"** يعني زيادة رأس المال المصدر لبنك الإستثمار بموجب إصدار حقوق الأولوية المصرح به من قبل الجمعية العمومية، حسب التعريف الوارد له على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم.

- **"الهيئة"** تعني هيئة الأوراق المالية والسلع.

- **"قانون الأوراق المالية"** يعني قانون الأوراق المالية الأمريكي لسنة 1933 وتعديلاته.

- **" الشركات المتوسطة والصغيرة"** تعني الشركات المتوسطة والصغيرة، وهي الأعمال التي لا يتعدى عائدها السنوي عن 100 مليون درهم إماراتي.

- **"الأسهم"** تعني أسهم رأس المال الحالية في بنك الإستثمار، حسب التعريف الوارد لها على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم.

- **"قرار خاص"** يعني أي قرار يحتاج لإصداره أغلبية أصوات المساهمين المالكين لنسبة 75 في المائة على الأقل من الأسهم الممثلة خلال اجتماع الجمعية العمومية.

- **"فترة الاكتتاب"** تعني الفترة التي سيتم خلالها الاكتتاب في الأسهم الجديدة، حسب التعريف الوارد لها على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم.

- **"السويفت"** يعني جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك.

- **"الإمارات العربية المتحدة"** تعني دولة الإمارات العربية المتحدة.

- **"نظام تحويل الأموال لدى المصرف المركزي"** يعني نظام تحويل الأموال لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، حسب التعريف الوارد له على الصفحة الأولى من وثيقة معلومات المساهم.

- **"دولار أو دولار أمريكي"** يعني العملة الرسمية للولايات المتحدة الأميركية، كما سيكون للرمز "$" المعنى نفسه.

- **"ضريبة القيمة المضافة"** تعني ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- **"قانون ضريبة القيمة المضافة"** يعني القانون الاتحادي بمرسوم رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

الفروع المشاركة التابعة لبنك أبوظبي الأول

#	اسم الفرع	موقع / منطقة الفرع	توقيت العملاء	مواعيد الاشتراك	عنوان الفرع
1	مجمع الأعمال - أبو ظبي	أبوظبي	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم الإثنين إلى الخميس)	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الواحدة بعد الظهر (من يوم الإثنين إلى الخميس)	خليفة بارك، القرم
			يوم الجمعة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة و النصف ظهرا	يوم الجمعة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة ظهرا	
			يوم السبت من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية بعد الظهر	يوم السبت من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	
2	فرع الجميرة	دبي	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم الإثنين إلى الخميس)	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الواحدة بعد الظهر (من يوم الإثنين إلى الخميس)	شارع شاطئ جميرا - ام سقيم- بناية لينك انترناشيونال
			يوم الجمعة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة و النصف ظهرا	يوم الجمعة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة ظهرا	
			يوم السبت من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية بعد الظهر	يوم السبت من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	
3	الشارقة	الشارقة	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم الإثنين إلى الخميس)	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الواحدة بعد الظهر (من يوم الإثنين إلى الخميس)	الريم بلازا، الطابق الأرضي، كورنيش البحيرة، الشارقة
			يوم الجمعة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة و النصف ظهرا	يوم الجمعة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة ظهرا	
			يوم السبت من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية بعد الظهر	يوم السبت من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

المستشار القانوني

فريشفيلدز بروكهاوس درينغر إل بي
أي سي دي بروكفيلد، الطابق 13
مركز دبي المالي العالمي، دبي
الإمارات العربية المتحدة

المستشار المالي

بنك باركليز بي إل سي (فرع مركز دبي المالي العالمي)
ص.ب **506674**
مركز دبي المالي العالمي، دبي
الإمارات العربية المتحدة

مدير الاكتتاب وبنك الاكتتاب الرئيسي
بنك أبوظبي الأول
ص.ب 6316
مجمع خليفة للأعمال
الإمارات العربية المتحدة

مدققو الحسابات

برايس ووترهاوس كوبرز (فرع دبي)
ص.ب11987
مبنى إعمار سكوير 5
دبي
الإمارات العربية المتحدة

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

المرفق (1): النظام الأساسي لبنك الإستثمار

يمكنك الوصول إلى نسخة من النظام الأساسي لبنك الاستثمار باتباع الروابط التالية:

للغة الإنجليزية: https://investbank.ae/dist/pdf/Invest_Bank_Articles_of_Association_ENG.pdf

للغة العربية: https://investbank.ae/dist/pdf/Invest_Bank_Articles_of_Association_AR.pdf

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

المرفق (2): أسئلة وإجابات عن إصدار حقوق الأولوية

ستكون الأسئلة والإجابات الواردة أدناه مختصرة، وبناءً على ذلك، ينبغي قراءة شروط وأحكام إصدار حقوق الأولوية الواردة في قسم **"ملخص إصدار حقوق الأولوية** و **شروط وأحكام إصدار حقوق الأولوية"** من وثيقة معلومات المساهم للاطلاع على التفاصيل الكاملة بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها. وإذا كان عندك أي شك أو حيرة بشأن الإجراءات التي يجب عليك اتخاذها، ننصحك بطلب مشورة مالية وقانونية واستثمارية وضريبية من مستشاريك المهنيين على الفور.

1. ما هو إصدار حقوق الأولوية؟

إصدار حقوق الأولوية هو طرح مقدم من بنك الإستثمار لمساهميه الحاليين للاكتتاب في أسهم جديدة بسعر إصدار يبلغ 0.01 درهم إماراتي (1 فلس) للسهم الواحد.

حقوق الأولوية المقرر إصدارها للمساهمين المسجلين عبارة عن أوراق مالية تمنح أصحابها حق الاكتتاب في الأسهم الجديدة، حيث يمنح كل حق لحامله أهلية الاكتتاب في سهم واحد جديد وفق سعر الإصدار.

سيكون للأسهم الجديدة نفس حقوق الأسهم الحالية. إن الأسهم الحالية (وكذلك الأسهم الجديدة) غير قابلة للتجزئة. سوف يعطي كل سهم من الأسهم الحالية (وكذلك كل سهم من الأسهم الجديدة) لحاملها حقوقًا متساوية في أصول بنك الإستثمار في حالة تصفيته وحصة في الأرباح وحق حضور الجمعيات العامة والتصويت على أي قرارات مقترحة.

تُصنَّف الأسهم الجديدة بالتساوي مع الأسهم الحالية بما في ذلك الحق في كل توزيعات أرباح الأسهم المستقبلية والتوزيعات الأخرى المعلن عنها أو التي تجري أو تُدفع بعد تاريخ الأهلية.

2. لمن تُمنح حقوق الأولوية؟

تُمنح حقوق الأولوية لجميع مساهمي بنك الإستثمار المسجلين اعتبارًا من إغلاق يوم العمل بسوق أبوظبي للأوراق المالية في تاريخ الأهلية، وعلى المساهمين التأكد من ورود أسمائهم في سجل مساهمي بنك الإستثمار المودع لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية ومن تخصيص رقم مستثمر لهم لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية للتمكن من الحصول على حقوق الأولوية أو ممارسة هذه الحقوق.

3. متى سيتم إيداع حقوق الأولوية في الحسابات الخاصة بالمساهمين المسجلين؟

ستودع هذه الحقوق في نفس حسابات المقاصة أو حسابات التداول الخاصة بكل مساهم من المساهمين المسجلين والمحفوظ فيها أسهمهم الحالية وذلك في غضون يوم واحد من تاريخ الأهلية.

4. تحت أي اسم/رمز ستُضاف هذه الحقوق إلى حسابات المساهمين المسجلين؟

ستظهر هذه الحقوق في هذه الحسابات الخاصة بالمساهمين المسجلين تحت رمز جديد هو **INVESTBRI23** والذي يميز حقوق الاكتتاب.

5. كيف سيتم إعلام المساهمين المسجلين بإيداع حقوق الأولوية في الحسابات الخاصة بهم؟

سيتم إعلام المساهمين المسجلين بإيداع حقوق الأولوية في حساباتهم من خلال إعلان على الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية. وإذا لم يستلم أي مساهم في بنك الإستثمار حقوق أولوية، وكان يرى أنه كان يجب أن يستلم هذه الحقوق، فعليه الاتصال بالوسيط الخاص به أو الاتصال مباشرة بمركز الاتصال التابع لسوق أبوظبي للأوراق المالية على الرقم 800-(800-239) ADX.

6. كم عدد حقوق الأولوية التي سيحصل عليها المساهمون المسجلون؟

سيحصل كل من المساهمين المسجلين في تاريخ الأهلية على **81.73576** حق أولوية عن كل سهم واحد يملكه في ذلك التاريخ، حيث يمنح كل حق لحامله الحق في الاكتتاب في سهم واحد جديد وفق سعر الإصدار. وسوف يتم تقريب استحقاقات الحقوق بخفض الكسور إلى أقرب عدد صحيح من حقوق الأولوية ، ولن يحصل المساهمون المسجلون على حقوق أولوية مقابل أي من كسور الحقوق.

7. هل يجوز تداول حقوق الأولوية؟

لا ، يمكن للمساهمين ممارسة حقهم في الاكتتاب في الأسهم الجديدة في البنك فقط.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

8. هل يستطيع الأشخاص المؤهلون الاكتتاب في الأسهم الجديدة الإضافية؟

نعم. بإمكان الأشخاص المؤهلين الاكتتاب في أسهم جديدة بمبلغ يعادل عدد حقوق الأولوية الذي يحق لكلٍ منهم في تاريخ الأهلية. بالإضافة إلى ذلك، يحق لكل الأشخاص المؤهلين أن يكتتبوا في أسهم جديدة إضافية، بما يتجاوز عدد حقوق الأولوية التي يحملونها كل على حدة، وسيتم تخصيص أي أسهم جديدة إضافية إلى الأشخاص المؤهلين في حال تبقت أسهم غير مكتتب فيها بعد التخصيص الأول للأشخاص المؤهلين. يتم تخصيص هذه الأسهم على *أساس النسبة والتناسب*، مخفضًا (إن لزم الأمر) بحسب النسبة التي يمثلها عدد الأسهم الجديدة الإضافية التي طلبها المكتتب إلى إجمالي عدد الأسهم الجديدة الإضافية التي طلبها جميع الأشخاص المؤهلين الذين اكتتبوا في هذه الأسهم الجديدة الإضافية. ولذلك، ليس هناك ضمان بأن الأشخاص المؤهلين المتقدمين للاكتتاب في أسهم جديدة إضافية سوف يحصلون على نفس عدد الأسهم الجديدة التي قدموا طلبًا للاكتتاب فيها، ولن يحصل أي من الأشخاص المؤهلين على أسهم جديدة أكثر من التي اكتتب فيها أثناء فترة الاكتتاب.

9. كيف يتم إتمام إجراءات الاكتتاب؟

يتم إجراء الاكتتاب عن طريق زيارة أحد الفروع المشاركة التابعة لبنك أبوظبي الأول (يرجى الاطلاع على قسم **الفروع المشاركة التابعة لبنك أبوظبي الأول**) أو من خلال القنوات الإلكترونية لبنك أبوظبي الأول.

10. ما الذي يحدث للحقوق التي لم يتم ممارستها في نهاية فترة الاكتتاب؟

إذا لم يتم إجراء الاكتتاب في الأسهم الجديدة على أساس حقوق الأولوية، فسيتم إلغاؤه تلقائيًا وسيتم تخفيض نسبة ملكية الأشخاص المؤهلين في البنك. ستقوم حكومة الشارقة بالاكتتاب في هذه الأسهم الجديدة (بحيث تطلب حكومة الشارقة الاكتتاب في ما إجمالي عدد الأسهم الجديدة الإضافية و وتكتتب بالفعل في كل الأسهم التي لا يكتتب فيها باقي المساهمين).

11. هل سأكون مؤهلاً للمشاركة في إصدار حقوق الأولوية إذا اشتريت أسهمًا بعد تاريخ الأهلية؟

لا، لن تحمل الأسهم المشتراة بعد تاريخ الأهلية الحق في استلام حقوق الأولوية.

12. إذا قمتُ بممارسة حقوق الأولوية، فمتى سيتم قبول أسهمي الجديدة في التداول؟

إذا مارست حقوقك في الاكتتاب بموجب إصدار حقوق الأولوية، فمن المتوقع أن يتم قبول الأسهم الجديدة في سوق أبوظبي للأوراق المالية. سيتم تداول أسهم بنك عند تقديم جميع المستندات ذات الصلة من قبل بنك الاستثمار إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية وعندما يقوم سوق أبوظبي للأوراق المالية برفع تعليق تداول أسهم بنك الاستثمار.

13. ما الذي يتوجب عليَّ فعله إذا اعتقدت أن حصتي من الأسهم غير صحيحة؟

يرجى الاتصال بالوسيط التابع لك أو الاتصال مباشرة بسوق أبوظبي للأوراق المالية على الرقم 800-(239-800) ADX.

14. ماذا لو كان عدد حقوق الأولوية التي أستحقها ليس عددًا صحيحًا، فهل أستحق كسور حقوق أولوية؟

سيتم حساب استحقاقك من حقوق الأولوية عند انتهاء يوم العمل بسوق أبوظبي للأوراق المالية في تاريخ الأهلية. وإذا كان ناتج هذا الحساب ليس عددًا صحيحًا، فسيتم تخفيض استحقاقك من حقوق الأولوية إلى أقرب عدد صحيح لحقوق الأولوية ولن تحصل على حق أولوية مقابل أي كسر من حقوق الأولوية. سوف يتم تخصيص الأسهم الجديدة التي تمثل الكسور المجمعة غير المجزأة نتيجةً لإجراء تقريب الأعداد أولاً، إلى الأشخاص المؤهلين الذين اكتتبوا في أسهم جديدة إضافية ، وذلك إلى الحد الذي تبقى إليه أي من الأسهم الجديدة دون اكتتاب بعد ذلك.

15. هل بإمكاني أن أطلب الاكتتاب بأقل من استحقاقي بموجب إصدار حقوق الأولوية؟

نعم، يمكنك أن تتقدم بطلب للاكتتاب بأقل من استحقاقك بموجب إصدار حقوق الأولوية، ولكن إذا لم تمارس حقوقك في الاكتتاب في أسهم جديدة بموجب إصدار حقوق الأولوية (أو مارست حقوقًا أقل من استحقاقك بموجب إصدار حقوق الأولوية) فسوف تنخفض ملكيتك وحصتك التصويتية النسبية تباعًا لدى بنك الإستثمار.

16. هل سأسترد أموالي إذا لم أحصل على عدد الأسهم الجديدة الإضافية التي تقدمت بطلب للاكتتاب فيها؟

نعم، سوف تسترد أموالك عن عدد الأسهم الإضافية التي لم تحصل عليها.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

17. ماذا أفعل إذا رغبت في بيع الأسهم الجديدة التي دفعت ثمنها؟

بعد بدء التداولات على الأسهم الجديدة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، سوف تكون قادرًا على بيعها.

18. هل يمكنني أن أعدل عن قراري بشأن ممارسة حقوقي في الاكتتاب؟

الاكتتاب في حقوق الأولوية غير قابل للإلغاء ولا يمكنك سحب طلبك بعد تقديمه.

19. ما الذي علي فعله إذا كنت أعيش خارج دولة الإمارات العربية المتحدة؟

لن يتخذ بنك الإستثمار أي إجراء يسمح بأي طرح للأسهم الجديدة في أي دولة غير الإمارات العربية المتحدة.

ولن يتم توزيع وثيقة معلومات المساهم أو أي وثيقة أخرى ذات صلة بإصدار حقوق الأولوية في أي دولة غير الإمارات العربية المتحدة. وسوف يتعين على الأشخاص المؤهلين إما الاكتتاب من خلال نظام تحويل الأموال لدى المصرف المركزي أو بتقديم طلب اكتتاب من خلال أحد فروع بنك أبوظبي الأول المشاركة في دولة الإمارات العربية المتحدة لتعبئة نموذج طلب الاكتتاب.

إذا لم تمارس حقوقك فسوف يتم تخصيص الأسهم الجديدة المستحقة لك: أولاً، للأشخاص المؤهلين الذين اكتتبوا في الأسهم الجديدة ثم إلى حكومة الشارقة بصفتها الشريك الاستراتيجي لدى بنك الإستثمار، وذلك إلى الحد الذي تبقى إليه أي من الأسهم الجديدة دون اكتتاب بعد ذلك.

طلب المساعدة الإضافية

إذا كانت لديك أية استفسارات أخرى، فيُرجى الاتصال بمركز الاتصال التابع لبنك أبوظبي الأول على 1800 616 02 971+ أو مسئول علاقات المستثمرين لدى بنك الإستثمار عبر البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين ببنك الإستثمار: investorsrelations@investbank.ae.

يرجى ملاحظة أن بنك الإستثمار لن يكون بمقدوره سوى تقديم المعلومات الواردة في وثيقة معلومات المساهم هذه والمعلومات المتعلقة بسجل أعضاء بنك الإستثمار ولن يكون بمقدوره تقديم المشورة بشأن استحقاقات إصدار حقوق الأولوية أو حتى تقديم مشورة قانونية أو مالية أو ضريبية أو قانونية أو استثمارية.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution